الجمهورية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا لإدارة الاعمال – تلمسان

قسم إدارة أعمال

تخصص إدارة أعمال الخدمات الصحية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في ميدان علوم التسيير

الموضوع

نظام التقاعد في الجزائر: أثر الأزمة الاقتصادية الحالية على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي لدى المتقاعدين

من إعداد الطالب: أويابة حمو بن قاسم بن محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم	الدرجة	
ازناسني علي	أستاذ محاضر –أ–	رئيس اللجنة
قارة تركي أسيا	أستاذة تعليم عالي	المشرفة
بلغربي لطيفة	أستاذة مساعدة –أ–	ممتحنة

السنة الجامعية: 2020 – 2021

شكر وعرفان

أولا أشكر الله تعالى عز وجل وأحمده على عظيم نعمه لإعطائي القوة والشجاعة لإتمام هذا العمل الشاق المليء بالتعب والمثابرة في سبيل واجب العلم، مع إدراك بأن طريق النجاح لا يوال طويلا مليئا بالعقبات.

ففي هذه المناسبة المميزة أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى كل الاساتذة والمربين الذين يسهرون على ضمان تنشأة الاجيال، خصوصا الذين تتلمذت على أيديهم، والذين علموني الكثير، وأخص بالذكر استاذتي الفاضلة المشرفة عل هذه المذكرة الاستاذة الدكتورة قامرة تركي اسيا التي تكرمت بالإشراف على هذا العمل، بمرافقتي ومساعدتي بنصائحها القيمة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل الاساتذة الاعضاء في لجنة المناقشة الذين وافق وعلى تقييم هذا العمل ونقدهم البناء.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الثمرة، وأخص بالذكر الأساتذة المتقاعدون الذين قابلتهم الذين لم يبخلوني بأي معلومات في إطار بحثي.

إهداء

إلى التي سهرت الليالي من أجل راحتي . . وأكسبتني القيم والمبادئ . . وسقتني الحب والحنان . . ولهجت بدعائها لخالق الاكوان أن ينير لي طريق النجاح والتميز . . يا من تتمنى لي الخير الدائم والنجاح والتقدم المستمر . . إليك أمي العزيزة .

إلى من عمل بكد في سبيلي . . وعلمني القيم السامية والمبادئ . . إلى من وقف بجانبي طيلة مسيرتي . . إلى من أحمل اسمه بكل افتخار . . والآن ترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار . . إليك أبي العزيز .

إلى من تربيت معهم وعشت معهم أجمل الأيام . . . إخواني وأخواتي . .

إلى جداتي وأجدادي حفظهم الله وبارك في أعمارهم . . وإلى كل أقربائي كل باسمه . . . وإلى كل عائلتي صغيرها وكبيرها . .

إلى كل الذين كانوا لي خير سندٍ ودعمٍ في إتمام هذا العمل . .

إلى كل أصدقائي وزملائي في مسيرتي العلمية . . .

إلى كل من علمني وسرت بنورهم اليوم استضيئ . . مشرفي واساتذتي . .

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي . .

حمو

خطة البحث

مقدمة 2

تمهيد 10

الفصل الأول: أنظمة التقاعد في العالم 11

المبحث الأول: عموميات حول التقاعد 11

المبحث الثاني: هندسة أنظمة التقاعد وطرق تمويلها 19

المبحث الثالث: تطور أنظمة التقاعد في العالم 29

خاتمة الفصل 43

تمهيد 45

الفصل الثاني: نظام التقاعد في الجزائر 46

المبحث الأول: نشأة الحماية الاجتماعية ونظام التقاعد في الجزائر 46

المبحث الثاني: عمل نظام التقاعد في الجزائر: 54

المبحث الثالث: تطور نظام التقاعد مع التحولات الاقتصادية 70

خاتمة الفصل 85

تمهيد 88

الفصل الثالث: أثر الازمة الاقتصادية الحالية في الجزائر على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمتقاعدين –دراسة حالة الأساتذة المتقاعدون– 89

المبحث الأول: المستوى المعيشي والقدرة الشرائية كمعيار تقييم لأنظمة التقاعد 89

المبحث الثاني: تشخيص لواقع المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في المستوى المعيشي والقدرة الشرائية في الجزائر 99

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الأزمة الاقتصادية على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمتقاعدين من ا 105

خاتمة الفصل 115

خاتمة عامة.....116

فهرس الجداول

الجدول1: أنظمة دولة الرفاهية تفكير – تطبيق – وعدم المساواة 36

الجدول 2: توزيع نسب اشتراكات الضمان الاجتماعي.....65

الجدول 3: تطور الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد 74

الجدول 4: تطور عدد المستفيدين من منح ومعاشات التقاعد 76

الجدول 5: تطور معدلات العمالة والبطالة 79

الجدول 6: تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي 80

الجدول 7: مختلف أسعار بعض من المواد الغذائية واسعة الاستهلاك.....113

فهرس الأشكال

الشكل (1): المكونات الرئيسية للنموذج متعدد الركائز المستند إلى مبادئ منظمة العمل الدولية.....28

الشكل (2): هيكل نظام دخل التقاعد متعدد الركائز 28

الشكل (3): هيكلة نظام الضمان الاجتماعي.....53

الشكل (4): بنية إيرادات صندوق التقاعد 2000-2013 66

الشكل (5): هيكلة نظام التقاعد حسب التمويل والخطط المقدمة 69

الشكل (6): منحنى تطور عجز الصندوق 74

الشكل (7): تطور حجم نفقات وايرادات الصندوق الوطني للتقاعد 75

الشكل (8): تطور عدد المستفيدين من منح ومعاشات التقاعد آخر عشر سنوات.....77

الشكل (9): يوضح مستويات اسعار البترول منذ 2011 78

الشكل 10: تطور معدلات التضخم في الجزائر.....100

الشكل (11): تطور سعر صرف الدينار بالأور خلال العشر سنوات الاخيرة 101

الشكل (12): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، بالأسعار الجارية (تعادل القوة الشرائية؛ 103

الشكل (13): تطور معدلات التضخم بالنسبة لتطور تثمين المعاشات السنوية.....112

قائمة الاختصارات

CNR	Caisse National De Retraite الصندوق الوطني للتقاعد
CNAC	Caisse Nationale Assurance Chômage الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CASNOS	Caisse Nationale De Sécurité Sociale De Non-Salarié الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء
CNAS	Caisse Nationale Des Assurances Sociale الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية
ANSEJ	Agence Nationale De Soutien A L'emploi Des Jeune الوكالة الوطني لتشغيل الشباب
ANGEM	Agence Nationale De Gestion Du Micro-Crédit الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANEM	Agence Nationale De L'emploi الوكالة الوطني للتشغيل
FNI	Fonds National D'investissement الصندوق الوطني للاستثمار
FNRR	Fonds National Des Reserve De Retraite الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد
PAS	Plans D'ajustement Structurel برامج التعديل الهيكلي
CNA	Conseil National D'assurance المجلس الوطني للتأمينات
NESE	Conseil National Economique Et Social Et Environnemental المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي
AFS	Allocation Forfaitaire De Solidarité المنحة الجزافية التضامنية
SNMG	Salaire National Minimum Garanti الأجر الوطني الأدنى المضمون
OECD	Organisation for Economic Co-Operation & Development منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
PAYG	Pay As You Go الدفع أول بأول
DC	Defined Contribution اشتراكات محددة
DB	Defined Benefit منافع محددة
ISSA	International Social Security Association الجمعية الدولية للحماية الاجتماعية
WB	World Bank البنك الدولي
ILO	International Labor Organization منظمة العمل الدولية
IMF	International Monetary Fund صندوق النقد الدولي

مقدمة

مقدمة

لقد كانت في العهود القديمة مهمة محاربة الفقر، ومختلف الأنشطة الاجتماعية للتكافل، بشكل تقليدي من مهام الافراد، العائلات والمؤسسات الدينية بشكل رئيسي في إطار البحث عن السعادة والرفاه بتحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق إيجاد وسائل ونماذج ديناميكية لإعادة توزيع الاعباء والمنافع على كل أفراد المجتمع ومجموعاته، تمثلت اساسا في مساعدات مالية وغذائية للفئات الهشة من المجتمع، حتى بدايات القرن التاسع عشر ومع ظهور الدول الحديثة، وتطور الثورة الصناعية توازيا مع التطور الأيديولوجي والفكري القائم آنذاك، من المدرسة الكلاسيكية لآدم سميث، ديفيد ريكاردو، والماركسية لكارل ماركس إلى اقتصاديات كينز وتطور الايديولوجية الليبيرالية، نوقشت فكرة العدالة الاجتماعية من خلال تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع لحماية الافراد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، التي تمثلت اساسا في أنظمة الضمان والحماية الاجتماعيين.

من أهم وأول هذه المخاطر الاجتماعية التي عولجت في التاريخ، مشكلة الشيخوخة بجانب المخاطر الاخرى من حوادث العمل، المرض، البطالة، الوفاة، والامومة. فتمثل الحل ضد الشيخوخة في معاشات ومنح مالية تصرف عند بلوغ السن القانوني للتقاعد لكل المواطنين أو عدة أجزاء منهم حسب تنوع نماذج وأنظمة التقاعد من بلد إلى آخر. لقد كان أول نموذج للضمان الاجتماعي قد ظهر في ألمانيا الشرقية سنة 1911 بمبادرة من المستشار الالماني **"أوتوفون بسمارك"**، استجابة لرغبة نقابات العمال في طلبهم للحماية، منذ ذلك التاريخ استمرت حركة تدخل الدولة لحماية العمال من خطر الشيخوخة في التطور، والانتشار في العالم وأوروبا خصوصا، لتأخذ عدة أنماط ونماذج تختلف باختلاف الوسائل والآليات المستعملة في تمويل مخصصاتها، وكيفية إعادة توزيع الثروة والتقليل من المخاطر، ضمن سياق تطور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والعالم نظرا للارتباط الوثيق والتأثير الواضح للاقتصاد والديموغرافيا في سبل الرعاية الاجتماعية وتنظيم أنظمة التقاعد.

تعزز هذا التطور في النماذج والوسائل، وبإيعاز من مؤسسات دولية تمثلت خصوصا في منظمة العمل الدولية ILO، البنك العالمي WB، صندوق النقد الدولي IMF، جمعية الضمان الاجتماعي الدولية ISSA، والتي

ساهمت في نشر أنظمة التقاعد في العالم ليصبح حقا من حقوق العمال في كل أرجاء العالم، وليصبح معيارا لقياس رفاهية البلدان.

لم تكن الجزائر في منأى عن العالم في إطار الحماية الاجتماعية، فبعد استقلالها من فرنسا سنة 1962 ورثت عدة أنظمة للمعاشات تختلف باختلاف مجالات العمل، وبعد عدة سنوات، وبالتحديد سنة 1983 أنشأت الجزائر أول نظام للتقاعد موحد، بعد أن قامت بتوحيد جميع تلك الصناديق التي كانت تتكفل سابقا بمعاشات المتقاعدين تحت لواء الصندوق الوطني للتقاعد.

منذ ذلك الحين مر نظام التقاعد في الجزائر بعدة تعديلات وتطورات، نتيجة التغيرات الاقتصادية والديموغرافية، تمثلت هذه التعديلات في ظهور عدة أنواع من التقاعد والقواعد المنظمة له، في إطار عدة أوضاع اقتصادية، من برنامج التعديل الهيكلي الذي تبنته الجزائر مطلع التسعينيات نتيجة الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي كادت تعصف بالبلاد، إلى الازمة الحالية للصندوق خصوصا مع تدني أسعار النفط وعدم استقرارها علما أن النفط يمثل معظم مداخيل الوطن.

إشكالية الدراسة

في إطار البحث عن سبل تكييف وتطوير نظام التقاعد الجزائري لغاية ديمومته وتحصينه من تأثير الازمات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وبهدف تمكينه من الحفاظ على المستوى المعيشي، والقدرة الشرائية للمسنين خصوصا بعد انقطاعهم عن العمل وانقطاع أجورهم، تأتي الدراسات للتشخيص والحكم على ديمومة النظام من خلال تأثره من عدة عوامل ومتغيرات اقتصادية ديموغرافية واجتماعية، في سبيل اقتراح الحلول، وفي نفس السياق نطرح إشكالية مفادها:

ما تأثير الأزمة الاقتصادية الحالية على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي لدى المتقاعدين؟

إشكالية تؤدي بنا إلى طرح العديد من التساؤلات منها:

- كيف يعمل نظام التقاعد في العالم والجزائر؟
- ماهي أسباب عجز الصندوق الوطني للتقاعد؟

- كيف يتأثر نظام التقاعد في الجزائر بالوضع الاقتصادي والديموغرافي؟ « Vulnérabilité »
- كيف تتأثر القدرة الشرائية للمتقاعد الجزائري بتقلبات اسعار المواد الغذائية؟

الفرضيات

القدرة الشرائية عامل أساسي في تعريف المستوى المعيشي للمواطنين واستمرارية تطور إنتاجهم وتحريك عجلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفي ظل الازمة الاقتصادية الاجتماعية التي تشهدها الجزائر والتي تتضح في تقلبات اسعار مستمر لعدة اسباب:

- جائحة كورونا COVID-19
- تدني اسعار البترول بصفته المورد الاساسي
- تدني قيمة الدينار الجزائري
- انخفاض الناتج الوطني خارج المحروقات

يأتي هذا العمل ليشخص ويقيس تأثير هذه العوامل على القدرة الشرائية لمعاش المتقاعدين.

وللإجابة على الاشكالية نقترح فرضيتين:

1. **يوجد أثر سلبي لتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للمتقاعدين.**
2. **يتأثر المستوى المعيشي للعامل بعد التقاعد.**

أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج قضية حساسة ولم تتطرق لها الدراسات السابقة تتمثل في القدرة الشرائية للمتقاعد، والذي يعتبر شيئا شخصيا، كما تشخص حالة اقتصادية معاصرة في ظل الاوضاع المزرية التي تعيشها الجزائر، خصوصا ما يظهر في عجز مستمر لصندوق التقاعد، مما يطرح عدة تساؤلات حول نظام التقاعد في الجزائر وديمومته فتأتي الدراسة لتشرح نظام التقاعد الجزائري ومقارنته مع الانظمة في العالم، هذا كله في سبيل تكييف وتطوير النظام لتقاعدي الجزائري مع الاوضاع الاقتصادية الديموغرافية غاية في جعله صلبا ودائما أمام الازمات الاقتصادية، السياسة والاجتماعية.

أسباب اختيار الموضوع

الدافع لاختيار الموضوع هو الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الجزائر بشكل خاص والمؤثر على كل واحد منا بشكل مباشر أو غير مباشر، وحتى نتمكن من استيعاب المعلومات في سياقاتهم التعليمية النظرية، اخترنا نهجًا يعطي أهمية لموضوعنا، وفهم عمل نظام التقاعد ونشأته في سياق أهدافه الانسانية، ودور نظام المعاشات التقاعدية في المجتمعات المدنية الحالية، والأهمية المتزايدة حول الاستقرار المالي لصندوق التقاعد في الجزائر، ومدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في توازنه، وبالمقابل تأثير هذه المتغيرات في سياقها الحالي في حياة المتقاعدين الاقتصادية.

منهجية الدراسة

بالنسبة لعمل مذكرتنا، اخترنا منهجية بحث مزدوجة، من ناحية، بالنسبة للفصول النظرية، اخترنا منهجية وصفية تحليلية، يبد وهذا النهج بالنسبة لنا الانسب لهذا النوع من الموضوعات، ومن ناحية أخرى، بالنسبة للجزء العملي، فقد اعتمدنا الطريقة النوعية، وسنستخرج تقريرًا في شكل مقابلة مادية مكونة من أشخاص تمت مقابلتهم عن طريق تفسير الآراء، وتتيح لنا هذه الطريقة إجراء تحليل إحصائي لبيانات موضحة في شكل الجداول والتماثيل، بقصد كتابة مذكرة صريحة تستجيب بطريقة منطقية للفرضيات المطروحة في مقالنا.

الدراسات السابقة

فيما يتعلق بعملنا البحثي، لم نعتمد بشكل كبير على الدراسات السابقة واعتمدنا على المصادر الأولية للمعلومة، وهذا لم يمنع من وجود عدة دراسات ألهمتنا، واقتدينا بها على مدار بحثنا، اخترنا عددًا جيدًا من أوراق نهاية الدراسة التي أثارت موضوع التقاعد، من بين هذه الدراسات:

1. في إطار نفس موضوع بحثنا ولاستكمال المسار البحثي في موضوع المتقاعدين اعتمدنا على مقال علمي للباحثين حمودة نصر الدين ومراح أمينة المنشور سنة 2018 بمجلة العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية باللغة الأجنبية تحت عنوان: « Retraite et niveau de vie des chefs de ménage âgées de 60 ans et plus »، وفي إطار تزايد عدد المسنين حيث يمثل المتقاعدون منهم النسبة الأكبر،

اهتم الباحث بدراسة أثر التقاعد على المستوى المعيشي للمسنين، باستعمال تحليل قياسي اقتصادي توصل الباحث إلى ظهور عدم مساواة قوية بين الجنسين في هذه الفئة. مستخدما العديد من المسوحات الوطنية لتقييم الظروف المعيشية لكبار السن في الجزائر.

2. من الدراسات المهمة في ميدان التقاعد يأتي مقال الباحثة الأستاذة بجامعة عبد الرحمن ميرة قسم العلوم الاقتصادية بجاية، تحت عنوان: «Le niveau de vies des retraités algérien et l'inégalité de retraites»، وفي إطار التغطية المحدودة للسكان من قبل نظام التقاعد الجزائري وتدني المستوى المعيشي للمتقاعد، قام الباحث بقياس التفاوت في المعاشات باستعمال أدوات قياس اقتصادية إحصائية، ليتوصل إلى وجود عدم مساواة كبيرة بين المتقاعدين ترجع إلى كيفية عمل نظام المعاشات في الجزائر.
3. اهتممنا خلال بحثنا بأطروحة الدكتوراه للباحث صالحي طارق المتخصص في العلوم التجارية في جامعة وهران 2 محمد بن أحمد خلال عام 2015/2014 لعمله البحثي اختار طالب الدكتوراه كموضوع بحثه باللغة الاجنبية « Les voies de réforme du système de retraite en Algérie: vers la distinction entre les attributions de l'Etat et de la sécurité sociale». وبحسب الدراسة، لاحظ الباحث أن هناك زيادة كبيرة في عدد المتقاعدين مما يدل على زيادة العبء الثقيل (نفقات المعاشات التقاعدية)، وهذا الانعكاس دفع إلى طرح المشكلة التالية: ما هي السبل الممكنة لإصلاح نظام التقاعد؟ في الجزائر للسماح لها بالعمل على المدى الطويل على أساس التوزيع والتضامن؟".

في نهاية دراسته، أظهر الباحث النتائج التي توصل إليها، ومن الواضح أنه لاحظ للوهلة الأولى أن نظام التقاعد الجزائري، مثله مثل أنظمة التقاعد الأخرى التي تعمل بنظام الدفع أولاً بأول "التوزيع"، يجد نفسه في عدة طرق للاصلاحات الممكنة:

- التعديل البارا متري غير كافٍ إذا لم يكن مصحوبًا بتعديلات تتعلق بسوق العمل والتنظيم المؤسسي.
- إن تقليص فترة الاشتراك أو تأجيل سن التقاعد يبد وطريقة سهلة لتنفيذ الاصلاح المعياري.

اقتداءً بعمله البحثي، وبعد تحليل البيانات الوطنية والدولية، يختتم الباحث أطروحته بالتأكيد على الدور الأساسي الذي يلعبه نظام التقاعد في الحفاظ على التماسك الاجتماعي ومكافحة الفقر ودعمه للنمو الاقتصادي.

4. من الدراسات المهمة في ميدان الضمان الاجتماعي وتطوره التاريخي أطروحة الدكتوراه للباحثة قارة تركي أسيا المتخصصة في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان أبوبكر بلقايد خلال عام 2009-2010 في عملها البحثي المرجعي الذي عنونته باللغة الاجنبية ب

« La régulation de l'offre dans le nouveau système de soin public »

اهتممنا في الجانب النظري للتطور التاريخي لفكرة الحماية الاجتماعية عبر التطور الايديولوجي والاقتصادي ولكن جوهر بحثها كان حول كيفية تحسين استخدام الموارد المالية من خلال إدخال أدوات إدارة جديدة يمكنها في نفس الوقت تحسين توفير الرعاية وتحسين ربحية موارد الصحة العامة، تحت إشكالية: كيف يمكننا استعادة توفير الرعاية الصحية العامة بحيث يستجيب من ناحية لإدارة أكثر كفاءة لمالية المجتمع ومن ناحية أخرى يسمح لغالبية السكان بالوصول إليه؟

5. في سياق البحث حول مالية صندوق التقاعد ونجاعة نظام التقاعد الجزائري يأتي الاهتمام حول أطروحة دكتورا للباحثة مراد بودية سكينة المتخصصة في ميدان العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد عمومي واجتماعي، بجامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، في أطروحتها وعملها البحثي المنشور خلال عام 2019-2020 والذي أتى تحت عنوان "نجاعة مخصصات وصناديق الحماية الاجتماعية (دراسة تحليلية تقييمية لنظام التقاعد)".

في ظل العجز المستمر لنظام التقاعد يأتي بحثها تحت إشكالية: كيف يمكن حل مشكل عجز النظام الوطني للتقاعد؟، ففي خلال بحثها تتطرق لتطور نظام التقاعد الجزائري والاصلاحات التي مسته في ظل المتغيرات الاقتصادية الكلية، جراء دراسة قياسية ترمي إلى تقييم فعالية الاصلاح على مستوى المخصصات، والذي أثار اهتمامنا. وتأتي نتائج الدراسة ب:

- تحقيق الكفاءة في الانفاق على الصندوق الوطني للتقاعد يحتاج للمزج بين رفع عدد السنوات التي من اساسها يحسب الاجر المرجعي المتوسط من 5 إلى 10 مع رفع سن التقاعد من 60 إلى 65 سنة بعد تخفيض نسبة اعتماد سنوات التأمين ومن ثم نسبة التعويض التي تقدر حاليا ب 80 بالمئة.

هيكل الدراسة

عملنا على تقسيم هذه المذكرة إلى ثلاث فصول حسب سياق تطور البحث من الفصل الاول الذي كان يتمحور حول نشأة أنظمة التقاعد في العالم وتطورها في سياق اقتصادي إيديولوجي للأفكار، كما تطرقنا فيه لكيفية عمل الأنظمة التقاعدية في العالم حسب المقاييس الدولية، كما يأتي الفصل الثاني ليفصل في انتماء الجزائر لتاريخ الحماية الاجتماعية من خلال التطور التاريخي لنظام الحماية الاجتماعي ونظام التقاعد بالخصوص في الجزائر وكيفية عمله، وتطوره في سياق اقتصادي ديموغرافي. في الفصل الثالث تناولنا أثر الأزمة الاقتصادية الحالية في الجزائر على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمتقاعدين عبر توضيح نظري حول القدرة الشرائية والمستوى المعيشي، واعتبارهما كمؤشرات لتقييم فعالية أنظمة التقاعد، ومن ثم في سياق عملي عبر دراسة عينة من المتقاعدين الاساتذة بينا كيف تؤثر بعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية على القدرة الشرائية للمتقاعدين.

الفصل الأول

أنظمة التقاعد في العالم

تمهيد

في هذا الفصل سنتطرق إلى عموميات توضيحية نظرية حول التقاعد، المعاش وأنظمة الحماية الاجتماعية التي تتكفل بسيرورة وتنظيم المعاشات التقاعدية للمسنين وأهدافها الإنسانية، في إطار تاريخي منذ نشأة هذه الأنظمة التقاعدية وأنظمة المعاشات باختلاف أنواعها وأهدافها في العالم، وفي سياق التطور الإيديولوجي والاختلاف الفكري والجيوغرافي، الذي أسفر عن عدة نماذج وأنماط مرجعية تاريخية لهذه الأنظمة، ومبادئها وكيفية عملها.

تتكون الأنظمة بمختلف أنواعها من عناصر، وعمليات تربط فيما بينها ففي هذا السياق سنتطرق إلى تصميم وهندسة أنظمة التقاعد ومكوناتها وكيفية تمويل مخصصاتها، في سبيل فهم الميكانزيمات التي تجعل هذه الأنظمة صامدة ومحصنة أمام التغيرات الاقتصادية والأزمات الاجتماعية منها.

كما سنري هذا التطورات والتصحيحات التي حدثت على مستوى هذه الأنظمة وأسبابها، وكيف انتشرت أنظمة الضمان الاجتماعي في العالم. لتصبح شكلا من أشكال رفاهية المجتمعات والدول ومقياسا للمستوى المعيشي لسكانها.

الفصل الأول: أنظمة التقاعد في العالم

المبحث الأول: عموميات حول التقاعد

المطلب الأول: تعاريف وأهداف

أولا: التقاعد

تم شرح معنى التقاعد حسب قاموس كامبريدج الالكتروني بأنه "فعل ترك وظيفتك والتوقف عن العمل، عادة لأنك كبير في السن"[1]

فهو أيضا "نظام للاحتياط الاجتماعي يرمي إلى التأمين ضد مخاطر المرض، الشيخوخة، العجز والوفاة مقابل دفع أقساط للتأمين أو لواجبات الاشتراك في هذا النظام من طرف المنخرطين"[2]

التقاعد أو نهاية المدة القانونية للحياة المهنية للعامل، هي النهاية الطبيعية لعلاقة العمل، وبالتالي يعتبر السبب والحالة القانونية والشرعية لانتهاء علاقة العمل[3]

التقاعد هي المرحلة التي ينتقل إليها العامل الأجير وغير الأجير عندما ينسحب من منصب عمله، بعد قضاء مدة زمنية محددة، متفق عليها في نظام التقاعد، أو وصل إلى سن معينة لا تسمح له بمزاولة النشاط، فالتقاعد مرحلة من مراحل عمر الانسان التي يصبح عندها عاجزا عن العمل نتيجة للنقص التدريجي في حيويته ومقدرته على العمل ولا يوجد عمر معين يمكن اعتباره عمر الشيخوخة ويراد بلوغ الشخص سن المعاش أو سن التقاعد وهوستين سنة كاملة، مع توقفه عن ممارسة أي نشاط مهني خاضع للتأمين[4]

---

[1] Cambridge dictionary URL (https://dictionary.cambridge.org/us/) 10 -04-2021

[2] المادة 66 من الفقرة 8 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل المؤرخ في 21-04-1990 والمعدل والمتمم بالقانون 91-29 والمؤرخ في 21-12-1991 ثم الامر 96-12 المؤرخ في 09-07-1996 . ج.ر.ج.ج العدد 68.

[3] سليمان أحمية، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري علاقة العمل الفردية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1998، ص 430

[4] زيان مريم، أنظمة التقاعد في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دوكتورا (القانون الاجتماعي والمؤسسة)، مستغانم، جامعة عبدالحميد بن باديس، 2018، ص29

فنستطيع تعريف التقاعد بأنه عملية قانونية يقوم بها العامل بالانسحاب وقطع علاقته مع العمل وترك القوى العاملة بشكل نهائي في نقطة زمنية محددة قانونيا، بسبب كبر السن أو عدم الاهلية لممارسة نفس النشاط يتحصل بعدها على دخل يسمى معاش التقاعد.

ثانيا: المعاش

عبارة عن راتب يدفع على شكل أقساط منتظمة مدى الحياة بعد التقاعد من الوظيفة، متناسب مع المساهمة الدورية المتراكمة "الاستثمار" لصندوق المعاشات خلال سنوات عمل الموظف، عبر خطط مالية مسطرة من قبل الاطر المنظمة لهذه الصناديق سواء كانت من طرف الدولة أو شركات تأمين خاصة.

ثالثا: نظام التقاعد

هو عبارة عن مجموعة قواعد قانونية وتنظيمية للعملية التقاعدية من جانب تسييري، لاعتماد الحق على التقاعد بالنسبة للقوى العاملة المستوفية لشروطه، وتقنين أنواع التقاعد حسب الظروف الاقتصادية والديموغرافية وكذا طرق تمويل واستغلال صناديق التقاعد.

تقوم الدولة غالبا ما بدور المسير والمنظم عبر سن القوانين والمراسيم السياسية المختلفة، وتنظيمات هيكلية حسب الظروف الراهنة لتشكيل نماذج، ومختلف شروط تطبيقاتها، من طرق حساب المعاشات التقاعدية، وكذا أنواع التقاعد المتوفرة من تقاعد نسبي، ومسبق وعلاوات حسب مجالات العمل.

رابعا: أهداف أنظمة التقاعد [5]

- التضامن والتكافل الاجتماعي: فهو تضامن ما بين الأجيال أي ما بين القوى العاملة النشطة المشتركة في صناديق التقاعد والمتقاعدون، لضمان مستوى معيشي مقبول لهم ضمن الوقت الراهن، وكذا التضامن ضمن نفس الجيل؛ المساواة بين الرجل والمرأة؛ الاشتراكات الموزعة بين الدخل من العمل والدخل من راس المال؛ ضمان مستوى معيشي مُرضٍ للجميع؛

[5] حسين جعيجع عوايدي،"النظام القانوني للتقاعد في الجزائر"، مذكرة تخرج ماجيستير(قانون)، الجزائر العاصمة، كلية الحقوق، 2003 ص33.و34

- تكريس مبدأ العدالة والأمن الاجتماعيين بما تنشره من استقرار وارتياح في نفوس المستفيدين، وتكريما لجهودهم بأن كانوا يوما ضمن الفئة النشطة، وكانوا يساهمون ويشتركون باقتطاعات لأجورهم
- الاستمرارية: ومعنى ذلك إن نظام التقاعد يدوم " عشريات" كاملة، ويتوفر في أية لحظة على رؤية واضحة لحماية العامل وتأمينه ضد كافة المخاطر وتحريره من شبح الخوف على مصيره ومصير أسرته وعياله نتيجة شعوره بالحماية ضد المخاطر التي قد يتعرض لها حاضره ومستقبله.
- تخفيف الأعباء المالية للدولة عن طريق تحمل صناديق التقاعد بنفقات الحماية الاجتماعية المخصصة للفئات المسنة في المجتمع والاعتناء المعنوي والطبيعي بهذه الفئات.
- حماية المنخرط في نظام التقاعد من مزالق الانحراف الاجتماعي وبالتالي الحفاظ على المجتمع من تفشي الانحراف والفساد.
- محاربة تهميش العامل المحال على التقاعد.

يترتب عن أنظمة التقاعد أثارا اقتصادية واجتماعية من عدة جوانب:

- يرتبط معاش التقاعد بالأجور فيؤثر مباشرة على مستوى الأجور ومنه نفقات الأسرة، كما يشكل المعاش عموما قيمة مالية موجهة للاستهلاك مباشرة من قبل المتقاعد مما يلعب كمعجل للدورة الاقتصادية.
- يساهم التقاعد نوعا ما في امتصاص البطالة وتسريع دوران اليد العاملة.
- إن الاحالة على التقاعد تعني نقص النشاط والفتور الصحي ونقص الفعالية والمردودية، وبالإضافة إلى الحالة النفسية تتأثر بنية المتقاعد الجسمية، مما يضطر معه إلى الانفاق لمقاومة التدهور الصحي، فتضعف بذلك قدرته الشرائية وينعكس ذلك على نفسه وصحته.

المطلب الثاني: نشأة أنظمة التقاعد في العالم

حسب بعض المصادر التاريخية قد بدأ ظهور فكرة المعاشات للمتقاعدين وكبار السن منذ العهود القديمة، في المجتمعات المنظمة من البابليون، الرومان، والفراعنة وحتى في الدولة الاسلامية فقد كانت على شكل

مساعدات مالية دورية ذات طابع ديني للفقراء الضعفاء والشيوخ , ممولة من طرف خزينة الدولة أو المجتمع وتحل محل المساعدات الفردية أو تكملها.

لاحقا ما بين القرن السابع عشر والثامن عشر تم ظهور أنظمة معاشات في مختلف أنحاء العالم خاصة أوروبا معظمها لدعم أرامل رجال الدين أو الجنود العسكريين العجزة وعائلاتهم مكافئة لتضحياتهم (المؤسسة الوطنية للمعاقين من البحرية أنشأها كولبير في عام 1673 – فرنسا[6]، أو مقابل أعمال جدارة، سواء عسكرية أو مدنية. فمن الشائع حقًا أن يُمنح المبتكرون أو المخترعون أو التجار أو السياسيون رواتب سنوية في القرن الثامن عشر لتقديمهم مصالح أو ثروة الامة.

أولا: ظهور الثروة الصناعية والمخاطر الاجتماعية

مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا إبان اختراع الالة البخارية خلال ستينيات القرن الثامن عشر وتطورها انتشرت المصانع واحتدمت المنافسة بين البلدان في سباق الانتاج الضخم مما ترتب عنها تغيرات في النظام الطبقي للمجتمع الاوروبي فأضحى ينقسم لطبقتين البرجوازية التي تمثل أصحاب النفوذ والمال المالكين للمصانع وطبقة العمال الكادحين الذين كان وعرضة للمخاطر الصناعية والاجتماعية فقد كان العمل في المصانع قاسياً بالنسبة للأفراد، وكان يُنظر إلى العمل على أنه وسيلة العيش الوحيدة، فأي انقطاع في عمل العامل بسبب مرض أو حادث في العمل أو بطالة أو شيخوخة يغرق هذا العامل في الفقر، ويختفي مصدر دخله الوحيد في نفس الوقت، كما أن إمكانية الادخار محدودة لأن الدخل الذي يحصل عليه العمال لم يكن كافياً؛ والطعام يمثل جميع النفقات تقريبًا. ومع ظهور نقابات العمال المطالبة بالإنصاف والحماية من المخاطر كحق من حقوقهم جزاء مجهوداتهم في الاجواء الخطرة الجديدة، نشأ لأول مرة وعي بسلامة العمال فكان لزاما على الدولة أن تتدخل لتجد حلولا لهم. نتج عن ذلك ظهور أول نموذجين لأنظمة الحماية الاجتماعية.

[6] Observatoire des retraites en France et à l'étranger. «les craquement du monde .. Le développement des retraites et l'émergence de modèles de retraite». [En ligne]. Disponible sur internet : [https://www.observatoire-retraites.org/].[Consulté en avril 2021].

ثانيا: نموذج بسمارك

عرفت ألمانيا في بداية القرن التاسع عشر ثلاثة تشريعات في مجال التأمين الاجتماعي، صدر الاول عام 1883 خاص بالتأمين ضد المرض، والثاني في عام 1884 خاص بالتأمين ضد حوادث العمل مع ذلك، لم يتم سن وتنفيذ تشريع ينطبق على جميع العمال المؤهلين حتى عام 1889 خاص بالتأمين ضد العجز والشيخوخة،. وقد جمعت هذه التشريعات في قانون واحد عام 1911. كان الرجل وراء المبادرة المسماة "قانون الشيخوخة والعجز" المستشار أوت وفون بسمارك.[7]

نظرًا لأن الايديولوجية الشيوعية تمثل تهديدًا لسلطته، أنشأ المستشار بسمارك تأمينًا اجتماعيًا لإرضاء عقول العمال وتقوية اعتمادهم على الدولة. لذلك نحن نضمن القدرة على الحفاظ على دخل من الاجور لمجتمع (من العمال) يقتصر تغطيته للمخاطر على المساهمين فقط.[8]

مبادئ نموذج بسمارك:

- نظام تأمين اجتماعي إلزامي لكل العمال.
- تسيطر عليه الدولة في التنظيم والتقنين.
- تمويل بشكل اساسي عن طريق المساهمات والمشاركات المالية من الدخل.
- منظم ومقسم على اساس النشاط والمهنة فالمساهمات تقسم وتوزع في نفس مجال النشاط.

نظام تأمين اجتماعي إلزامي والذي يعتبر أصل مخططات التأمين الاجتماعي يضمن دخلا تعويضيًا في حالة التقاعد تسيطر عليها الدولة بشدة، ويتم تمويله من خلال مساهمات واقتطاعات مالية تتناسب مع الاجور، يتم تقاسمها بين الموظفين وأرباب العمل مما يؤدي غالبًا إلى شرط طول العضوية في المهنة للحصول على المعاش التقاعدي، تنعكس الشخصية المهنية أيضًا في وجود مخططات اساسية متمايزة حسب المهنة. تُحسب المعاشات وفقًا لمنطق اشتراكات متقدم إلى حد ما، أي أن الحقوق الممنوحة يتم تحديدها أو فقًا للدخل الذي استخدم كأساس للاشتراكات، فيتجلى التضامن في هذا النموذج في "إعادة التوزيع" فقد تم تصميم خطط

[7] حسين جعيجع عوايدي، مرجع سابق، ص15

[8] KARA TERKI ASSIA , La régulation de l'offre dans le nouveau système de soin public (thèse doctorat) , Tlemcen , faculté des sciences économiques 2010, p166

المعاشات أصلاً ليتم تمويلها على اساس الدفع أولاً بأول "repartition"، لتعويض عواقب فترات الخمول أو المرض أو البطالة أو الامومة أو بعض المخاطر المهنية مثل فترات الاجور المنخفضة أو العمل بدوام جزئي.

فبالتالي فإن الدول التي تعمل بنموذج بسمارك لديها عدد كبير من الانظمة الخاصة بمهن معينة، كما تلعب الانظمة التكميلية دورًا هامشيًا. بمجرد أن يكون المعاش الاساسي مرتفعًا ويضمن إلى حد ما الحفاظ على المستوى المعيشي في النشاط، فإن الحاجة إلى تقاعد إضافي، سواء تم ضمانه في إطار الشركة أو عن طريق جهد الادخار الفردي منخفضة جدا.

هكذا كانت الامبراطورية الالمانية أول دولة تنشئ نظام معاشات كامل للعمال الذين تبلغ أعمارهم 70 عامًا أو أكثر ليكون بعدها أول نظام نموذجي للحماية من الاخطار الاجتماعية والمسمى بنموذج بسمارك.

ثالثا: قانون معاشات الشيخوخة البريطاني الفرنسي 1908 - 1910

- قانون المعاشات للشيخوخة البريطاني "old-age pensions act"[9]

في عام 1908 صدر قانون المعاشات للشيخوخة "old-age pensions act" عن برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا أو ينص القانون على دفع معاش تقاعدي لجميع الاشخاص الذين بلغوا سن السبعين، والذين كانوا رعايا بريطانيين لمدة 20 عامًا تسبق تاريخ الاستلام، والذين لا يتجاوز دخلهم السنوي 31 جنيهًا. يسري القانون على الرجل والمرأة ويدفع المعاش اسبوعيًا بقدر 5 شلن في الاسبوع (7 شلن للمتزوجين) اعتبارًا من 1 يناير 1909 يتم دفع المعاشات التقاعدية من الاموال التي يخصصها البرلمان، وكذلك نفقات الادارة (تم تحديد مستوى الاستحقاق منخفضًا – ما يعادل حاليا 23 جنيهًا استرلينيًا تقريبًا). الخطة غير قائمة على الاشتراكات فيتحمل دافع والضرائب التكلفة بشكل عام وتختلف في هذا الصدد عن قانون معاشات الشيخوخة في ألمانيا

[9] The American Political Science Review , Feb., 1909, Vol. 3, No. 1 (Feb., 1909), pp. 68
URL(https://www.jstor.org/stable/1945920) – 28/04/2021

- قانون المعاشات للشيخوخة الفرنسي ROP 1910[10]

معاشات الشيخوخة – القانون الفرنسي ROP 5 أبريل 1910 كان أحد أهم وأبعد أجزاء التشريع الاجتماعي الذي تبنته الغرف الفرنسية حيث يفتتح ديناميكية التأمين الاجباري ومنطق التدخل في الشؤون الاجتماعية الذي يرسم مسبقا دولة الرفاهية الفرنسية المستقبلية. بيد أن البعض يرى أن صدوره يشكل النواة الحقيقية في تأسيس نظام التقاعد الحقيقي في فرنسا والذي كان يشمل العمال والفلاحين إضافة إلى العسكريين وموظفي الدولة. يتبع قانون معاشات الشيخوخة الفرنسي الخطة العامة لنموذج بسمارك. تنطبق على كلا الجنسين العاملين في الصناعة والتجارة والمهن الحرة والزراعة والخدمة المنزلية، وعلى الموظفين الحكوميين على الصعيدين الوطني والمحلي، باستثناء أولئك المؤهلين بالفعل للحصول على معاشات تقاعدية مدنية أو عسكرية؛ ولكن لا يتم تضمين أي شخص يتقاضى أجرًا سنويًا يزيد عن 3000 فرنك. حتى أولئك الذين حصلوا لاحقًا على ما يصل إلى 3000 فرنك يتوقفون عن التأمين، رغم احتفاظهم بالحقوق المكتسبة بالفعل. جميع الاشخاص القادمين داخل نطاق القانون ملزم بتقديم مساهمات يجب أن يكررها صاحب العمل، بمعدل تسعة فرنكات في السنة للرجال، وستة فرنكات للنساء، وأربعة ونصف فرنكات للقصر الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا.

"عارضت الحركات العمالية، باللغتين الانجليزية والفرنسية، قوانين 1908 في المملكة المتحدة و1910 في فرنسا، جزئياً من منطلق تفضيلها لتنمية التبادل. القانون الفرنسي لعام 1910، الذي ينقل "نموذج بسمارك"، سيشهد حرمانه من طابعه الالزامي من قبل المحاكم، التي تعتبر أن صاحب العمل ليس له الحق في حجب المساهمات ضد رغبات الموظف. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعاشات المدفوعة منخفضة للغاية. وهي تتوافق مع مساهمة الدولة، حيث لم يكن لدى الأطراف المعنية الوقت لتجميع راس المال من خلال مساهماتها، وتمثل حوالي 10٪ من متوسط الراتب. يمكن فقط لموظفي الخدمة المدنية وفئات قليلة مثل القصر أن تدعي العيش على معاشاتهم التقاعدية وحدها".11

[10] Bruno Dumons / Gillet Pollet , La naissance d'une politique sociale : les retraites en France (1900-1914), Revue française de science politique , Année 1991 41-5 pp. 627-648 , URL (https://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1991_num_41_5_394588) (28-04-2021)

[11] مرجع سابق «Observatoire des retraite en France et à l'étranger»

رابعا: نموذج بيفريدج

في عام 1942 كان اللورد ويليام بيفريدج، مؤلف تقرير مشهور عن برنامج مقترح للحماية الاجتماعية والخدمات، يهدف إلى "تحرير الانسان من العوز" وإحياء الاستهلاك، يقدم فكرة الحماية الشاملة لجميع المواطنين بتمويل من الضرائب مما طور من مفهوم "دولة الرفاه" أو ("حالة الرفاه"). الفكرة المرشدة هي أنه من أجل القضاء على الفقر، يجب تزويد الاسر بتغطية احتياجاتها الاساسية دون إضعافها، فيما يتعلق بالتوظيف الكامل المطلوب في النهج الكينزي. وفيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية، يقترح التقرير ضمان "تخصيص معدل منخفض لا علاقة له بالدخل السابق، مقابل مساهمة منخفضة تُفرض على الجميع ومحدودة للفئات الاكثر حرمانًا ". فالحفاظ على المستوى المعيشي أثناء التقاعد أمر متروك للجميع وهي مسألة مدخرات شخصية. هذا ضروري أيضًا للسماح بالاستثمار الذي يساهم في حد ذاته في التوظيف الكامل. ولذلك، فإن هذه التعويضات التقاعدية تهدف إلى تغطية جميع السكان، غير المرتبطين بالنشاط المهني. لذلك، فإن إدارتها مملوكة بالضرورة للدولة. من خلال توفير الحد الادنى فقط من الخدمات، فإنه يدع وإلى تطوير المخططات التكميلية.

يدعو النموذج إلى ضمان اجتماعي[12]:

- عام(generalized): بمجرد انتمائي الفرد إلى المجتمع يجب أن يكون له الحق في الحد الادنى من احتياجاته التي يضمنها التضامن الوطني؛
- موحد (unified): مساهمة واحدة ضرورية للوصول إلى الخدمات المختلفة؛
- الزي الموحد(uniform): المزايا الاجتماعية هي نفسها للجميع؛
- مركزي(centralize): يتم إدارة النظام من قبل هيئة عامة واحدة؛
- شامل (global): يجمع النظام كل المساعدات والتأمين.

[12] مرجع سابق ASSIA KARA TERKI ; p167

يسعى هذا النظام إلى تقليل التقسيم الطبقي الاجتماعي، وزيادة التضامن لأن جميع المواطنين مغطون حسب احتياجاتهم. أخيرًا، يسمح النظام ببعض الاستقلال عن السوق وعن الاسرة، لكنه يؤسس التبعية للدولة.

المبحث الثاني: هندسة أنظمة التقاعد وطرق تمويلها

المطلب الأول: طرق تمويل أنظمة التقاعد

يشير التمييز الأول الواسع بين أنظمة المعاشات التقاعدية أو "الانظمة الفرعية" (أو "الركائز") إلى طبيعتها الممولة بالرسملة أو الدفع أول بأول (PAYG). ومع ذلك، هذا ليس ه والحال دائمًا، ومختلط وتداخلات بين الرسملة / الدفع أول بأول، الأنظمة الخاصة / العامة، الحسابات الفردية / المعايير الجماعية.

أولا: نظام الدفع أول بأول "التوزيع"

نظام الدفع أول بأول أو بالإنجليزية "pay–as–you–go" وبالفرنسية "par répartition" ه وطريق من طرق تمويل أنظمة معاشات التقاعد

1. تعريف نظام الدفع أول بأول

"يرتكز نظم الدفع أول بأول على تمويل معاشات المتقاعدين الموزعة في فترة ما بموارد تم جمعها في نفس الفترة، يتم إرجاع عائدات الخطط على الفور إلى المتقاعدين "[13]

عادة ما يتم تشغيل مخططات الدفع أول بأول من قبل الدولة، فهي تعاقدية بطبيعتها، استنادًا إلى حقيقة أن الدولة يمكنها، ولكن ليس من الضروري، تجميع الأصول تحسبًا لمطالبات المعاشات التقاعدية في المستقبل، ولكن يمكنها فرض ضرائب على السكان العاملين لدفع معاشات جيل المتقاعدين. معظم أنظمة المعاشات الحكومية هي في الأساس مخططات الدفع أولاً بأول[14]

[13] SALHI Tarik ; « Les voies de réforme du système de retraite en Algérie : vers la distinction entre les attributions de l'Etat et de la sécurité sociale » ; thèse doctorat ; sciences commerciales ; université Oran 2 ; 2015 ; p33

[14] Nicholas Barr, Peter Diamond, The Economics of Pensions, *Oxford Review of Economic Policy*, Vol22, Issue 1, Spring, Pages 15–39, https://doi.org/10.1093/oxrep/grj002

نظام الدفع أول بأول نوع من أنظمة تمويل معاشات المتقاعدين يشتغل أساسا على المعنى العميق لمبدأ الحماية الاجتماعية للتضامن بين الأجيال، فتدفع معاشات المتقاعدين حاليا بمساهمات العمال النشطين، المسماة تأمين الشيخوخة، والتي تجمعها الدولة على شكل ضرائب أو اقتطاعات على أمل وعود الدولة بتلقي المساهمين معاشات في المستقبل، تختلف من دولة إلى أخرى خطط المعاشات فيتم تحديدها في تشريعيات الضمان الاجتماعي لكل دولة، عام ومنظم إما على فئات واسعة من الأشخاص على أساس المهن أو على المخططات ذات الصلة بالكسب.

2. خصائص نظام الدفع أول بأول

يتميز نظام الدفع أول بأول ب:

- له طابع اجتماعي واضح من خلال التضامن بين الاجيال؛
- تمويل من الاقتطاعات الاجبارية للفئة النشطة؛
- تستعمله غالبا الدولة؛
- استعمال فوري للموارد المالية الناتجة عن الاقتطاعات وتحويلها نهاية الشهر إلى معاشات؛
- لا يميز النظام بين المخاطر الفردية فتختلف فترة الحياة بين الرجل والمرأة، المدير والعامل؛
- يتأثر بشكل سلبي أو إيجابي بالنمو الديموغرافي، الاقتصادي، وحجم العمالة المساهمة؛

أظهر الاقتصادي الأمريكي Samuelson (1958) أنه من خلال مخططات الدفع أول بأول، من الممكن من حيث المبدأ لكل جيل أن يتلقى معاشات تقاعدية أكثر مما يدفع في المساهمات، بشرط أن يتجاوز معدل نمو إجمالي الارباح الحقيقية معدل الفائدة إلى أجل غير مسمى؛ يمكن أن يحدث هذا عندما يكون هناك تقدم أو نمو سكاني ثابت وتراكم مفرط لرأس المال[15]

من الناحية المثالية، يجب أن تكون أنظمة الدفع أول بأول متوازنة حيث يجب أن تتطابق نفقاتها مع الايرادات. في حالة وجود فائض أو قانون في ميزانية الضمان الاجتماعي، يمكن تعديل الضرائب أو استحقاقات التقاعد

[15] نفس المرجع

(أو كليهما)، على الرغم من أن الضرائب جامدة إلى حد ما ومستوى المعاشات التقاعدية يؤثر بشكل كبير على الرأي العام في الواقع. لذلك، لا يوجد نظام معاش متوازن تقريبًا.

3. تقنيات نظام الدفع أولاً بأول[16]

يعتمد مستوى التقاعد لأي موظف على قواعد تشغيل النظام الذي يخضع له. تظهر التجارب أن هناك الكثير من القواعد. ومع ذلك، يتم التمييز بين قاعدتين رئيسيتين تشكلان الاساس لعمل نظام الاشتراكات: قاعدة المنافع أو المزايا المحددة وقاعدة الاشتراكات المحددة.

خطط المزايا محددة DB

العديد من خطط المعاشات التقاعدية هي مزايا محددة، والميزة ثابتة بشكل تقليدي مقدمًا، وهي مشروطة بعدد سنوات عمل الموظف. طريقة احتساب استحقاق التقاعد بسيطة فهي تتوافق مع نسبة من راتبه. الراتب الذي يؤخذ في الاعتبار عند حساب المعاش أو تصفيته هو بشكل عام ممثل متوسط الراتب للوظيفة.

يحسب مبلغ المعاش **P** على النحو التالي:

$$P = D * A * SR$$

حيث أن:

D: فترة تأمين المؤمن عليه.

A: معدل الاقساط.

SR: الراتب المرجعي للمؤمن عليه

خطط المساهمة المحددة DC

في خطة المساهمة المحددة ويُطلق عليها أيضًا الحسابات الفردية الممولة، يتم تحديد مبلغ الاشتراكات فقط مقدمًا مما يسمح للمؤمن له بالحصول على حقوق التقاعد خلال حياته العملية. تستخدم هذه المساهمات لشراء

[16] مرجع سابق SALHI Tarik ; p33-42

الاصول التي تتراكم في الحساب مثل العوائد التي تحققها تلك الاصول. إنها قيمة المساهمة التي تمثل الجهد المشترك ولم تعد عدد هذه المساهمات كما هو الحال في خطط المزايا المحددة. في كل عام، تمنح الاشتراكات في النظام بمستويات محددة للمؤمن عليه نقاطاً إضافية يتم تأكيدها عند تسوية ميزة الشيخوخة. ضمن هذا النظام: يتم بعد ذلك تمييز تقنيتين: نظام النقاط والنظام النظري

خطط الاشتراك المحددة بالنقاط

من خلال مساهمته، يكتسب المؤمن عليه في هذا النظام حقوق تقاعدية كل عام. تتيح كل مساهمة شهرية للمؤمن عليه شراء عدد من النقاط التي تراكمت طوال حياته المهنية. فقط عند تصفية المعاش سيتمكن المؤمن عليه من معرفة المقابل النقدي لهذه الحقوق المكتسبة. يرتبط الالتزام التقليدي للخطة بمستوى الاشتراكات وليس مبلغ المعاش التقاعدي، فهي آلية حساب يتم تطبيقها حصريًا عن طريق أنظمة المعاشات التكميلية.

يحسب مبلغ المعاش على النحو التالي: عدد النقاط المكتسبة مضروبة في قيمة النقطة ومعامل تصغيرها أو تعظيمها.

التقاعد = عدد النقاط المكتسبة * قيمة النقطة * معامل تصغير / تعظيم.

خطط المساهمة المحددة النظرية

طور السويديون في التسعينيات نوعًا جديدًا من نظام المعاشات التقاعدية، والذي يختلف اسمه: نظام الحسابات النظرية، والرسملة "الافتراضية"، وخطة المساهمة المحددة الافتراضية. هدفت كل من الاخيرة والايطاليين الذين تبنوا هذا النظام لاحقًا إلى بناء نظام يمكن أن يحقق التوازن المالي بدون تدخل حكومي ولكن من خلال آليات التنظيم الذاتي.

ثانيا: نظام التمويل الكامل بالرسملة

نظام التمويل بالرسملة أو بالإنجليزية "fully funded" بمعنى ممولة بالكامل، وبالفرنسية "financement par capitalisation" طريقة ثانية من طرق تمويل خطط معاشات المتقاعدين

1. تعريف نظام الرسملة[17]

منطق خطط التقاعد الممولة مختلف فيدخر عمال اليوم للتقاعد. المساهمة هي موضوع الاستثمار المالي أو العقاري، ويعتمد دخلها بشكل أساسي على التغيرات في أسعار الفائدة

مبدأ تنظيم النظام هو استثمار المساهمات من أجل ضمان نفقات تقاعد الموكل والفائدة، بحيث لا توجد علاقة تضامن بين الأجيال في آلية التمويل الخاصة به.

في ظل عدم وجود برامج اجتماعية للدفع أولاً بأول، فإن الهدف الأساسي لبرامج التمويل هذه هو جمع مدخرات الافراد وزيادتها برؤية وتوقع للتقاعس المرتبط بالشيخوخة. في بلدان أوروبا القارية، تم تطوير خطط المعاشات التقاعدية الممولة بالرسملة كجزء من المخطط التكميلي الاجباري للنظام العام. يتم إنشاؤها من قبل الشركات وأرباب العمل، وهي اختيارية وتمول من المدخرات الطوعية.

2. خصائص التمويل بالرسملة[18]

يتميز نظام الرسملة بأنه:

- يرتكز على المسؤولية الفردية والحرية كما ينبع من ذكاء الفرد ماليا؛
- يعتمد المعاش الذي تم الحصول عليه على النسبة بين متوسط مدة التقاعد وطول فترة النشاط
- المعاش هو جزء مخصص ومدخر مباشرة من دخل المتقاعد أثناء فترة النشاط؛
- لا يوجد توزيع للأصول والموارد فالمعاش يتم تعظيمه من خلال المدخرات السابق؛
- "نقل القوة الشرائية " مردودية المساهمات وتنميتها تحدد بشكل مباشر مستوى المعاشات المستقبلية؛
- النظام لا يقوم على التضامن بين الأجيال؛
- نسبة المخاطر كبيرة إذا تم استثمار المعاش بالكامل في أسهم الشركة.

3. تقنيات نظام الرسملة

[17] مرجع سابق SALHI TARIK , ص41

[18] MEHDI YAHIAOUI ; « la sécurité sociale on Algérie: quel impact peut avoir le chômage sur le système de retraite » ; école supérieur de management ; Tlemcen ; 2019

على الموظف تجميع الاصول المالية خلال فترة النشاط، يتلقى الموظف في المقابل راتبًا سنويًا مدى الحياة أثناء التقاعد، مما يميز رسملة المدخرات طويلة الاجل. لا يقتصر الهدف من هذا الملحق على النقل الوحيد للقوة الشرائية بمرور الوقت ولكن أيضًا لضمان عدم اليقين على مدى فترة الحياة.

في هذا النظام أيضًا، يمكن لحملة الوثائق الحصول على حقوق إما بموجب "**خطة مساهمة محددة بالنقاط**" أو "**خطة مزايا محددة**". ومع ذلك، فإن الاتجاه والمنطق الخاصين بالرسملة سيؤديان بشكل أكبر إلى اسلوب المساهمات المحددة في حين أن تلك الخاصة بالتوزيع ستلائم بشكل أفضل تقنية المزايا المحددة.

هناك فترتان في خطط "المساهمة المحددة" يتم تمويلها من خلال الرسملة:

أ- فترة الحقوق الدستورية

هي الفترة النشطة التي يساهم خلالها الطرف المعني، ويكون راس المال المتراكم في نهاية هذه الفترة مساوياً لمجموع الاشتراكات مضافاً إليه المكاسب المالية.

ب- فترة التقاعد

هي الفترة التي يتقاضى خلالها الفرد معاشًا منتظمًا حتى وفاته، أي من تاريخ التقاعد.

المطلب الثاني: تصميم أنظمة التقاعد في العالم[19]

اليوم أنظمة التقاعد العامة موجودة فعليًا في جميع البلدان. ويتمثل هدفها الرئيسي في ضمان أمن الدخل لكبار السن، ومنع الفقر والحد من عدم المساواة بين كبار السن. في العديد من البلدان، الحق في الضمان الاجتماعي مكرس في التشريعات الوطنية وفي الدستور فأصبح حق لجميع المواطنين. فتهدف البلدان إلى توفير تغطية شاملة للمعاشات التقاعدية بمستويات استحقاقات مناسبة. يتم تحقيق ذلك عادةً من خلال نظام عام يتألف من معاشات تقاعدية قائمة على الاشتراكات وغير قائمة على الاشتراكات، على النحو المعترف به في التوصية رقم 202 لأرضيات الحماية الاجتماعية، والتي تم تبنيها بالإجماع في عام 2012 من قبل الحكومات

[19]International labor organization ; "The ILO Multi-Pillar pension model: Building equitable and sustainable pension systems" ; https://www.ilo.org (11-05-2021)

ومنظمات العمال وأصحاب العمل. الحماية الاجتماعية الشاملة لكبار السن هي جزء من أهداف التنمية المستدامة SDG وخطة الامم المتحدة 2030، ولا سيما الهدف 1.3 الذي يدعو إلى تنفيذ أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية للجميع، بما في ذلك الفئات، مع إيلاء اهتمام خاص للفقراء والمقيمين.

أولا: مبادئ منظمة العمل الدولية ILO لتصميم وإصلاح أنظمة المعاشات التقاعدية[20]

لقد توصلت الحكومة ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال إلى إجماع دولي حول الاهداف والوظائف ومبادئ التصميم المناسبة لنظام المعاشات التقاعدية. تنعكس هذه في معايير الضمان الاجتماعي الدولية.

- **المبدأ 1: الشمولية:** "لكل فرد بصفته عضوًا في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي"؛
- **المبدأ 2: التكافل الاجتماعي والتمويل الجماعي:** آليات الحماية الممولة بشكل جماعي تولد آثارًا إيجابية لإعادة التوزيع ولا تنقل المخاطر المالية ومخاطر سوق العمل إلى الافراد؛
- **المبدأ 3: ملاءمة الاستحقاقات وإمكانية التنبؤ بها:** استحقاق المعاش التقاعدي (المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي حسب الاتفاقية 102 و128 لمنظمة العمل الدولية؛
- **المبدأ 4: المسؤولية العامة والأولية للدولة:** التزام الدولة بصفتها الضامن العام للحماية الاجتماعية، بضمان "الاستدامة المالية والضريبية والاقتصادية" "مع اعتبار واجب العدالة الاجتماعية والانصاف"؛
- **المبدأ 5: عدم التمييز والمساواة بين الجنسين والاستجابة للاحتياجات الخاصة:** ضمان المساواة بين الجنسين والتضامن بين الرجل والمرأة، من خلال اعتماد آليات التمويل وشروط الأهلية وشروط الاستحقاقات؛
- **المبدأ 6: الاستدامة المالية والضريبية والاقتصادية:** القدرة الحالية والمستقبلية للاقتصاد على تحمل تكاليف الضمان الاجتماعي واستدامة نظام المعاشات التقاعدية؛
- **المبدأ 7: الادارة المالية الشفافة والسليمة:** الادارة الرشيدة للنظام فيما يتعلق بالتمويل والتنظيم والإدارة، لضمان الامتثال للأطر القانونية والتنظيمية؛

[20] Claiming Human Rights " The Universal Declaration of Human Rights" ; Article 22 (claiminghumanrights.org) (11-05-2021)

- **المبدأ 8: إشراك الشركاء الاجتماعيين والمشاورات مع أصحاب المصلحة الاخرين:** ضمان الحوار الاجتماعي وتمثيل الاشخاص المحميين في هيئات حوكمة الضمان الاجتماعي.

ثانيا: نموذج المعاشات التقاعدية متعدد الركائز[21]

الفكرة الرئيسية وراء مفهوم نظام التقاعد متعدد الركائز هي إمكانية الجمع بين مجموعة من أدوات الحماية الاجتماعية، كل منها يلعب وظيفة واحدة أو أكثر، لضمان مجموعة كاملة من أهداف نظام المعاشات التقاعدية الوطني.

- **الركيزة 0: أرضية المعاش "الحد الادنى":** تهدف إلى إنشاء أرضية للحماية الاجتماعية لكبار السن. وعادة ما يتم توفير هذه الدعامة من خلال نظام معاش تقاعدي بدون مساهمة. ويمول من الميزانية العامة (التي غالبا ما تمولها الضرائب). ويمكن تحقيق شمولية التغطية من خلال خطة شاملة غير موزعة أو من خلال مزيج من التأمين الاجتماعي وخطة معاشات تقاعدية مجربة من حيث الوسائل أو المعاش التقاعدي. وبغض النظر عن التصميم المحدد للدعامة 0، ينبغي أن تضمن الحد الادنى من الدخل، مع مستويات مناسبة من الفوائد، من أجل حياة لائقة وكريمة. يمثل وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية لكبار السن إحدى أهم الاولويات في البلدان النامية.
- **الركيزة 1: ركيزة التأمين الاجتماعي:** يتبع التصميم النموذجي لأنظمة معاشات الضمان الاجتماعي، والمزايا المحددة والالزامية، الممولة من خلال مساهمات صاحب العمل والعمال. هدفها توفير مستويات أعلى من استحقاقات التقاعد من أجل الحفاظ على مستوى المعيشة بعد التقاعد. يجب أن توفر على الاقل حدًا أدنى من المعاش التقاعدي بنسبة 40 في المائة من الدخل المؤمن عليه قبل التقاعد لمدة 30 عامًا من الاشتراكات، بالإضافة إلى الحد الادنى من المزايا المخفضة / المعدلة لأولئك الذين ساهموا لمدة 15 عامًا على الاقل. يلزم وجود حوكمة عامة ومالية سليمة وتنفيذ إصلاحات بارا مترية متتالية حسب الضرورة لضمان استدامتها.

[21] نفس المرجع

تمثل الركيزتان 0 و1 المكونات الاساسية لأي نظام معاشات للضمان الاجتماعي، وتقوم البلدان بتطوير ابتكارات مهمة لتكييف الركيزة الاولى لتغطية أولئك الذين لم يتم حمايتهم بعد، بما في ذلك الاشخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي والعاملين لحسابهم الخاص والعاملين في غير المعايير أشكال التوظيف.

- **الركيزة 2: الركيزة التكميلية:** لا تحتاج جميع البلدان إلى هذه الركيزة، فهي عنصر تكميلي قائم على الاشتراكات، طوعي أو إلزامي، قائم على التوظيف، مهني أو غير مهني، محدد المزايا أو مساهمة محددة، يمول عادة من مساهمات صاحب العمل ويدار بشكل خاص، ويهدف إلى تكملة المعاش التقاعدي. الاستفادة من الركيزتين السابقتين. يتطلب عملها درجة عالية من الالتزام من قبل الدولة، لا سيما فيما يتعلق بالتنظيم والاشراف المناسبين.
- **الركيزة 3: المدخرات الشخصية الطوعية:** الركيزة الثالثة مكملة أيضًا، وتتألف من مجموعة من خطط المعاشات التطوعية الخاصة لأولئك الذين لديهم القدرة الاقتصادية على تحقيق مدخرات شخصية إضافية، يديرها عمومًا مدير ومعاشات التقاعد الخاصون في ظل المنافسة الكاملة في السوق واللوائح الحكومية.

أظهرت التجربة الدولية أن أنظمة التقاعد القائمة على الحسابات الفردية، مثل تلك المطبقة عادة في الركيزة الثانية والركيزة الثالثة، تضع العديد من المخاطر الاقتصادية الكلية والمالية والديمغرافية على الافراد ولا تستطيع ضمان مبادئ الضمان الاجتماعي. لذلك، فإن سياسة منظمة العمل الدولية هي أن مثل هذه الانظمة، في حين أنه قد يتم اعتمادها من قبل البلدان لتكملة معاشات الضمان الاجتماعي المنصوص عليها في الركيزتين الاولى والثانية، لا ينبغي بأي حال من الاحوال محاولة استبدالها.

الشكل (1): المكونات الرئيسية للنموذج متعدد الركائز المستند إلى مبادئ منظمة العمل الدولية

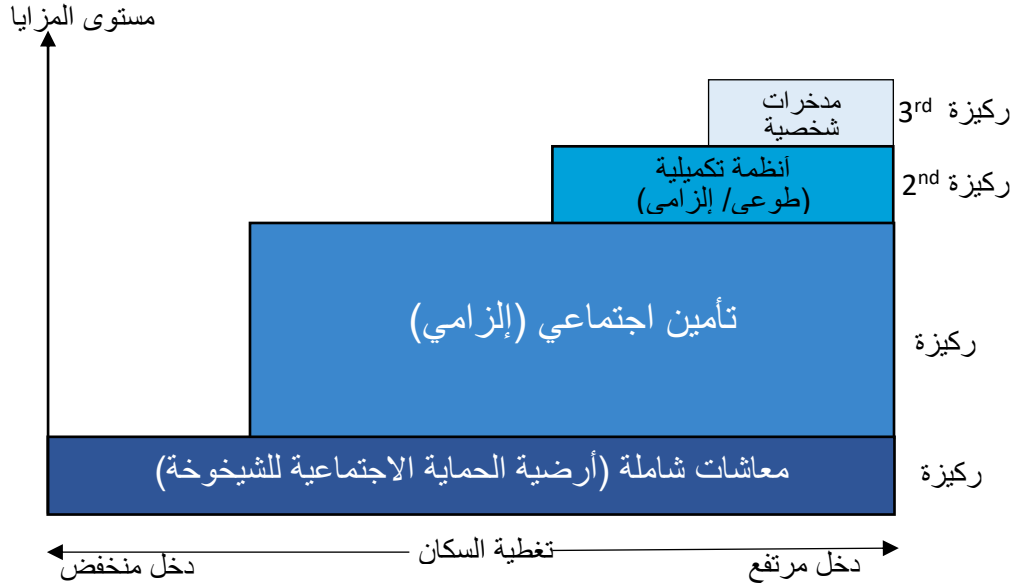

الشكل (2): هيكل نظام دخل التقاعد متعدد الركائز

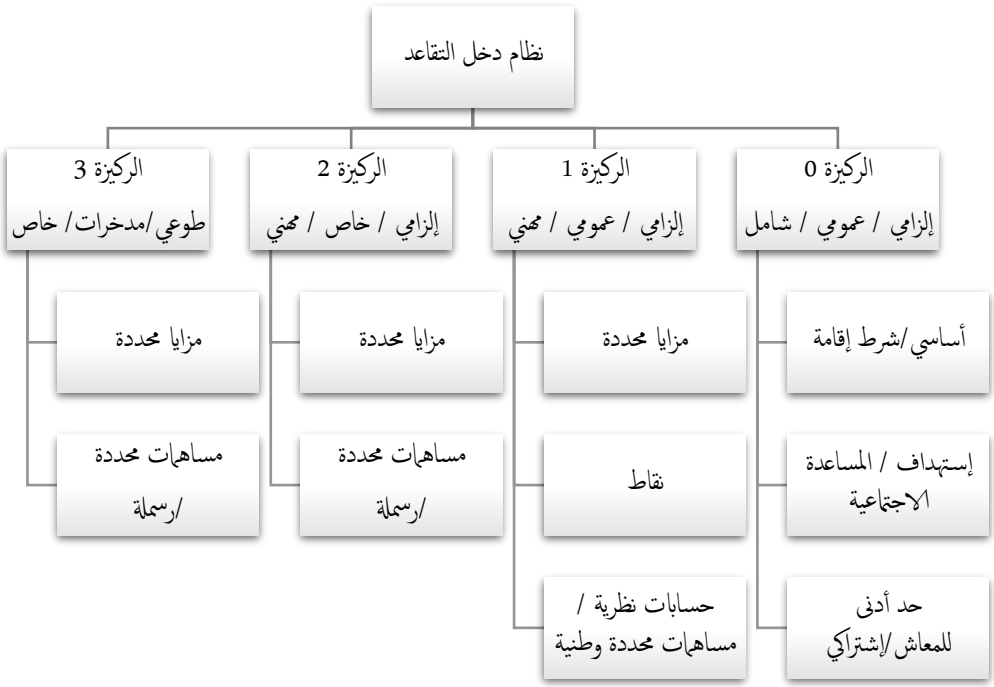

المصدر : OECD[22]

[22] OECD (2017), *Pensions at a Glance 2017: OECD and G20 Indicators,* OECD Publishing, Paris. (*http://dx.doi.org/10.1787/pension_glance-2017-en)*

المبحث الثالث: تطور أنظمة التقاعد في العالم

المطلب الاول: الثلاثون المجيدة للدولة الاجتماعية وانتشار أنظمة التقاعد

أولا: من الليبيرالية إلى الثلاثون المجيدة للدولة الاجتماعية

آدم سميث 1723 – 1790 مؤسس الاقتصاد الليبيرالي الحر كان يرى أن الدولة يجب أن تقتصر وظائفها في حماية شعبها وترابها من أعداء الخارج في شكل مؤسسات الجيش، وحماية الافراد من أي ظلم وتعد للحفاظ على العدل، كما توفر وتعمل على تطوير كل البنى التحتية اللازمة، بعيدا عن التدخل في الاقتصاد فقد طور نظرية في رأيه أنه لإثراء الأمة والرفع من مستواها المعيشي لابد من تقسيم العمل الذي يرفع من الانتاجية، والسماح للأفراد بإثراء أنفسهم فمن خلال العمل وتحقيق ثروتهم ومصلحتهم الشخصية، فإنهم سيحققون الثراء للأمة بأكملها "اليد الخفية."

بعد الحرب العالمية الأولى تبلور مصطلح الدولة الاجتماعية واكتسبت التدخلات الوقائية للدولة الشرعية وتم وضعها تدريجياً، لكنها مع ذلك كانت محدودة للغاية. أصبحت الحركة الاشتراكية في قاعدة التوسع السريع في الايديولوجيا والأفعال في جميع أنحاء العالم.

دافع كينز عن دور الدولة كمحفز للنشاط الاقتصادي ومحفز للنمو بعد أزمة عام 1929. وتحدثت النظرية الكينزية في سياق العمالة الناقصة وفي نهج الاقتصاد الكلي، والمتغيرات الرئيسية للاقتصاد مثل الطلب والاستهلاك والاستثمار.

ساهمت السياسة المالية لتحقيق الاستقرار التي اقترحها كينز لأول مرة بشكل غير مباشر في توسيع القطاع العام في شكل أنظمة الحماية الاجتماعية على شكل نموذج بسمارك وبيفريدج أو قوانين أخرى بلورت وأكدت من ضرورة تدخل الدولة في ضبط مشاكل المجتمع والاقتصاد.

من نهاية القرن التاسع عشر إلى عام 1945، استكملت حالة الحماية بالاعتراف بالدولة المؤمن عليها ومنظم العلاقات المهنية فبعد الحرب العالمية الثانية ظهر مصطلح "الرفاه" و"دولة الرفاهية" وهو ما يعني أيضًا " الراحة النفسية " نتيجة لتعميم وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، في هذه الفترة التي

سوف تمتد من 1945 حتى 1973 والتي أطلق عليها الاقتصادي الفرنسي جان فروستي Jean Fourastié (1907–1990) في كتابه " الثلاثين المجيدة أو الثروة غير المرئية" واشتهرت بعدها باسم "الثلاثين المجيدة " Trente Glorieuses " , "هذه الفترة التي جاءت في سياق:

- تطور التنظيم العلمي للعمل (عمل خط التجميع) الذي طوره تايلور؛
- خطة مارشال للدعم وإعمار أوروبا بعد أن كانت حطاما بعد الحرب؛
- الانفجار السكاني الذي جاء بعد الحرب؛
- السعر المنخفض للنفط، الذي يحل محل الفحم تدريجياً باعتباره الطاقة المهيمنة؛
- النظام النقدي الدولي الذي تم تطويره في بريتون وودز 1944.

مما جعل من الممكن الحصول على مكاسب كبيرة جدًا في الانتاجية والانتاج. زيادة حادة في الانتاج والمنتجات المماثلة بتكلفة منخفضة "الانتاج الضخم" واستقرار التجارة والمبادلات العالمية مما أدى إلى تنويع خدمات الدولة، " توظيف كامل" وزيادة الطلب من خلال تحفيز الاحتياجات الفردية والجماعية من زيادة الدخل للأفراد وتعميم الائتمان والحماية من المخاطر "ارتفاع القوة الشرائية" ارتفاع الاستهلاك وأصبح وصفا للمجتمع آنذاك "المجتمع الاستهلاكي أو عصر الاستهلاك."

تمتعت أوروبا الشرقية بأسرع نمو اقتصادي في تاريخ الاقتصادات المخططة لفترة زمنية مماثلة. بين عامي 1950 و1973، ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد في أوروبا الغربية (29 دولة) بمعدل سنوي قدره 4.1 في المائة مقابل 3.8 في المائة ليس أقل بكثير بالنسبة لأوروبا الشرقية[23]

انتشرت أنظمة التقاعد الاجباري. فقد قادوا في الفترة التالية إلى ما كان إيمانويل رينود قادرًا على وصفه بأنه "جنة صغيرة للمتقاعدين": فترة "إجازة صيفية"، بصحة جيدة، بمستوى معيشي قريب من ذلك الذي تم تجربته في النشاط، دون قيود.. أن تضطر إلى العمل. ما كان حكرا على فئات صغيرة جدا أصبح قاعدة عامة، مما تسبب في تغيير عميق في العقليات والسلوك. التقاعد لم يعد يخشى، لكنه متوقع. أصبح خطر التقدم في

[23] Nicholas Crafts and Gianni Toniolo 'Les Trente Glorieuses': From the Marshall Plan to the Oil Crisis The Oxford Handbook of Postwar European History Edited by Dan Stone Sep 2012
URL(https://www.oxfordhandbooks.com/)

السن أمرًا مؤكدًا افتراضيًا. لقد تحول البؤس الجسدي والمادي المرتبط بالتقاعد إلى ما يظل خطرًا حقًا، وهو الادمان.[24]

ثانيا: انتشار أنظمة التقاعد في العالم

1. امتداد الأنظمة الاوروبية في المستعمرات

لوحظ أن تاريخ إنشاء نظام معاشات الضمان الاجتماعي الأول وتاريخ الاستقلال بالنسبة للمستعمرات في العالم، أنه في معظم الاحيان، إذا وضعنا جانباً قضية موظفي الخدمة المدنية، فقد تم إنشاء الأنظمة بعد الفترة الاستعمارية وتم بناء الأسس الأولى للضمان الاجتماعي في هذا الوقت. وهكذا، فإن إفريقيا الناطقة بالفرنسية ترث من الحقبة الاستعمارية حق العمل وتغطية حوادث العمل ومزايا الأسرة. فستتمكن الدول المستقلة حديثًا من الاعتماد على المؤسسات التي تدير هذه المزايا عندما تنشئ أنظمة معاشات بسرعة كبيرة. هناك أيضا بصمة ثقافية. من اللافت للنظر أن الدول الناطقة بالفرنسية قد تبنت جميعها نموذج التأمين الاجتماعي الواقع في فرنسا ولم تبتكر سوى القليل جدًا حتى الان، في حين أن الدول الناطقة باللغة الانجليزية، والتي كانت بلا شك أقل موهبة في البداية، تبنت حلولًا مختلفة، وعلى ما يبدو، أكثر واقعية.[25]

2. منظمة العمل الدولية ILO والاتفاقية 102[26]

منذ إنشائها في عام 1919، حددت منظمة العمل الدولية لنفسها هدف تطوير الضمان الاجتماعي. فتشير ديباجة دستورها إلى معاشات الشيخوخة والعجز كظروف عمل بحاجة ماسة إلى التحسين. ففي عام 1952، تبنت اتفاقية الحماية الاجتماعية، الاتفاقية رقم 102.

تتعهد الدول التي تصدق على نص الاتفاقية باحترام عدد معين من معايير الضمان الاجتماعي الدنيا بكل فروعه منها إعانات الشيخوخة، فتعكس هذه المعايير أفكار وخبرات العصر. تقترح الاتفاقية الاختيار بين نموذج بسمارك ونموذج بيفريدج كما توصي بالتغطية الواسعة لفئات المجتمع المختلفة.

[24] Observatoire des retraites en France et à l'étranger

[25] نفس المرجع

[26] ILO. « *Convention (n° 102) concernant la sécurité sociale (norme minimum)*». [En ligne]. 1952. URL: [http://www.ilo.org].[Consulté en Avril 2021].

مبادئ الاتفاقية رقم 102 هي كما يلي:

- ضمان المزايا المحددة؛
- مشاركة أصحاب العمل والعمال في إدارة المخططات؛
- المسؤولية العامة للدولة عن الاحكام المتعلقة بتوفير المؤسسات وإدارتها بشكل ملائم؛
- التمويل الجماعي للمنافع من خلال رسوم التأمين أو الضرائب.

ثالثا: تصنيف نظم دولة الرفاهية

لا تحمل دولة الرفاهية بالضرورة نفس المعنى ولا تقدم نفس المحتوى من بلد إلى آخر. لقد ساهم التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول بشكل كبير في تشكيلها، ووضع مخططها العام واساليب التدخل، لدرجة أننا لا نستطيع اليوم الحديث عن نموذج واحد بل عن تعددية دول الرفاهية.

في عام 1990، اقترح الاقتصادي وعالم الاجتماع الدنماركي غوستا اسبينج أندرسن GOSTA ESPING ANDERSON[27] تصنيفًا. بناءً على دراسة لثمانية عشر دولة تنفذ دولة الرفاهية في أساليب تنظيمها بناء على الانجازات الاجتماعية، انطلاقًا من مقاربة بناء الدور الاجتماعي للدولة في التكوينات الوطنية المختلفة، يقترح ثلاثة أنظمة رئيسية لدولة الرفاهية تتحدث بدلاً من ثلاث طرق للتفكير حول الحماية الاجتماعية: النموذج الليبرالي، والنموذج المحافظ – النقابية والنموذج الديمقراطي الاجتماعي .

يتم هذا التمييز وفقًا لثلاثة متغيرات رئيسية:

- التقسيم الطبقي: فيما يتعلق بآثار التقسيم الطبقي من الناحية الاجتماعية، فهو يعتبر أن دولة الرفاهية هي قوة نشطة في تنظيم العلاقات الاجتماعية، وبهذا المعنى، فإن تدخلها يشكل في حد ذاته نظام التقسيم الطبقي. من خلال التدخل في هيكل عدم المساواة، تعمل دولة الرفاهية وفقًا لمعايير لها تداعيات على التقسيم الطبقي الاجتماعي.

[27] مرجع سابق KARA ASSIA TERKI ص 172 - 178
مرجع سابق TARIK SALHI ص23 - 25

- وإزالة السلع الاساسية la démarchandisation: جوهر التحليل يكمن في نزع سلعة قوة العمل، أي هامش الحرية الذي يحتفظ به الفاعلون الاجتماعيون، اعتمادًا على النظام، فيما يتعلق بالحاجة إلى بيع قوة عملهم في سوق الانتاج الرأسمالي. يُستخدم مفهوم نزع السلع هذا لتحليل "التبعية التي تخلقها دولة الرفاهية أو تحافظ عليها أو تقطع بين الفرد والسوق". يسمح لنا بفهم تدخل دولة الرفاهية، الملتزمة بحماية الفرد الذي يواجه صعوبة في مواجهة السوق.
- والطريقة التي ترتبط بها الدولة والسوق والاسرة: تنشر دولة الرفاهية وظيفة الحماية الاجتماعية الخاصة بها من أجل تسهيل الحفاظ على الفرد لوسائل وجوده وبالتالي إبعاده عن التبعية المقيدة للسوق.

هذه المتغيرات تؤدي إلى مقياس أداء مقارن لنوعية الحقوق الاجتماعية (عالمي، الحد الادنى / المساعدة، تأمين).[28]

- النموذج الليبرالي

يفضل هذا النموذج السوق في آليات تخصيص الموارد ويعطي الدولة دورًا متبقيًا. هدفها الرئيسي هو محاربة الفقر. تستند حقوق الحماية الاجتماعية على الحاجة. الفوائد هي في الأساس منافع تم اختبارها بالوسائل المالية، وتمولها الضرائب وتديرها الدولة المركزية. يجب أن تتدخل المساعدة العامة فقط في حالة وجود حاجة لا يغطيها عمل المستفيد. في هذا السياق، يجب أن تعمل عملية نزع السلع من أجل تلبية احتياجات الأشخاص الاكثر حرمانًا فقط. وبالتالي، فإن حمايتها تثبت أنها مشروعة ومناسبة.

- النموذج المحافظ النقابي

إن المفهوم المحافظ – النقابي (لأن الوضع المهني أكثر من المواطنة الذي يحدد الحقوق الاجتماعية) للحماية الاجتماعية، المنظم على اساس رؤية قاطعة للمجتمع، لا يهدف إلى الحد من التفاوتات بقدر ما يهدف إلى الحفاظ على الأوضاع المهنية والفئوية بفضل آليات الحفاظ على الدخل الذي يضمنه التأمين الاجتماعي. إن الأداء في سوق العمل، وحالة التوظيف هي التي يجب أن تحدد مستوى الحماية الاجتماعية المقدمة لكل

[28] نفس المرجع

مستفيد. إن السخاء النسبي للمزايا الاجتماعية والمساهمة المقدمة للموظفين يضمن لحاملي وثائق الضمان الاجتماعي استقلالية معينة عن السوق في حالة حدوث مخاطر اجتماعية.

في هذا المنطق، يعتمد الافراد على "أجر الأسرة"، والحقوق الاجتماعية المرتبطة بتوظيف الموظف ومن يعولهم التي يكفلها قانونه الأساسي. والاعتماد على السوق هنا غير مباشر بقدر ما يرتبط مستوى المنافع الاجتماعية التي تقدمها هذه الانظمة بحالة التوظيف. وبالتالي فإن عالمية التغطية الاجتماعية هي وظيفة لقدرة المجتمع على ضمان العمالة الكاملة أم لا.

- النموذج الديموقراطي الاجتماعي

أخيرًا، يشير هذا النموذج إلى التوجه العميق للعدالة الاجتماعية لإعادة التوزيع التي تميز هذا النوع من دولة الرفاهية. تهدف إلى المساواة بين المواطنين وشمولية تغطيتها. بضمان مستوى عالٍ من الحماية الاجتماعية ضد المخاطر. فيعتبر وظيفة أساسية للدولة، سواء كصاحب عمل أو مزود للخدمات الاجتماعية المجانية أو كمنظم لإعادة التوزيع من خلال التحويلات الاجتماعية. هذا هو النموذج الذي تكون فيه إزالة الطابع المادي هي الأكثر شمولاً: إن المساواة في المكانة بين الحق في العمل والحق في ضمان الدخل هو مبدأ غير ملموس للسياسة الاجتماعية. يتوافق هذا النموذج إلى حد ما مع الدول الاسكندنافية حيث وجدت بالفعل مزايا أنظمة الحماية، ولا سيما تغطية مخاطر الشيخوخة، مجال تطبيق مضمون وممتد: فنلندا، هولندا، الدنمارك، النرويج، السويد، إلخ.

وفقًا لـ Esping Andersen، فقط المفهوم الديمقراطي الاجتماعي هو مفهوم شمولي حقًا.[29]

تضمن أنظمة الحماية الاجتماعية التي تطبقها الحقوق الاجتماعية للمواطنين بقدر الامكان واستقلالهم عن السوق، من خلال تعزيز العمالة الكاملة من خلال سياسة توظيف عامة نشطة، من خلال تقديم العديد من الخدمات المجانية ومن خلال الحماية الاجتماعية التي تجمع بين الحقوق الشاملة وفوائد عالية. بالمقابل تضمن هذه الحماية عالية المستوى شرعية سياسية قوية لأنظمة الحماية الاجتماعية هذه التي تعود بالنفع على الجميع.

[29] نفس المرجع

تظل هذه النماذج الثلاثة مراجع نموذجية، يؤكد اسبينج أندرسن أنه من الواضح أن كل نظام حماية اجتماعية حقيقي هجين ولا يمكن أن يتوافق مع نوع خالص. قد تكون الدول الاسكندنافية هي المسيطرة على الديمقراطية الاجتماعية، لكنها لا تخل ومن العناصر الليبرالية. فالأنظمة الليبرالية ليست أنواعًا نقية أيضًا. إن نظام الأمن الأمريكي هو نظام إعادة توزيع إجباري وبعيد.

أدرجت الأنظمة الأوروبية المحافظة كلاً من الحركات الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية. على مر السنين، أصبحوا أقل مؤسسية وأقل سلطوية. حتى لو تعرضت نماذج اسبين أندرسن الثلاثة لانتقادات بسبب طبيعتها الثابتة والمختزلة، فلا تزال هناك إشارة إلى نماذج "الرفاهية". إنها تجعل من الممكن إنشاء شبكة قراءة حول منطق عمل أنظمة المعاشات التقاعدية وتدخل دول الرفاه في المجال الاجتماعي. تظل هذه النماذج مساهمة مهمة في فهم التغييرات في أنظمة المعاشات التقاعدية التي تشهدها بعض البلدان، بما يتجاوز آثار الاعلان، ولا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات الضرورية لدول الرفاهية.

الجدول1: أنظمة دولة الرفاهية تفكير – تطبيق – وعدم المساواة

	الليبرالي	المحافظ – النقابي	الاجتماع*الديموقراطي
فلسفة تفكير الحماية الاجتماعية			
الأساس الفلسفي	الليبرالية الكلاسيكية	سياسة اجتماعية محافظة	الاشتراكية / الماركسية
المرجعية التاريخية	بيفريدج	بسمارك	بيفريدج
الغاية	محاربة الفقر والبطالة	الحفاظ على دخل العمال	ضمان دخل للجميع
أساس الاستحقاق/التغطية	الحاجة / الانتقائية	الاشتراك / المساهمين	المواطنة / الشمولية
النوع من عام / خاص مختلط	هيمنة السوق / المتبقي	هيمنة الدولة / ذات الصلة بالمهن	هيمنة الدولة /....
طريقة تطبيق الحماية الاجتماعية			
التقنية	الاستهداف	التأمين الاجتماعي	إعادة التوزيع
طبيعة الخدمة	التفاضل	المساهمة المتناسبة	موحد، خدمات اجتماعية
طريقة التمويل	الضرائب	اشتراك ومساهمة	الضرائب
الادارة والقرار	الدولة المركزية	الشركاء الاجتماعيين	الدولة المركزية واللامركزية
النماذج ونظام عدم المساواة			
درجة démarchandisation	ضعيف/ حد أدنى دولة	متوسط / للمشاركين	عال / شامل للجميع
التقسيم الطبقي	نزعة فردية، تفاوت كبير، (وصم الفقير)	السياسة الطبقية، لتثبيت الارستقراطية العمالية، الولاء / الدولة	وضع متساو للجميع المواطنين
الاسرة، العمل والسوق	هيمنة القطاع الخاص خدمات اجتماعية محدودة المعاشات: الرسملة	ضمان اجتماعي متعلق بالحالة المهنية "أبوية" معاشات: رسملة ضعيفة	عمالة عامة قوية وخدمات اجتماعية. المعاشات: حقوق مكفولة لجميع السكان
البلدان	الو.م.أ، مملكة المتحدة كندا، استراليا	ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، النمسا	فلندا، هولندا، النرويج، السويد، الدانمارك

المصدر :Tarik SALHI مخطط من قبل الطالب

في مواجهة ثراء المنظور التحليلي الذي يوفره هذا التصنيف، يتعهد CHAUVEL[30] بالتحقيق في أنظمة المجتمعات النامية. إن التحليل بواسطة نظام عدم المساواة الذي تعاني منه هذه البلدان (اختلاف كبير جدًا في إمكانيات الوصول إلى الموارد السلعية) يجعل من الممكن فهم الوضع الحالي وآفاق الحماية الاجتماعية في سياق دولي لا يفضي كثيرًا إلى تطوير الحقوق الاجتماعية بشكل عام وحقوق التقاعد بشكل خاص.

في ضوء المراجع التاريخية والنظرية للتقاعد كمؤسسة في العصر الحديث، من المفترض أن تسعى الخطة إلى متابعة وإرضاء المنطق الفردي والجماعي للتوزيع بين الزمان. بهذا المعنى، يتم اختيار العضوية وافتراضها من أجل ضمان مستوى معيشي كافٍ من خلال قبول قواعد المساهمة التضامنية القادرة على إرساء اسس إعادة التوزيع بين الاجيال. يجب أن تضمن إعادة التوزيع هذه العدالة والمساواة في المعاملة للشركات التابعة من خلال ضمان حقوقها والتزاماتها في المستقبل.

المطلب الثاني: عقلنة الأنظمة الاجتماعية واصلاحها

أولا: أزمة الدولة الاجتماعية [31]

حتى أوائل السبعينيات، اكتسب تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع زخمًا مع تعميم أنظمة الضمان الاجتماعي وتنفيذ سياسات إعادة توزيع الدخل. الذي انعكس بشكل خاص من خلال زيادة كبيرة في حصة الضرائب الاجبارية في الثروة الوطنية.

إن الزيادة في الانفاق على الحماية الاجتماعية كان نتيجة شيخوخة السكان وزيادة البطالة. لذلك يجب أن ننفق أكثر على المعاشات التقاعدية، من ناحية أخرى تباطأت إيرادات دولة الرفاه. نتيجة التباطؤ الاقتصادي فمتوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي قد انخفض عمليا إلى النصف منذ نهاية "الثلاثين المجيدة"، مما كرس لأزمة الدولة الاجتماعية التي نميزها في شكل أزمة اقتصادية، اجتماعية وشرعية ممثلة في:

[30] مرجع سابق ASSIA KARA TERKI ص 184 - 188
[31] نفس المرجع

- زيادة مستمرة في معدل الرسوم الاجبارية مع زيادة صعوبة ضمان كمية ونوعية الخدمات المضمونة سابقاً لجميع الطبقات الاجتماعية؛
- تتزايد عدم المساواة على الرغم من تأثير إعادة التوزيع؛
- زيادة الصعوبة في تحقيق أهداف دولة الرفاهية والتضامن؛
- عدم الوصول إلى أحد أهم الاهداف وهو نزع جميع مظاهر عدم المساواة؛
- إهدار المال العام بالتنظيم الضعيف للإنفاق على الحماية الاجتماعية؛
- اسئلة حول التبرير الاخلاقي والسياسي لأنظمة الحماية الاجتماعية. "إلى أي مدى يجب أن تتولى الدولة مسؤولية الافراد وهل ينبغي أن تحل محل آليات التضامن التقليدية"؛
- انتقال نظام الحماية الاجتماعي من التأمين للتغطية المخاطر إلى الوفاء بحق، ففي البداية كان الضمان الاجتماعي يهدف إلى تغطية العواقب المالية المرتبطة بحدوث خطر اجتماعي (الشيخوخة، المرض، البطالة) على العمال وأسرهم. بمرور الوقت، ظهر مفهوم جديد قائم على مفهوم الحق الاجتماعي: الحق في الصحة والدخل والسكن.

أزمات توالت وبدأت تظهر مدى هشاشة وعدم كفاءة وشرعية الدولة الاجتماعية التي بدت معالم الانهيار بها ولعدة اسباب منها:

- صدمتي النفط 1973 – 1979: تسببت الزيادات المتتالية في اسعار النفط، التي أصبحت الطاقة الاكثر استخدامًا في الدول الصناعية، في حدوث عجز كبير في البلدان المستوردة؛
- الانهيار الاجتماعي في الدول الشرقية: التي كانت تحتوي على أكثر الانظمة "اجتماعية"
- منطق البحث عن الربح الذي بدأ ينتشر في العالم في شكل إنقاص الانفاق العام والعسكري خصوصا مع التنافس الاقتصادي؛
- تضييق دور الطبقات الوسطى نتيجة تراجع عن تدخل الدولة في الاقتصاد.

هذه الاسباب وغيرها أدت إلى انهيار الدول الاجتماعية بصفتها فاعلة في المجتمع والاقتصاد وبشكل رسمي مع انهيار جدار برلين سنة 1989 والذي كان يعتبر الرمز للدول الاجتماعية الشرقية ونهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

ثانيا: التحول وإصلاح الانظمة

1. نيو ليبرالية[32]

مع عودة ظهور التيار الليبرالي وإحياء الايديولوجية الليبرالية خصوصا مع خروج أمريكا فائزة من الحرب الباردة والتي تعتبر رمز الليبرالية وانهيار الدولة الاجتماعية والفكر الاشتراكي.

الفكر الليبرالي الذي لطالما اعتبر أن مبادئ الضمان الاجتماعي تتعارض مع قوانين السوق. وهم يبررون ذلك بحقيقة أنه من خلال تعزيز الطلب المتزايد، يصبح التأمين الاجتماعي عامل تضخم يتطلب دعوة كبيرة للجهود المساهمة من خلال الضرائب والاشتراكات. كما يعتبرون أن هذه الانظمة تحول جزءًا من مبالغ الدخل المتاحة نحو الانفاق الفوري بدلاً من تكريسها للمدخرات والاستثمارات الصناعية المنتجة المباشرة.

عززت الافكار النيو ليبرالية الاستراتيجيات الجديدة من خلال مهاجمة الانماط التقليدية لتدخل الدولة. وهكذا، فإن الخطاب التقليدي النيو كلاسيكي الذي يبرر في عدد معين من الحالات (الخارجية، المنافع العامة، إلخ) تدخل الدولة يتم استبداله بخطاب نيو ليبرالي يصر على الحاجة إلى توسيع المجال المتروك للاحتكارات الطبيعية.

تماشياً مع فلسفة F. Hayek، إنه "كل السوق tout marché" هو المطلوب، بما في ذلك في مجال السياسات الاجتماعية؛ لأن الفكرة الرئيسية وأن النمو سيكون مفيد للجميع بشرط أن تكون المشاركة في عمل السوق الحرة مضمونة، لذلك يجب أن تتغلغل المنافسة في العديد من المجالات التي كانت غائبة من قبل.

يتوافق هذا الوضع مع التفكير النقدي لميلتون فريدمان الذي يوصي بالسماح للسوق بأداء وظيفته حتى لو كان ذلك يعني تقليل تدابير الحماية الاجتماعية للعمال فقد شجع فريدمان الخصخصة بل ويدع وإلى تراجع

[32] نفس المرجع

الحماية الاجتماعية، لا سيما عن طريق إلغاء التوفير المجاني لبعض الخدمات العامة التي تنتج في معظم البلدان تكاليف مهمة للغاية، ومن المرجح أن تعيق هذه التكاليف التنمية. كما أنها تتعلق بتقييد زيادة الاجور وخفض الدخل الاجتماعي، الذي يُنظر إليه على أنه مسؤول عن زيادة البطالة.

2. ظهور نموذج جديد للتقاعد في تشيلي

أصبح نظام التقاعد بالنسبة لتشيلي غير عادل ومرهقًا بشكل متزايد وغير مستدام. ففي عام 1981، أجري إصلاحًا جذريًا وتم التخلي عن نموذج بسمارك، والابتعاد عن المعايير الدولية التي حددتها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 وابتكر نموذجًا جديدًا للضمان الاجتماعي، لا يزال إلزاميًا للموظفين، ولكنه فردي ومخصص وممول.

يتم تقديم المساهمات في صناديق التقاعد التي تديرها الشركات الخاصة والهادفة للربح والمتنافسة. تتراكم في الحسابات الفردية. على أن تشكل راس مال يمتلكه كل شخص مؤمن عليه، ويمكنه التصرف فيه بحرية من سن معينة. وعلى الرغم من الشكوك التي أعربت عنها منظمة العمل الدولية بشكل خاص، الا أن هذا الاصلاح تكلل بالنجاح في البداية. ارتفع عدد المساهمين، الذي كان في تناقص مستمر منذ فترة. تساهم صناديق التقاعد في خصخصة المؤسسات الوطنية وتحقق عوائد تحسد عليها لمدة عشرين عاما. يُنظر إلى تشيلي، بميزانيتها الصارمة، على أنها نموذج، حتى في الوقت الذي تعاني فيه أمريكا اللاتينية من أزمة اقتصادية مع تضخم مرتفع للغاية وديون ضخمة.[33]

3. البنك الدولي والركائز الثلاث لنظام التقاعد

في عام 1989 كتب الاقتصادي الانجليزي جون ويليامسون مقالا، عدد فيه المبادئ العشرة التي يجب اتباعها لإيجاد توازن الميزانية ومسار النمو الذي ركز اساسا على إعادة تركيز الانفاق العام على الوظائف الاساسية (الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية)،

[33] مرجع سابق , Observatoire des retraites en France et à l’étranger

وضع حد لتدخل الدولة في الاقتصاد وتحريره (الليبيرالية) من خلال خصخصة الشركات وربما الخدمات العامة، والانفتاح على عولمة الاستثمار والتجارة بشكل عام.

المقالة لم تتناول قضايا الضمان الاجتماعي بشكل خاص. لكنه يرى أن الادارة العامة غير فعالة وفاسدة في كثير من الاحيان. واستدل بفضائل الادارة الخاصة والمنافسة التي تضمن الكفاءة بأقل تكلفة. تقدم أنظمة التقاعد، في الواقع، العديد من الأمثلة على عدم الكفاءة، وتكاليف الادارة المرتفعة.

الاجراءات العشرة التي أوصى بها جون ويليامسون تم تبنيها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومقرهما في واشنطن. فهم يشكلون بالتالي ما يسمى "إجماع واشنطن". فنشر قسم الابحاث في البنك الدولي عام 1994 تقريرا بالغ التأثير وبتداعيات كبيرة "**أزمة الشيخوخة: إجراءات تهدف إلى حماية كبار السن وتعزيز النمو**". يدعو إلى نظام تقاعد على ثلاث ركائز:

- ركيزة مساعدة تديرها وتمولها الدولة، وتقدم إما معاشًا ثابتًا من نوع بيفريدج، أو شبكة أمان، أي ضمان الحد الادنى من المعاش التقاعدي للجميع إذا كانت المدخرات المتراكمة غير كافية.
- ركيزة مدخرات تقاعدية خاصة إلزامية، كجزء من صناديق معاشات الشركة أو الفروع، أو على نحو مفضل، في شكل خطط تقاعد فردية أكثر ملاءمة لتنقل العمال وترك لهم المزيد من الخيارات (ولكن أيضًا المسؤوليات والمخاطر).
- ركيزة اختيارية للادخار الخاص بالإضافة إلى الضمان الاجتماعي والمخططات المهنية.

يعتزم البنك الدولي بهذا النموذج الذي روج له بالجمع بين هدفين: حماية كبار السن وتعزيز النمو الاقتصادي، وقد تم تبنيه في التسعينيات بأشكال مختلفة في أمريكا اللاتينية، وفي غالبية دول وسط وشرق أوروبا التي تم تحريرها حديثًا. وكذا استراليا ونيوزيلند أو الصين، فيؤدي هذا النموذج إلى استبدال نظم الضمان الاجتماعي بالدفع أولاً بأول إلى حد كبير بالمدخرات وبالتالي مخططات الرسملة.

4. الاخفاق في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية[34]

"في العديد من البلدان النامية، ظلت التغطية الاجتماعية منخفضة للغاية، ولم تؤثر إلا على جزء صغير من السكان، بل إنها تميل في كثير من الأحيان إلى الانخفاض، لا سيما نتيجة سياسات التكيف الهيكلي ajustement structurel وعمليات الخصخصة. في الوقت نفسه، نشهد نمو القطاع غير الرسمي في كل مكان، وأكثر من ذلك ظهور مصطلح الاقتصاد غير الرسمي.

إن الاستراتيجية الجديدة التي تعمل على جميع الاسطوانات، تضيف إلى الاليات "الكلاسيكية" للتأمين الاجتماعي (بسمارك)، (بيفريدج) والمساعدة الاجتماعية، تشجيع المبادرات المحلية، ولا سيما التأمين الاصغر micro–assurance والعلاقة بين هذه المبادرات وعمل السلطات العامة. وبذلك، تتغلب منظمة العمل الدولية على إحجامها عن تشجيع إنشاء حماية اجتماعية متعددة السرعات، دون تضامن بين جميع أشكال العمالة. "ففي السابق، كان الاتجاه العام هو التركيز بشكل أساسي على معاشات الشيخوخة وغيرها من المزايا طويلة الأجل المصممة لتوفير ضمان الدخل بعد ترك العمل." يبدو الان أن إعانات الرعاية والبطالة تمثل أولوية في البلدان النامية. فهي تتوافق بشكل أفضل مع توقعات العمال.

[34] نفس المرجع

خاتمة الفصل

أنشأت أنظمة المعاشات أولا لمصلحة الجنود المتقاعدين والمشاركين في الحروب وبعض من فئات المجتمعات القديمة البرجوازية، ولتعرف النشأة الرسمية بظهور نموذج بسمارك ومن ثم نموذج بفريدج مطلع القرن التاسع عشر في أوروبا ، ولصالح العمال والمواطنين الذين بلغو من السن 65 سنة ، لتعرف بعدها انتشارا واسعا في العالم كمظهر من مظاهر الرفاهية وحق من حقوق الإنسان الحضاري الجديد، ولكن مع توالي الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقدت الأنماط القديمة الاجتماعية بعضا من شرعيتها، فلم تصمد أمام صدمتي النفط ومع انهيار المعسكر الشرقي الرامز للسياسة الاجتماعية الاشتراكية، ما كان لأنظمة الحماية عموما وانظمة التقاعد خصوصا إلا أن تتأقلم مع العوامل المتغيرة الجديدة والفكر الليبريالي الرامي إلى الربح والكفاءة مما جعل هذه الأنظمة تعرف أشكالا وإصلاحات جديدة، لمواكبة التحولات الكلية في العالم.

بإيعاز من مؤسسات دولية استعملت سلطتها وقوتها كداعم ومخلص من الأزمات التي كانت تمس مختلف الدول النامية، كانت تشترط مقابل إمدادات دعمها، إصلاحات على مستوى أنظمة الحماية الاجتماعية وأنظمة التقاعد على حسب معاييرها الدولية مما نتج عندنا هيكلة شاملة لكل أنواع أنظمة التقاعد مجتمعة في هيكل وتصميم واحد، معياري، وجب على كل الدول أن تشكل أنظمة متوافقة مع هذا التصميم.

الفصل الثاني:

نظام التقاعد في الجزائر

تمهيد

رأينا في الفصل السابق نشأة أنظمة التقاعد في العالم وأنماطها وكيفية عملها، وتطورها تاريخيا أمام الحوادث الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ظهور نظام الحماية الاجتماعي المتمثل في أنظمة المعاشات في الجزائر منذ استقلالها من فرنسا، وكيف تطور نظام التقاعد ليصبح في ما هو عليه الآن في سياق اقتصادي وديموغرافي.

كما سنرى أهم مبادئ نظام التقاعد وعمله وفيما يظهر من أنواع للتقاعد، ومهام كل العناصر التي تسهم في عمل هذا النظام، كما سنشخص الحالة المالية للصندوق الوطني للتقاعد، وأهم المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية التي تؤثر في ميزانيته.

الفصل الثاني: نظام التقاعد في الجزائر

المبحث الأول: نشأة الحماية الاجتماعية ونظام التقاعد في الجزائر

يعود تاريخ الحماية الاجتماعية في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية، فهو وليد النظام الفرنسي وامتداد لسلطة فرنسا في مستعمراتها، فمن خلال وضع الدولة الجزائرية كونها مستعمرة، اتبعت الاتجاه العالمي الكبير لديناميكيات بناء نظام الحماية الاجتماعية.

ففي عام 1948 شكل الحق في الحماية الاجتماعية جزءًا هامًا من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة. كما ساهمت منظمة العمل الدولية، في بناء الحماية الاجتماعية من خلال اتفاقيتها رقم 102 لعام 1952 التي حددت المعايير. الحد الأدنى لمتطلبات الضمان الاجتماعي وكذلك تحديد المخاطر التي يتعين على أي نظام حماية اجتماعية معالجتها؛ تسرد منظمة العمل الدولية تسعة (9) مخاطر اجتماعية وهي: الرعاية الطبية والشيخوخة والعجز والوفاة والمرض والامومة وحوادث العمل والامراض المهنية والبطالة ودعم دخل الاسرة.

القرار رقم 045/49 الصادر في 11 أبريل 1949، والذي تم تفعيله بموجب المرسوم الصادر في 10 يوني و1949 [35]، والذي أدخل نظام الحماية الاجتماعية في الجزائر، والذي تم تقديمه في شكل توسيع للنظام السائد في فرنسا القارية؛ اهتمت هذه المقدمة بشكل رئيسي بقطاعات النشاط الفرنسية ومنحت مزايا خاصة من حيث الضمان الاجتماعي، مفيدة للشركات التي شكلت، في الجزائر، القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الفرنسي. تميز هذا النظام الذي تم إدخاله في الجزائر بتعدد أنظمتها وصناديق إدارتها. سوف يتطور هذا النظام تدريجيا ويميز نفسه في إطار الجزائر المستقلة بفضل التوجهات السياسية الاجتماعية الجديدة وفي إطار الخطط الاجتماعية والاقتصادية المنفذة.

" لم يتم إنشاء التامين عن الشيخوخة بالنسبة لجميع العمال الا في بداية 1953، قبل هذا التاريخ كانت بعض القطاعات تستفيد من بعض أنظمة التقاعد وهم الموظفين والعمال المشتبهين بهم كعمال قطاع السكك

[35] مرجع سابق SALHI Tarik ص 99

الحديدية وعمال الترامواي وكذلك عمال الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز التابعة للدولة. أما التأمين عن التقاعد لفائدة العمال غير الاجراء أصحاب المهن الحرة الصناعية التجار الحرفيين المستقلين والفلاحين كان سنة 1956 ولم يتم إعداده إلا في سنة 1958 حتى شكل في البداية الفرع الوحيد لهذا النظام التأميني الخاص"[36].

المطلب الأول: غداة الاستقلال [37]

في أعقاب الاستقلال، وجدت الجزائر نفسها بشكل فعال مع نظام حماية اجتماعية شمل عددًا كبيرًا من الانظمة. حسب تعدد معظم القطاعات المهنية المختلفة من خلال منحهم مزايا متباينة، كما تختلف طرق التمويل والتشريعات ذات الصلة من نظام إلى آخر. يتم تنظيم هذه المخططات المختلفة إداريًا على واحد وسبعين (71) هيئة إدارية، حوالي عشرين مسؤولة عن إدارة المخطط العام للقطاع غير الزراعي، وصناديق النظام الخاص، و29 صندوقًا للنظام الزراعي، و13 صندوقًا للمساعدة في مجال التعدين، و11 من الصناديق التكميلية للتقاعد.

هذا التنوع في المخططات جعل نظامها معقدًا، وفي نفس الوقت يجعل تشغيله وإدارته معقدًا وصعبا.

تمثلت المخططات في:

- **المخطط الزراعي:** يديره الصندوق التأمين التعاوني الزراعي(CNMA) ؛
- **مخطط موظفي الخدمة المدنية:** الدي يديره صندوق الضمان الاجتماعي لموظفي الخدمة المدنية (CSSF) وصندوق التقاعد العام (CGRA) لمعاشات موظفي الخدمة المدنية؛
- **مخطط عمال السكك الحديدية:** الذي يديره صندوق عمال السكك الحديدية (CC)؛
- **مخطط موظفي سونلغاز:** الذي يديره صندوق التأمين والادخار لوكلاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (CAPAS) ؛
- **مخطط موظفي المناجم:** الذي يديره صندوق الضمان الاجتماعي للتعدين(CSSM) ؛

[36] موقع الصندوق الوطني للتقاعد ، نظرة تاريخية ، (https://dz.cnr.dz/) 18 -05- 2021
[37] مرجع سابق , SALHI Tarik , ص 100

- **مخطط الصيادين** (البحارة): الذي تديره المؤسسة الوطنية للصيادين(ENMP) ؛
- **مخطط أصحاب الاعمال الحرة:** الذي يديره صندوق التأمين على الشيخوخة(CAVNOS) ؛
- **نظام الجيش** الذي كان خاصا بهم.

هذا التنظيم المعقد والمبعثر لعمل الضمان الاجتماعي بعد الاستقلال دفع السلطات العامة إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى إعادة تنظيم النظام وتحسين المزايا المقدمة للأشخاص المؤمن عليهم وتوسيع نطاق تطبيق الضمان الاجتماعي .في الواقع، تم طرح القضية الحقيقية للضمان الاجتماعي بعد الاستقلال منذ السبعينيات من خلال محتوى "الاصلاح العام للضمان الاجتماعي"، وهو مشروع تم وضعه من قبل إشراف هيئات الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بالكل. الادارات من مختلف قطاعات النشاط .

ففي عام 1970، كان من المقرر اتخاذ تدابير المواءمة الأولى، وبالتالي، فإن المرسوم رقم 70-116 الصادر في 1 أغسطس 1970 يعيد تنظيم صناديق التأمين الخاصة بالضمان الاجتماعي، فيقلل من أعدادها ويزيد في عدد وظائفها.

المطلب الثاني: توحيد مخططات وأنظمة المعاشات 1983

تم وضع خطة إصلاح الضمان الاجتماعي من قبل "اللجنة الوطنية للإصلاح الشامل"، التي تم تشكيلها في فبراير 1975، لم تتمكن من اعتمادها من قبل الحكومة على الرغم من فحصها، ويرجع ذلك اساسا إلى عدم تعبئة المنظمة النقابية ومعارضة الوزارات المسؤولة للمخططات الخاصة (الزراعة، الخدمة المدنية، إلخ). استند مشروع الاصلاح الشامل للضمان الاجتماعي إلى:

- توحيد الهياكل؛
- توحيد المنافع؛
- توسع المستفيدين.

تهدف هذه الاهداف الثلاثة إلى جعل نظام الحماية الاجتماعية يلعب مهمته التاريخية الحقيقية المتمثلة في نظام حماية قوي ضد كل تقلبات الحياة.

في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة، التي تمنح الامتيازات للجانب الاجتماعي، المطبقة خلال الثمانينيات، سوف تجد قوانين إصلاح الضمان الاجتماعي النتيجة في قوانين أبريل 1983.

تتعلق المبادئ الاساسية التي يقوم عليها النظام الجديد بما يلي:

- مبدأ تعميم نظام الضمان الاجتماعي؛
- مبدأ توحيد أنظمة المنافع والتمويل؛
- مشاركة ممثلي العمال في إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعي.

كانت إصلاحات نظام الضمان الاجتماعي موضوع خمسة قوانين تم تبنيها في 2 يوليو1983:

- قانون التأمينات الاجتماعية (قانون 83-11)؛
- قانون التقاعد (قانون 83-12)؛
- قانون حوادث العمل والامراض المهنية (قانون 83-13)؛
- قانون التزامات الخاضعين للضريبة (قانون 83-14)؛
- قانون دعاوى الضمان الاجتماعي (قانون 83-15).

"ومن هنا تم في شهر يولي و1983 وضع حد لأنظمة التقاعد الاساسية وكذا الانظمة التكميلية حيث تجسد ذلك في انصهار جميع الانظمة القائمة على اساس مهني في نظام واحد وموحد، بأنشاء الصندوق الوطني للتقاعد بموجب المرسوم 85-223 المؤرخ في 20 أوت 1985."[38]

أدت مساهمة قوانين 1983، بالإضافة إلى توحيد الانظمة، بشكل اساسي إلى ظهور اتجاه نحو تعميم الحماية الاجتماعية على أوسع نطاق ممكن، ويستند هذا التوجه إلى مبدأ "دولة الرفاهية" التي توفر حماية اجتماعية واسعة لجميع السكان تقريبًا، حيث يجب ملاحظة أن هذا الاندماج قد حدث خلال فترة جيدة. كما ركز التعديل على توحيد الانظمة المتعددة السارية وإصلاح التنظيم الاداري لنظام الحماية الاجتماعية في الجزائر بدون تمييز بين الموظفين وغيرهم، مما أسفر عن ظهور:

[38] مرجع سابق , موقع الصندوق الوطني للتقاعد

- الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي وحوادث العمل CNASAT؛
- الصندوق الوطني للتقاعد CNR.

بمعنى آخر، هذان الصندوقان يتعاملان مع التأمينات الاجتماعية للموظفين وأصحاب الاعمال الحرة.

المطلب الثالث: الأزمة الاقتصادية والتعديل الهيكلي[39]

في أوائل الثمانينيات اهتز العالم بفعل الازمة الاقتصادية التي نجمت عن تأثير صدمتي النفط اللتين كان لهما عواقب وخيمة للغاية على كل اقتصاديات العالم، أزمة كانت ظاهرة على سطح الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديدة التي تراكمت على مدى سنوات عديدة (حرب أيديولوجية) في العديد من دول العالم.

بشكل عام، خلق هذا الوضع صعوبة كبيرة في أداء الاقتصاد العالمي، الذي أعلن بالفعل عن رؤية أيديولوجية أخرى تقوم على العودة إلى آليات السوق بعد (سقوط النظام الاشتراكي، انخفاض تمويل البرامج الحكومية الاجتماعية، اهتزاز النظرية الكينزية). وعلى ضوء الايديولوجية "الليبيرالية الجديدة"، وفي إطار عقلنة الانظمة الاجتماعية، والبحث عن الكفاءة والربح كمقياس رئيس للقوة، ظهرت المنظمات العالمية، على راسها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي كمؤسسات أساسية لجميع المدينين الذين يواجهون صعوبات في ظل هذه الظروف الخطيرة، لتقود العالم إلى تحولات جديدة، لفك الضغط عن الدول واقتصاداتها، في ظل انتشار الفقر، وتراجع في المؤشرات المالية، وارتفاع معدلات البطالة....

كانت الجزائر كسائر دول العالم تتأثر بالأزمة الاقتصادية مما جعلها تستعين بصندوق النقد الدولي للخروج من الازمة وإنعاش اقتصادها، في ظل:

- الانخفاض الحر في عائدات النفط؛
- الديون الخارجية الهائلة؛
- انخفاض قيمة الوحدات النقدية؛

[39] مرجع سابق , SALHI Tarik

- التضخم المتسارع والقياسي؛
- التدهور الخطير للوضع الامني والاجتماعي؛
- الارتفاع القياسي لمعدلات البطالة بوتيرة غير منضبطة.

في ظل هذه الظروف قام برنامج التكيف الهيكلي **PAS** الذي فرضه صندوق النقد الدولي على الجزائر إثر توقيعها اتفاقية تلزم البلاد بتنفيذ برنامج الاستقرار والتكيف، " يتعلق الامر بتنظيف الاقتصاد من خلال استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، الرئيسية لتهيئة الظروف للانتعاش " بتسليط الضوء على عقلانية الانفاق العام على الصحة بدعوة الدولة إلى فك ضغط إنفاقها بشتى الوسائل وخاصة بدعوة القطاع الخاص إلى مشاركة أكبر، ترتبط العقلانية أيضًا بالطرق الجديدة لاسترداد التكاليف، والتي تتحمل الاسر جزءًا كبيرًا منها.

كان لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي نتائج:

- ركود القطاع العام نتيجة تطبيق التدابير الصارمة لبرنامج التكيف، من حيث الانتاجية والربحية المصحوبة بتخفيض الاعانات الحكومية؛
- ارتفاع البطالة بعد تسريح عمال القطاع العام في سياق إعادة الهيكلة "حل وخصخصة الشركات" (تم إغلاق 815 شركة مملوكة للدولة) مما أدى "تحول العمالة من مصدر تمويل إلى تحميل أموال الضمان الاجتماعي"؛
- تراجع تمويل الضمان الاجتماعي من قبل المؤسسات العامة، نتيجة انخفاض العمالة الدائمة بأجر في هذا القطاع (تم إلغاء 405000 وظيفة مباشرة) وضعف تطور متوسط الاجر؛ الاختلالات المالية والمحاسبية الكبيرة التي تميز الوضع المالي للشركات وحل عدد منها.
- تدهور سوق العمل وظهور أشكال العمل غير النمطية بسرعة؛
- تطور الاقتصاد غير الرسمي؛

هذا التكوين الجديد لسوق العمل له آثار سلبية على تمويل مؤسسة الضمان الاجتماعي، لا سيما من خلال التمويل غير المتوازن من قبل قاعدة المساهمين بسبب تسريح عمال القطاع العام المتضررين.

في عام 1992، بعد تطبيق المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 4 يناير 1992 الذي يتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الاداري والمالي للضمان الاجتماعي، ظهر تنظيم جديد بثلاثة صناديق جديدة

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS؛
- الصندوق الوطني للتقاعد CNR؛
- الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي لغير الاجراء CASNOS؛

يأخذ هذا التنظيم الجديد في الاعتبار التمييز بين الموظفين وغير الموظفين، وبالفعل، فقد استمر عدد هؤلاء في الزيادة بعد اعتماد تشريعات مؤاتيه لتنمية القطاع الخاص .ومن ثم فه وتكيف لنظام الضمان الاجتماعي في ضوء التحولات والاصلاحات التي بدأت خلال التسعينيات والتي كان من المفترض أن تعطي مكانًا مرجحًا للأنشطة الخاصة التي تعتبر "الانتاجية" و"الربحية" فيها فكرة مهيمنة، من أجل التخفيف من حدة الصدمة والتوتر الاجتماعي الذي أعقب تقليص حجم المؤسسات العامة وحلها.

- الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة CNAC؛

تم إنشاءه عام 1994 كآلية لرعاية الاشخاص المتضررين من التعديلات، والتي تتمثل مهامها في تمويل برامج التدريب للأشخاص العاطلين عن العمل لأسباب اقتصادية، وتشجيع ريادة الاعمال

تم إثراء نظام الضمان الاجتماعي المعمول به، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-47 المؤرخ 4 فبراير 1997 من قبل صندوق آخر تم إنشاؤه لتغطية البطالة المرتبطة بسوء الاحوال الجوية والاجازة مدفوعة الاجر في قطاع البناء والاشغال العامة والهيدروليكية؛

- الصندوق الوطني للإجازات مدفوعة الاجر والبطالة السيئة في قطاعات البناء والاشغال العامة والهيدروليك CACOBATPH.

تم إجراء هذا الاصلاح الشامل ليستقر أخيرا نظام الضمان الاجتماعي في خمس صناديق تحمي المواطن من كل المخاطر الاجتماعية الرئيسية التي أوصت بها منظمة العمل الدولية بالاتفاقة 102 (المرض، الاعاقة، التقاعد والبطالة) مع التمييز بين الموظفين وغير الموظفين.

الشكل (3): هيكلة نظام الضمان الاجتماعي

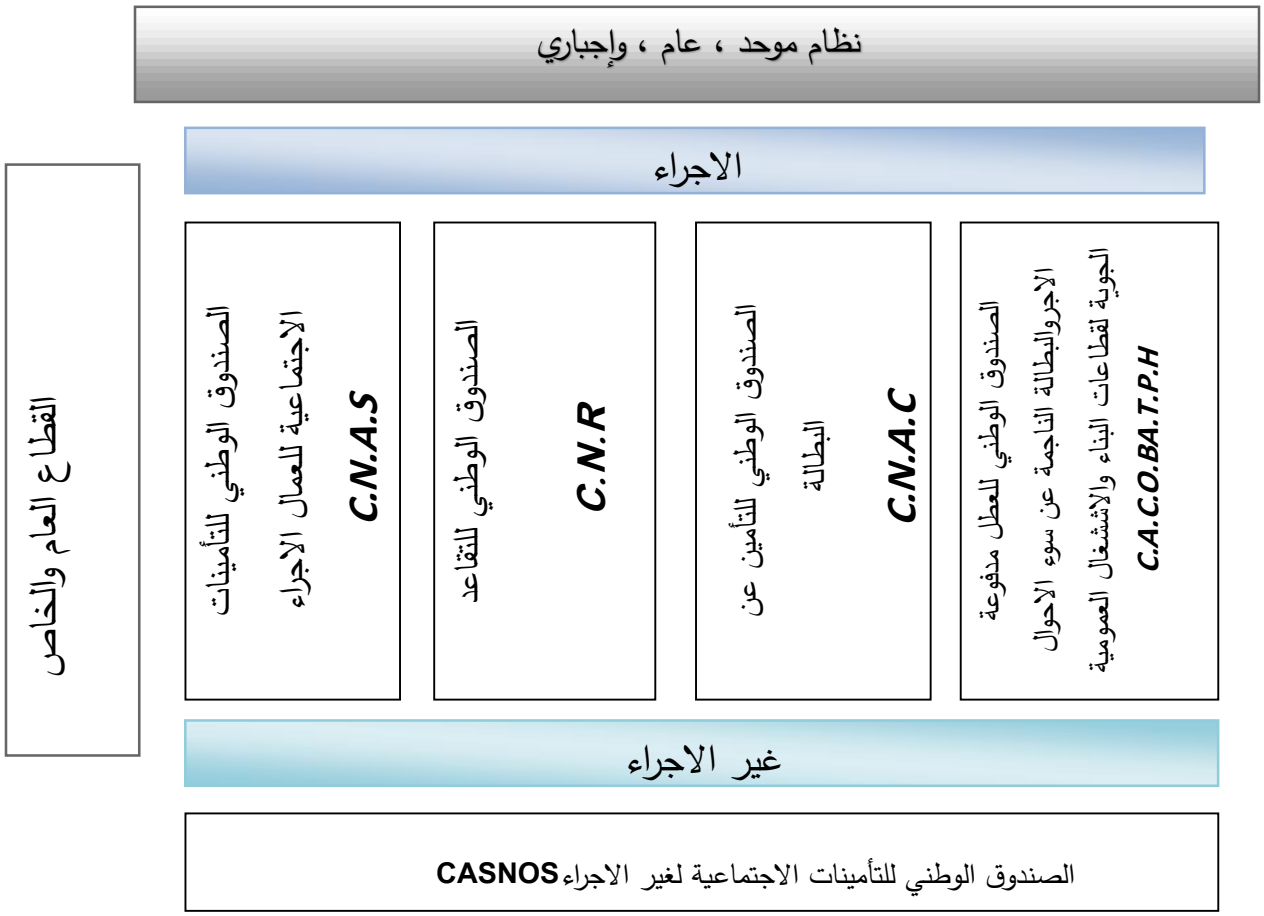

المصدر: SALHI Tarik « les vois de réforme du système de retraite en Algérie: vers la distinction entre les attributions de l'Etat et de la sécurité sociale »

المبحث الثاني: عمل نظام التقاعد في الجزائر:

يتجلى نظام التقاعد في الجزائر في هيئة الصندوق الوطني للتقاعد **CNR** وتحت وصاية وإشراف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

المطلب الأول: الصندوق الوطني للتقاعد ومهامه

أولا: تعريف وهيكلة الصندوق الوطني للتقاعد[40]

الصندوق الوطني للتقاعد هو هيئة عمومية ذات طابع خاص تحكمها القوانين الخاصة بها. يؤكد المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1412 الموافق ل 4 يناير سنة 1992 على أن يتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي.

إن الهياكل الاساسية المكلفة بتسيير ضمان الصندوق هي:

أ- مجلس الادارة:

يتولى إدارة مراقبة وتنشيط الصندوق ويتكون من 29 عض وموزعين كالتالي:

18 ممثلا عن العمال يتم تعينهم من طرف المنظمات النقابية الاكثر تمثيلا؛

9 ممثلين عن أرباب العمل من بينهم ممثلين اثنين بالوظيف العمومي؛

2 ممثلين اثنين عن مستخدمي الصندوق.

ب-المدير العام:

ويتولى الاشراف عن الصندوق وضمان تسييره تحت رقابة مجلس الادارة.

وتتولى المديرية العامة ما يلي:

[40] مرجع سابق, موقع صندوق التقاعد

تنظيم تخطيط تنسيق مراقبة نشاطات الوكالات الولائية والفروع الادارية للمؤسسات التابعة وتسير المعدات والوسائل البشرية والمادية للصندوق، وكذا الميزانية مع تنظيم العمليات المالية ومركزية المحاسبة العامة:

- تنسيق تحصيل اشتراكات التقاعد؛
- تسير المسارات المهنية للمؤمنين اجتماعيا؛
- تنظيم إعلام المؤمنين لهم اجتماعيا ومستخدميهم؛
- متابعة تطبيق الاتفاقيات والعقود في مجال التقاعد.
- تتضمن المديرية العامة تحت سلطة المدير العام ومساعدة مدير عام مساعد الهياكل الاتية:
- مديرية التقاعد؛
- مديرية مسارات الحياة المهنية للمؤمن لهم اجتماعيا؛
- مديرية المالية أو العون المكلف بالعمليات المالية؛
- مديرية الاعلام الالي والتنظيم؛
- مديرية الادارة العامة؛
- المتفشية العامة؛
- خلية استقبال المواطن، الاتصال والاصغاء الاجتماعي؛
- خلية الإكتوارية.

كما يساعد المدير العام في مهامه مساعدون مستشارون من اجل التكفل بملفات خاصة والبحث والتحليل التي تمليها الظروف.

ثانيا: مهام الصندوق الوطني للتقاعد[41]

حددت مهام الصندوق بموجب المادة 9 من المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 4 يناير 1992 وهي كالاتي:

- تسيير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ومنح ذوي الحقوق؛

[41] نفس المرجع

- تسيير المعاشات والمنح الممنوحة بسند التشريع ما قبل الفاتح من يناير 1984 إلى غاية انقضاء حقوق المستفيدين؛
- ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التقاعد؛
- تطبيق الاحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي؛
- ضمان إعلام المستفيدين وأرباب العمل؛
- تسيير صندوق المساعدة والاغاثة تطبيقا للمادة 52 من القانون 83-12 المؤرخ في 2 يولي وسنة 1983 المتعلق بالتقاعد؛

يشرع في تطبيق المرسوم من قانون رقم 83-12 المؤرخ في يولي و1983 المشار إليه في إطار الاجراءات المتبعة، والقيام بنشاطات في شكل انجازات ذات طابع اجتماعي كالتي نصت عليها المادة 92 من القانون رقم 83-11 والمؤرخ في 2 يولي وسنة 1983 المتعلق بالضمان الاجتماعي ونصوصه التطبيقية.

ملاحظة: المهام المتعلقة بالانتساب وعملية التحصيل مضمونة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع المصالح المركزية للصندوق.

المطلب الثاني: قواعد ومبادئ نظام التقاعد الجزائري[42]:

قد يستفيد من حق التقاعد كل الاشخاص الذين لهم الحق في الانضمام إلى لجنة المصالحة الوطنية بعد مغادرتهم، هم الاشخاص المستهدفون والمتأثرون بمواد قانون التأمين الاجتماعي (المادة 3، 4 و6)، وهم الموظفون أو العمال المندمجون بالعاملين بغض النظر عن قطاع النشاط الذي ينتمون إليه، والاشخاص، مهما كانت جنسيتهم، العاملون في الأراضي الوطنية، أو العاملون بأي صفة أو في أي مكان كان، لحساب واحد أو أكثر من أرباب العمل، مهما كان مقدار أو طبيعة أجورهم، ومهما كان شكل أو طبيعة عملهم حسب قواعد وشروط النظام التقاعدي الحالي والمتمثلة في:

[42] نفس المرجع

- توحيد **سن الاحالة على التقاعد** عند سن 60 سنة بالنسبة للرجل و55 سنة بالنسبة للمرأة غير أنه توجد استثناءات تخص فئات معينة وتسهيلات أخرى؛
- **فترة العمل:** يجب على العامل استيفاء على الاقل 15 سنة من العمل منها سبع سنوات ونصف 7.5 عمل فعلي مع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي؛
- توحيد **نسبة اعتماد** سنوات التأمين ب 2.5 % عن كل سنة مثبتة (3.5 بالمئة لسنوات المشاركة في حرب التحرير الوطنية)؛
- **الأجر المرجعي:** هو الأجر الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي أو أساس اشتراكات وأداءات الضمان الاجتماعي الذي يتكون من مجموع عناصر المرتب أو الدخل المتناسب ونتائج العمل باستثناء الاداءات ذات الطابع العائلي التعويضات الممثلة للمصاريف والمنح والتعويضات ذات الطابع الخاص والتعويضات المرتبطة بالظروف الخاصة بالإقامة والعزلة؛ والمتقاض خلال الخمس سنوات الاخيرة للنشاط أو أفضل 5 سنوات من المسار المهني للعامل الاجير، أو أفضل 10 إيرادات سنوية بالنسبة لغير الاجير؛
- تأسيس **مبلغ أدنى للمعاش** على نفقة الدولة يقدر ب 75 % من الاجر الوطني الادنى المضمون SMNG (2.5 مرة بالنسبة للمجاهدين)؛
- تحديد نسبة أقصى لمعاش التقاعد تقدر ب 80% (100% للمجاهد)، والأقصى الخام للمعاش ب 15 ضعفا من الاجر الوطني الادنى المضمون (20000.00دج منذ 1 جوان 2020)؛
- تحديد مدة أقصى لفترة العمل ب 32 سنة؛
- نسبة الاشتراك الخاصة بالتقاعد بالنسبة للعمال الاجراء مقدرة ب 18.25% (= العامل 6.75 % + صاحب العمل 11% + صندوق الخدمات الاجتماعية 0.5%) وب 7.5% لغير الاجراء.
- حساب معاش التقاعد بناء على 12 أشهر من الاجر الاخيرة السابقة للإحالة على التقاعد ثم بناء على 36 شهرا ابتداء من جويلية 1996 / 48 شهرا ابتداء من ماي 1999 إلى 60 شهرا ابتداء من 01 جانفي 2000؛

- **المعاش المنقول:** تحديد نسبة قصوى قدرها 90% من منحة الهالك توزع على ذوي الحقوق وفقا لشروط معينة؛
- إذا لم يستوف العامل مدة العمل الواجبة يستطيع أن يستفيد من **منحة التقاعد** إذا تم إثبات 20 ثلاثيا أي خمس سنوات من العمل الفعلي، تمنح منحة التقاعد ابتداء من سن 60 وهي تخضع لنفس قواعد معاش التقاعد الا فيما يخص الحد الادنى؛
- **التثمين السنوي لمنح ومعاشات المتقاعدين:** ترفع مبالغ معاشات التقاعد ومنحه ابتداء من أول ماي من كل سنة بقرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي بناء على اقتراح من مجلس إدارة هيئة التقاعد؛ "فقدرت الزيادات بعنوان سنة 2021، على أربع مستويات بنسبة تتراوح ما بين 02 % و07 % حسب قيمة المعاش"[43]؛
- **العلاوة التكميلية الشهرية** لمعاشات التقاعد والعجز فاعتبارا من 01-07-2006 خصصت هذه العلاوة لفائدة أصحاب معاشات التقاعد ومعاشات العجز (الصنف الثاني والثالث) التي يقل مبلغ معاشها الصافي عن 10.000 دج وهذا طبقا لأحكام المادة 29 من الامر 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006؛
- رفع حد الاعفاء الضريبي على اقتطاعات الضريبة على الدخل للمتقاعدين الذين لا يتجاوز مبلغ معاشهم الشهري 20.000 دج؛

[43] الزيادات في معاشات المتقاعدين: وزارة العمل تصدر توضيحا؛ موقع الشروق أونلاين ، 10-05-2021 ، الزيارة 25-05-2021 ، (https://www.echoroukonline.com/)

المطلب الثالث: أنواع التقاعد

أولا: التقاعد العادي أو التقاعد عند بلوغ ال60

يستفيد كل عامل من معاش التقاعد إذا بلغ السن القانوني للتقاعد والذي ينص عليه القانون 83-12، والذي حدد ب 60 سنة للعمال الاجراء (55 سنة للمرأة الاجيرة)، 65 سنة لغير الاجراء (60 للمرأة غير أجيرة)، مع استيفاء 15 سنة من العمل ودفع الاشتراكات.

وتجدر الاشارة إلى أنه توجد بعض الاستثناءات والحالات الخاصة التي يمكن فيها التقاعد دون استيفاء عاملي السن ومدة العمل حسب المادة 11 من القانون 12-83 وهي:

- يمكن للمرأة العاملة بناء على طلبها أن تستفيد من التقاعد عند سن 55 , كما أنها تستفيد من تخفيض السن يقدر بسنة واحدة مقابل كل طفل تولت تربيته خلال 9 سنوات على الاقل ودلك في حدود 3 سنوات (3 أطفال).
- يستفيد العمال الذين يشغلون مناصب تتميز بأنها جد شاقة من تخفيض في السن طبقا للأحكام المنصوص عليها من قوانين معمول بها، مقابل هذا التخفيض يدفع صاحب العمل اشتراكات إضافية تحدد نسبتها عن طريق التنظيم. *"وتجدر الاشارة إلى أنه ماعدا استفادة رجال الامن والمناجم من تخفيض بخمس سنوات في سن التقاعد، فإن القانون لم يحدد قائمة الوظائف ولا السن المناسبة لكل عمل، ولا المدة التي يتطلب اعتمادها في حساب معاش التقاعد لهذه المناصب."* [44]
- لا يطلب شرط السن من العامل المصاب بعجز تام أو نهائي والذي ليس بإمكانه الاستفادة من معاش العجز.

ثانيا: التقاعد المسبق

أنشأ التقاعد المسبق نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني نتيجة الانتقال إلي اقتصاد السوق، والذي تسبب في تقليص عدد العمال أو توقف نشاط مؤسسات اقتصادية، لذلك تم إحداث التقاعد المسبق وحدد

[44] مادني عبد الباقي , "نظام التقاعد في الجزائر بين ضروريات الاصلاح وضغوطات الوضعية الاجتماعية والاقتصادية" , مذكرة ماستر , الجلفة , قسم العلوم السياسية , 2017.

المرسوم التشريعي رقم 10_94 المؤرخ في 26 ماي 1994 شروط الحصول علي التقاعد المسبق لكل عامل بقيت له 10 سنوات للاستفادة من التقاعد أي بلغ سنه 50سنة للرجل و45 سنة للمرأة، وتشمل عمال القطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية (أن يكون اسمه مسجلا ضمن قائمة العمال المقرر تقليصهم، المؤشر عنها من طرف مفتشيه العمل المختصة إقليميا)، بشرط إثبات 20 سنة عمل و10 سنوات اشتراك في الضمان الاجتماعي، وعدم الاستفادة من أي دخل عائد من أي نشاط مهني أخر.

التسبيق يكون كالاتي:

- 5 سنوات للأجراء الذين يستوفون عددا من السنوات القابلة للاعتماد لا تقل 20 سنة؛
- 6 سنوات مقابل فترة عمل معتمدة تساوي أو تفوق 22 سنة؛
- 7 سنوات مقابل فترة عمل معتمدة تساوي أو تفوق 24 سنة؛
- 8 سنوات مقابل فترة عمل معتمدة تساوي أو تفوق 26 سنة؛
- 9 سنوات مقابل فترة عمل معتمدة تساوي أو تفوق 28 سنة؛
- 10 سنوات لعدد من السنوات يساوي أو أكثر من 29 سنة.

ثالثا: التقاعد دون شرط السن

وفقًا للقانون 97-13 المؤرخ 31 ماي و1997 يمكن منح معاش التقاعد كاملا، مع الانتفاع الفوري وهذا خلال فترة انتقالية مدتها سنتان إذا كان العامل الاجير قد أتم مدة عمل فعلي نتج عنها دفع اشتراكات تعادل 32 سنة على الاقل بناء على طلبه.

ملاحظة: تم إلغاء صيغة التقاعد هذه بعد قانون التقاعد الجديد الذي حدد سن التقاعد بما لا يقل عن 60 عامًا، والذي دخل حيز التنفيذ بدءا من جانفي 2019.

رابعا: التقاعد النسبي

تم إحداثه بمقتضى الامر رقم 97-13المؤرخ في 21ماي 1997 والذي بموجبه يمكن للفرد العامل أو الموظف الاستفادة من معاش تقاعد نسبي بناء على طلبه وبإرادته المنفردة، أما إحالته على التقاعد من قبل صاحب العمل، تكون باطلة وعديمة الاثر، ويجب على العامل أن يستوفي الشروط التالية:

- أن يبلغ من العمر على أقل 50 سنة بالنسبة للرجال و45 سنة بالنسبة للمرأة العاملة؛
- التحقق من صحة ما لا يقل عن 20 سنة من النشاط الفعلي والاشتراك في الضمان الاجتماعي بالنسبة للرجل و15 سنة للمرأة.

أي أن العامل الذي أكمل 25 سنة عمل وه وبسن 50 سنة يحصل على تقاعد نسبي بنسبة 62.5%.

ملاحظة: تم إلغاء صيغة التقاعد النسبي كذلك بعد قانون التقاعد الجديد 16-15.

خامسا: التقاعد التكميلي

يوجد على ثلاث أنواع في الجزائر:

التقاعد التكميلي للتعاضدية الاجتماعية:[45]

التعاضدية الاجتماعية هي شخص معنوي يخضع للقانون الخاص، ذات غرض غير مربح، تسير بموجب احكام القانون 15-02 وقانونها الاساسي، تشكل نظام حماية اجتماعية مكمل للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعية.

- يمكن تأسيس التقاعد التكميلي بعنوان الاداءات الاختيارية للتعاضدية الاجتماعية؛
- يحدد اشتراك التقاعد التكميلي المرتكز على اساس اشتراك الضمان الاجتماعي والذي يقتطع من الدخل الخاضع للضريبة بنسبة 3% كحد أدنى، يوزع بالتساوي بين المستخدم والاجير. ويتحمل غير الاجراء هذه النسبة كلها؛

[45] أ.زوين إيمان + د.بوشلاغم عميروش ، ركائز تمويل نظام التقاعد في الجزائر: مقاربة نظرية للنموذج متعدد الركائز للبنك الدولي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, المجلد 16 / العدد 22 , 2020 , ص81-98

- يمنح الحق في التقاعد التكميلي ابتداء من السن القانونية لتقاعد النظام العام للضمان الاجتماعي، بعد مدة اشتراك تساوي خمسة عشرة 15 سنة على الاقل؛
- يحسب على اساس نسبة اعتماد سنة الاشتراك تحدد بـ 0.625% أي ما يعادل 20% كنسبة كاملة المعاش التقاعد التكميلي.

التقاعد التكميلي التابع للنظام العام:[46]

حسب المادة 108 من القانون 17-11 لسنة 2017 يمكن لهيئات الضمان الاجتماعي المكلفة بتسيير النظام العام للتقاعد، إنشاء فرع للتقاعد التكميلي يكون لديها بانتساب إرادي وطوعي لفائدة العمال المنتسبين بصفة نظامية إلى النظام العام للضمان الاجتماعي، دون المساس بأداءات النظام الاختياري للتعاضديات الاجتماعية المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

التقاعد التكميلي (تأمين الاشخاص)[47]

يعرف المجلس الوطني للتأمينات**CNA** :« *عقد "التقاعد التكميلي" هو تأمين شخصي يُعرف باسم "الرسملة". يسمح القانون لأي شخص دون سن الستين، مهما كان وضعه، بالاستفادة من معاش "تقاعد إضافي" من سن الستين، بالإضافة إلى معاشه الاساسي الذي يوفره الضمان الاجتماعي، فيمكن الحصول على هذا التأمين بشكل فردي أو جماعي من خلال الانضمام إلى مجموعة (الشركات التي تأخذ التأمين لصالح موظفيها)*» .

ليس إلزامياً، بل هو عقد ادخار حيث يدفع للمؤمن عليه، معاش إضافي على شكل راتب سنوي من نهاية العقد؛ وللمستفيدين المعينين (إذا مات المؤمن عليه قبل عيد ميلاده الستين) مبلغ القيمة المكتسبة للعقد في يوم الوفاة.

الصيغ المقدمة في هذا العقد

[46] نفس المرجع

[47] Le portail de l’assurance en Algérie ; conseil nationale d’assurance ; L'Assurance Retraite et Prévoyance ; site web:(www.cna.dz) 26-04-2010 consulter 26-05-2021

- انعكاس: الذي يسمح في حالة وفاة المؤمن عليه بعد سن التقاعد، أن يستفيد الزوج الحي من جزء من الخيمة حتى نهاية أيامه؛
- تأمين مضاد: إذا اختار المؤمن عليه التأمين المضاد، وإذا توفي قبل سن الستين، فإن القيمة المكتسبة للعقد في تاريخ الوفاة ستدفع للمستفيدين المعينين بموجب الشروط الخاصة؛
- إعادة الشراء: بعد عامين على الاقل من السداد الفعلي، يكون للمؤمن عليه خيار طلب عمليات سحب جزئية (تنازل جزئي) بالإضافة إلى إمكانية إنهاء عقده (تنازل كامل) وهذا في أي وقت قبل المدة المتوخاة.

في حالة فسخ العقد

يجب على المؤمن له إبلاغ شركة التأمين الخاصة به بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول، ليتم بعد ذلك رد دفوعاته بالكامل، كما يمكن الحصول على هذا التأمين من خلال الاتصال بالشركة التي تختارها، يمكنك إكمال نموذج "طلب العضوية".

تحديد مبلغ القسط

يتم تحديد مبلغ القسط بشروط خاصة، وهي مستحقة الدفع وفقًا للشروط المتفق عليها، يتوفر خياران:

- السداد المقرر :المؤمن له خيار إجراء مدفوعات مجدولة بطريقتين: **قسط واحد** (إذا اختار المؤمن له دفع قسط التأمين دفعة واحدة)؛ **القسط السنوي أو الجزئي**، (يتمتع المؤمن عليه بخيار سداد مدفوعات سنوية أو حتى مقسمة عن طريق اختيار دفعة شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية).
- دفع مجاني: يتم بعد ذلك فتح خطة توفير للدفع المجاني باسم المؤمن عليه. يتم تمويلها من مدفوعاتها صافية من رسوم الاشتراك.

الشركة مسؤولة عن استثمار مدخرات المؤمن عليه عند دفعها.

تتكون القيمة المكتسبة للعقد من تراكم الاقساط بعد خصم الضرائب ورسوم الادارة بالاضافة إلى تقاسم الارباح المخصصة كل عام. يمكن إبلاغ القيمة المكتسبة للمؤمن عليه في أي وقت عند الطلب.

حالة التنازل

يجب على المؤمن له أن يعيد للمؤمن جميع العقود والمستندات التي أعطيت له وقت الاكتتاب، كما يتم دفع قسط التأمين إما في يد شركة التأمين أو عن طريق الخصم المباشر أو الحوالة البريدية.

تشتمل التكاليف على جزء ثابت وجزء يتناسب مع مبلغ الدفعة، لكلا الخيارين، تحدد الشركة حدًا أدنى لمبلغ الدفع.

ملاحظة: لا يظهر ولا يخضع هذا النوع من التقاعد لهيئة الضمان الاجتماعي العمومية.

المطلب الرابع: تمويل نظام التقاعد وركائزه

أولا: تمويل نظام التقاعد

تشير العديد من الدراسات إلى أن نظام التقاعد في الجزائر يقوم فقط على الركيزة الاولى: نظام عام محدد المزايا، قائم على اسلوب التمويل ب'التوزيع'، "الدفع أول بأول"، حيث تدفع المعاشات المستحقة للمتقاعدين حاليا من الاشتراكات الجارية، وفق معادلة محددة.

ورثت الجزائر من فرنسا فلسفة تمويل أنظمة معاشاتها، على النهج "التأميني"، كما ينص نموذج "بسمارك"، فأنظمة التقاعد إلزامية ومهنية قائمة على الاشتراكات، والمساهمات التي يدفعها الاجير وصاحب العمل، بنظام الدفع أول بأول " التوزيع ".

قبل 1984 كان التمويل يتم من قبل كل صندوق على حد حسب صناديق التقاعد التي كانت متوفر آنذاك فيتم التمويل بجمع اشتراكات على عاتق الاجير وصاحب العمل، وقد اختلفت نسب الاشتراكات باختلاف وتنوع الانظمة التي كانت سائدة في تلك الفترة.

بعد توحيد صناديق التقاعد المختلفة سنة 1984 تحت صندوق التقاعد وتوحيد المزايا والقواعد، أصبح تمويل الصندوق يخضع لقواعد موحدة تحت نظام إداري واحد، فتتمثل إيرادات الصندوق بشكل اساسي في:

- اشتراكات التقاعد

تمثل الاقتطاعات من أجور الموظفين ومساهمات العمال النسبة الاكبر من إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد، فمثلت 75 بالمئة من مجموع الايرادات. فتعد نسب الاشتراك موحدة ثابتة من اشتراكات ومساهمات القوى العاملة (الموظفين الاجراء وغير لأجراء، وأرباب العمل)، كما تمثل نسبة اشتراك التقاعد النسبة الاكبر من مجموع الاقتطاعات لصندوق الضمان الاجتماعي، فتتقسم هذه الانسب كما في الجدول

الجدول 2: توزيع نسب اشتراكات الضمان الاجتماعي

الفروع	حصة المستخدم	حصة العامل	حصة صندوق الخدمات الاجتماعي	المجموع
التأمينات الاجتماعية	%11.5	%1.50	--	%13
حوادث العمل والامراض المهنية	%1.25	--	--	%1.25
التقاعد	%11	%6.75	%0.50	%18.25
التقاعد المسبق	%0.25	%0.25	--	%0.50
التأمين على البطالة	%01	%0.50	--	%1.50
المجموع	%25	%09	%0.50	**%34.5**

المصدر : Les cotisations en Algérie ; cotisations au 1er janvier 2020 ; 25-05-2021 https://www.cleiss.fr/

- مساهمة الدولة "التضامن الوطني"[48]

من خلال صرف الاعانات والمنح العائلية، إضافة إلى النفقات الموجهة لخدمة المتقاعدين الذين يتقاضون منح تقاعد منخفضة، وفي سنة 2006 تم إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد FNRR والذي يمول

[48] مراد بودية سكينة, نجاعة مخصصات وصناديق الحماية الاجتماعية, أطروحة دوكتوراه, تلمسان, كلية العلوم الاقتصادية, 2020 , ص229

اساسا عن طريق توجيه 2 %من الجباية البتولية والتي تم رفعها سنة 2012 إلى 3% بغية سد العجز الذي تسبب فيه التقاعد المسبق.

وفي سنة 2010 أقر قانون المالية إدراج رسم على التبغ، ورسم على السفن والبواخر الموجهة للسياحة والمتعة، بالإضافة إلى اقتطاع نسبة 5 % من الفوائد الصافية لمستوردي الدواء، موجهة كلها لسد العجز وتمويل صندوق التقاعد.

كما يتم توجيه أغلفة مالية مباشرة لسد العجز من الخزينة العمومية مرسمة في قوانين المالية لكل سنة ففي 2018 حسب المادة 110 من قانون المالية خصصت 500 مليار دينار لتمويل الصندوق وتدارك العجز و700 مليار دينار جانفي 2020، كما استفاد الصندوق من قرض من طرف الصندوق الوطني للاستثمار FNI ب600 مليار دينار.

- عائدات الاستثمار

قدر حجم عائدات الاستثمار بنسبة 0.75% فقط من إجمالي مداخيل الصندوق الوطني للتقاعد، ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف المركز المالي للصندوق ناهيك عن عدم فعالية الاسواق المالية الجزائرية وعدم تنوع محفظتها المالية.

الشكل (4): بنية إيرادات صندوق التقاعد 2000-2013

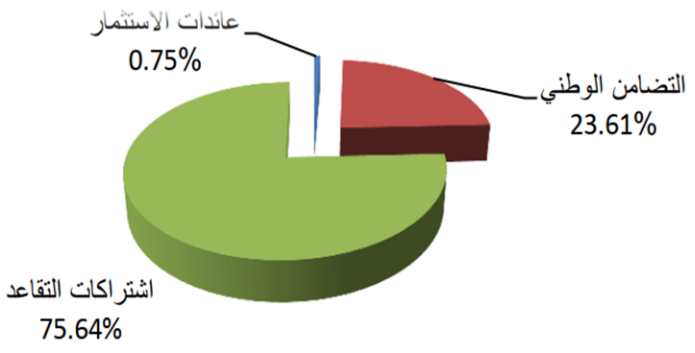

المصدر: مراد بودية سكينة, نجاعة مخصصات وصناديق الحماية الاجتماعية, أطروحة دوكتوراه, تلمسان, كلية العلوم الاقتصادية, 2020 , ص233

ثانيا: ركائز نظام التقاعد في الجزائر مقارنة بالنموذج الدولي المتعدد الركائز

تشير العديد من الدراسات إلى أن نظام التقاعد في الجزائر يقوم فقط على الركيزة الاولى: نظام عام محدد المزايا:

ركيزة صفر غير قائمة على الاشتراكات

توجد العديد من الدول التي تبنت نموذج البنك الدولي المتعدد الركائز في أشكال مختلفة، حيث أن "الركيزة 0" القائمة على مبدأ "بيفريدج المساعدات"، "assistanciel" غير القائم على الاشتراكات، غير مطبقة بكثرة أو لا تظهر ضمن نظام التقاعد لاتخاذها أشكالا مختلفة، ضمن مساهمات الدولة وتعزيزها للطبقات الهشة والضعيفة جدا، كما هو الحال في الجزائر، فإن "الركيزة 0" لا تظهر ضمن نظام التقاعد، بل تندرج ضمن برامج المساعدات الاجتماعية تحت إشراف وزراة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة حيث:

يتحصل "الاشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا، غير المودعين في مؤسسة متخصصة، وليس لديهم دخل ومدعومين في اسرة منخفضة الدخل" على المنحة الجزافية للتضامن (AFS) وهي مساعدة مباشرة مخصصة لفئات من السكان غير القادرين على العمل، والذين ليسوا في وضع يسمح لهم بالاستفادة من الفرص المدرة للدخل، الناتجة عن إنعاش النمو الاقتصادي وآليات التعزيز. تقدر المنحة ب 3000 دينار تدفع شهريًا للمستفيد، تمت زيادتها بمساعدة إضافية قدرها 120 دينارًا لكل معال، في حدود ثلاثة (03) أشخاص. حسب المرسوم التنفيذي رقم 96-353 المؤرخ 19 أكتوبر 1996، المكمل للمرسوم رقم 94-336 المؤرخ 24 أكتوبر 1994، المتعلق بمنح تعويض الشبكة الاجتماعية[49].(AFS-IAIG)

بالإضافة إلى برامج المساعدة الاخرى كدور المسنين، فالمرسوم التنفيذي رقم 113 - 12 وضع المؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الاشخاص المسنين وكذا مهامها وتنظيمها وسيرها.[50]

[49] المنحة الجزافية للتضامن ، برامج المساعدة والتمية الاجتماعية ، وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة ، الموقع الالكتروني (https://msnfcf.gov.dz/) 25-05-2021

[50] نفس المرجع

الفئات المستفيدة من المنحة الجزافية للتضامن تستفيد أيضا من التغطية الاجتماعية في مجال التامين على المرض باعتبارها أحد الفئات الخاصة غير النشطة، حيث معدل الاشتراك على عاتق ميزانية الدولة يتراوح بين 0.5% و7% من SNMG، هناك من المتخصصين من يعتبر تحمل الدولة لاشتراكات انتسابهم للضمان الاجتماعي شكل من أشكال المساعدة الاجتماعية.[51]

الركيزة 1 عامة إلزامية

بشكل عام فإن نظام التقاعد في الجزائر يرتكز بشكل اساسي على الاشتراكات، وه ونظام غير ممول "غير قائم على الرسملة" وإنما يتبع اسلوب الموازنة بالتمويل "التوزيع" **PAYG**، ذ ومزايا محددة **DB** مع ضمان الحد الادنى للمعاشات.

الركيزة 2 خاصة إلزامية وممولة

حسب نموذج البنك الدولي فإن الركيزة 2 خاصة إلزامية وممولة بالرسملة، محددة المزايا **DB** أو محددة الاشتراكات **DC**، غير موجودة ضمن نظام التقاعد الجزائري[52].

الركيزة 3 إختيارية

ركيزة معاشات اختيارية تكميلية، ترتكز على المبادرة الفردية والجماعية موجود في الجزائر لكنها لم تعرف التطور بعد. وهي مجسدة من خلال التقاعد التكميلي "تأمين الاشخاص" إلى جانب التقاعد التكميلي بعنوان "الاداءات الاختيارية" للتعاضدية الاجتماعية والتقاعد التكميلي للنظام العام.[53]

[51] مرجع سابق, أ.زوين إيمان + د.بوشلاغم عميروش
[52] نفس المرجع
[53] نفس المرجع

الشكل (5): هيكلة نظام التقاعد حسب التمويل والخطط المقدمة

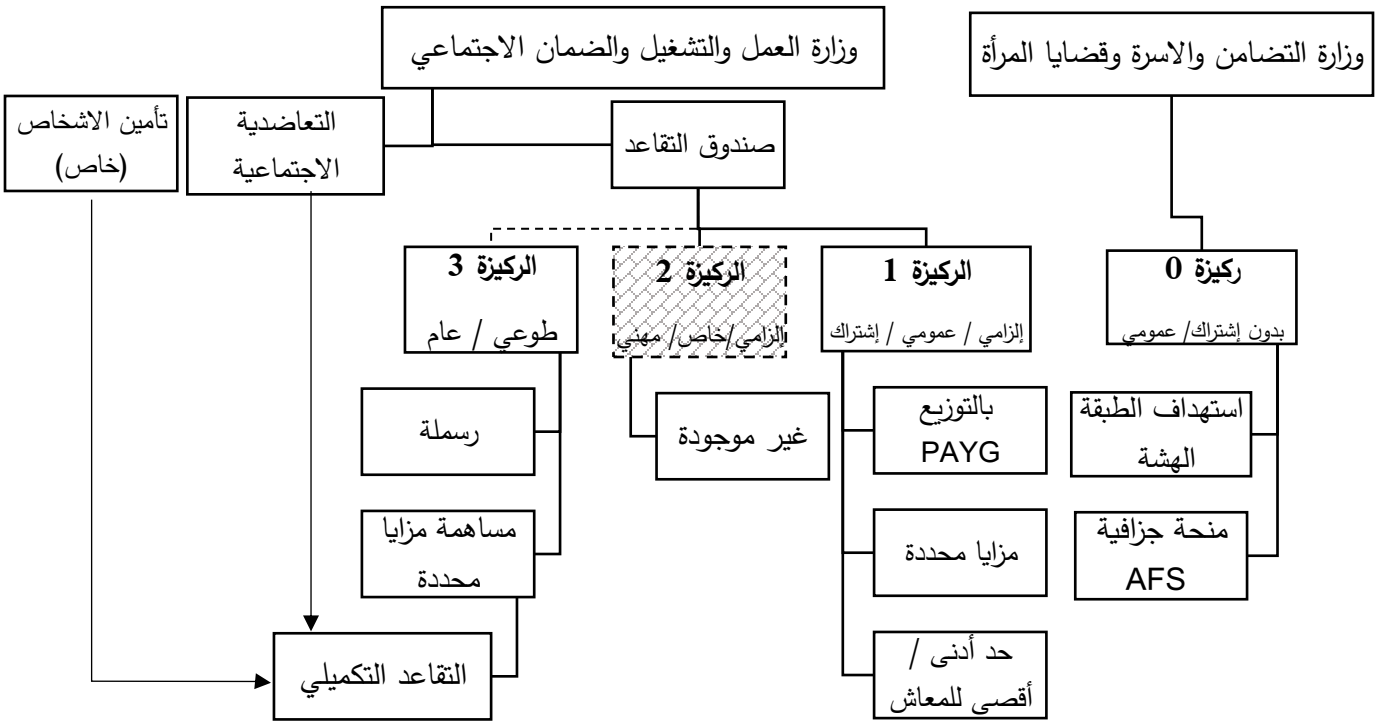

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال مخطط الركائز نستطيع أن نقول أن نظام التقاعد في الجزائر يقوم بشكل رئيسي على الركيزة 1، فهو نظام إلزامي عمومي، مبني على أساس الاشتراكات للمنتمين، يمنح مزايا محددة، كما ينتهج أسلوب التوزيع في تمويله، لكنه أيضا يحتوي بشكل بسيط وغير واسع على الركائز الاخرى من غير الركيزة 2، فهو يملك المؤهلات الكاملة "تنظيميا" لإقامة وتطبيق نموذج الركائز المتعددة النموذجي، إن سنحت له الفرصة الاقتصادية والديموغرافية اللازمة.

ثالثا: مميزات نظام التقاعد

يعتبر من بين أهم الانظمة التي توفر حماية أفضل وفقا لأهم المعايير المتبعة لتقييم الأنظمة وذلك من خلال:

- طريقة تقييم المعاشات؛
- الحد الادنى للمعاش؛
- حماية ذوي الحقوق؛
- تغطية لا باس بها وشريحة مستفادة واسعة، حيث يبلغ المستفيدين من معاش التقاعد أكثر من 3.3 مليون لسنة 2020.

لكنه يتحمل تكاليف أكبر وهو ما يطرح شكوك حول استدامته وصلابته. هل هو نظام مستدام من حيث الامكانيات المالية أي قادر على البقاء على مدى يمكن التنبؤ به، وهل هو نظام قوي قادر على مقاومة الصدمات الناتجة عن التغيرات الديموغرافية، الاقتصادية والسياسية.

- نظام سخي: فمعدل الاحلال في الجزائر 80% وهو من أعلى المعدلات في العالم. نسبة اعتماد سنوات التأمين 2.5% وهي أعلى من المتوسط الدولي 1.7%. سن التقاعد في الجزائر 60 سنة بينما متوسط سن التقاعد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع 65 سنة. أما بالنسبة لتثمين المعاشات، فقد سمحت عملية إعادة التثمين السنوي برفع قيمة متوسط معاشات التقاعد العامة إلى حوالي 65% خلال الفترة 2000-2011.
- يواجه صعوبات في التمويل: متابعة وضعية صناديق التقاعد خلال الفترة الاخيرة تظهر رصيد سلبي منذ سنة 2014 حيث يقدر عجز الصندوق نهاية 2021 أن يبلغ 690 مليار دينار، كما تظهر معدلات إعالة منخفضة حوالي مشتركين لكل متقاعد.
- الاعتماد على دعم الدولة للمعاشات.

المبحث الثالث: تطور نظام التقاعد مع التحولات الاقتصادية

منذ نشأة الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر سنة 1983 نتيجة سياسة توحيد صناديق المعاشات، مر الصندوق على عدة تجارب، وتبلورت قواعده الحالية نتيجة عدة إصلاحات وتغييرات للتأقلم ومسايرة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

فعلاقة نظام التقاعد وقواعده بالاقتصاد علاقة وطيدة خصوصا أن نظام التقاعد في الجزائر ينتهج في تمويل أصوله وجمع إيراداته على طريقة الدفع أول بأول "التوزيع"، فأي إخلال في التوازن "اللازم" لنسب التوزيع ما بين قاعدة المشتركين من الفئة النشطة وحجم المتقاعدين الحاصلين على معاشات دورية قد يضر بالنظام فيتكبد خسائر من الصعب جدا تداركها. هذا مما يجعل نظام التقاعد حساس وغير حصين أمام الاوضاع الاقتصادية غير المستقرة.

المطلب الاول: إصلاحات نظام التقاعد خلال مرحلة التعديل الهيكلي[54]

تبنت الجزائر مطلع التسعينيات إصلاحات اقتصادية شاملة عرفت ببرنامج التعديل الهيكلي PAS نتيجة أزمة اقتصادية فرضتها ظروف استثنائية، برنامج على شرف مؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) نتج عنها غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وتسريح الالاف من العمال، وتحويل أعداد معتبرة منهم على التقاعد المسبق.

نتج عن هذه الاصلاحات حدوث اختلال في توازن منظومة التقاعد المالي نتيجة تناقص عدد المشتركين في تمويلها مقابل ارتفاع عدد المتقاعدين، وزيادة نفقاتها. بالإضافة إلى عدم توسيع الموارد المالية للصندوق من أجل الحفاظ على ديمومته وتوازنه، وهنا برزت مسألة إصلاح نظام التقاعد.

وبذلك تمت مراجعة منظومة التقاعد في هذه المرحلة بعدة نصوص، نذكرها فيما يلي:

أولا: صدور المرسوم التشريعي رقم 94 – 10 المؤرخ في 26 ماي 1994

المحدث للتقاعد المسبق "هو نوع جديد من أنواع التقاعد فرضته حتمية الوضعية الاقتصادية التي اتسمت بتسريح الالاف من العمال نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية أوحلها لعجزها، وذلك باللجوء إلى تقديم سن التقاعد والتكفل ببعض العمال المسرحين كحل مؤقت في انتظار بلوغ العامل السن القانونية للتقاعد وجاء هذا الإجراء للتخفيف من حجم البطالة التي بلغت آنذاك حوالي 30% وخلق مناصب عمل جديدة.

[54] مرجع سابق, مادني عبد الباقي، ص48-53.

تم تمديد تطبيق أحكام هذا المرسوم (التقاعد المسبق) إلى المؤسسات والادارات العمومية بالمرسوم التنفيذي رقم 98 – 317 المؤرخ في 3 أكتوبر 1998 المتضمن توسيع التقاعد المسبق لموظفي المؤسسات والادارات العمومية.

ثانيا: صـدور الامـر رقـم 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997

الامر الذي يعدل ويتمم القانون رقم 83- 12 المؤرخ في 2 جويلية 1983 والمتعلق بالتقاعد. وبموجبه تم استحداث التقاعد النسبي، الذي وجد نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية ولجعل قانون العمل أكثر مرونة وتوفير مناصب شغل والنقص من حدة البطالة وبالتالي حماية أكبر عدد من العمال.

كما استحدث التقاعد دون شرط السن والذي يسمح للعمال الذين أكملوا 32 سنة اشتراك بالحصول على التقاعد.

ثالثا: صدور الامر 96-18 المؤرخ في 6 جويلية 1996

في ظل نفس الظروف السياسية والاقتصادية المتميزة في التسعينات، ظهر هذا التعديل الذي أبقي على شرط السن في المادة الثالثة، غير أنه اشترط في الفقرة الثانية من هذه المادة للاستفادة من معاش التقاعد، أن يكون العامل قد قام بعمل فعلي يساوي على الاقل نصف المدة المشار إليها 15 سنة مع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

"أضاف المشرع مصطلحا جديدا لقانون التقاعد في المادة الرابعة منه، يتعلق بالاستفادة من التقاعد قبل بلوغ السن المحددة في المادة السادسة من قانون 12-83 وتخص العمال الذين يشتغلون في مناصب عمل تتميز بظروف بالغة الضرر، على أن يدفع المستخدم اشتراكات إضافية".

كما حددت المادة 19 من هذا الامر تعديلات مست المادة 43 من قانون التقاعد، فبقرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي وبناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق الوطني للتقاعد ابتداء من أول أبريل من كل سنة يتم رفع قيمة المعاشات.

رابعا: صدور القانون 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999

المعدل والمتمم للقانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 جويلية 1983 والمتعلق بالتقاعد وأهم تعديلاته التي أدخلت حيز النفاذ، ما يلي:

- يتم احتساب المعاش على اساس متوسط الاجر الشهري لآخر خمس سنوات قبل التقاعد، أو على اساس السنوات الخمس التي حصل فيها الشخص المعني على أعلى أجر في حياته المهنية.
- تحديد المبلغ الاقصى الخام لمعاش التقاعد بـ80 بالمئة من الاجر الخاضع لاشتراك الضمان الاجتماعي، على أن لا يتعدى خمس عشر مرة قيمة الاجر الوطني الادنى المضمون. كما لا يمكن أن يقل المبلغ السنوي لمعاش التقاعد عن 75 بالمئة من المبلغ السنوي للأجر الوطني الادنى المضمون
- تحديد الحد الاقصى الخام للمعاش التقاعدي ب 80٪ من الاجر الخاضع للاشتراك في الضمان الاجتماعي، بشرط الا يتجاوز المبلغ 15 ضعف قيمة الاجر الوطني الادنى المضمون. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يقل المبلغ السنوي للمعاش التقاعدي عن 75٪ من المبلغ السنوي للأجر الوطني الادنى المضمون.
- تحمل الدولة لتكلفة تثبيت فترات المشاركة في حرب التحرير بدلا من الصندوق الوطني للتقاعد، واستفادة المجاهدين من حقوق التقاعد بنسبة 100% تتحمل الدولة نسبة 20% منها.

إصلاحات نظام التقاعد خلال هذه الفترة بلورت وشكلت أهم قواعد نظام التقاعد الجزائري الحالي وساهمت بشكل مبشر في وضعيته الحالية خصوصا بعد استحداث التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن اللذان كانا وليدا أزمة مؤقتة لكنها داما لأقرب من عقدين، كما وفرت هذه القواعد حماية لعدد كبير من العمال الذين طالهم التسريح نتيجة الازمة الاقتصادية واستفاد الكثير منهم بالتقاعد المسبق.

المطلب الثاني: الأزمة المالية الحالية للصندوق واسبابها

يشهد الصندوق الوطني للتقاعد عجزا حادا لكبر حجم نفقاته المتمثلة اساسا في معاشات المتقاعدين بالنسبة لإيراداته من اشتراكات العمال. الجدول التالي يوضح الوضعية المالية للصندوق في آخر عشر سنوات:

الجدول 3: تطور الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد **الوحدة:** مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الايرادات	445663	683060	599899	648000	668500	695800	689600			
النفقات	406601	572520	685661	803100	931600	1026000	1168700			
الرصيد	+39062	+110540	-85762	-155100	-263100	-336800	-479100	-560000	-600000	-680000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، algerie en quelque chiffre 2015-2017، ons.dz

بالنسبة للسنوات 2018/19/20 لا توجد بيانات حول النفقات والايرادات أما الرصيد فمصدره الموقع الاخباري لقناة النهار

الشكل (6): منحنى تطور عجز الصندوق

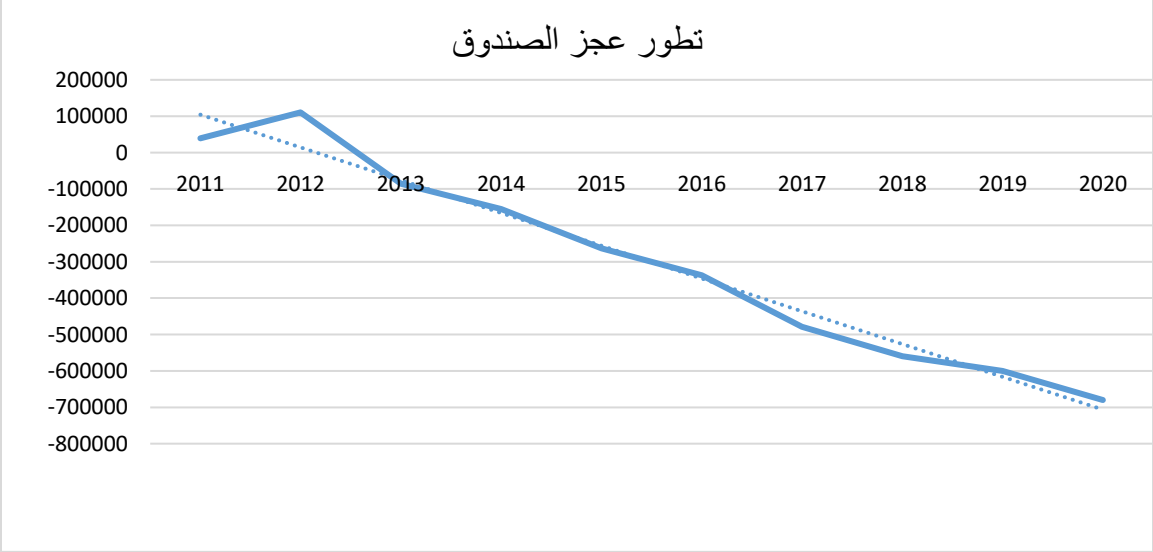

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى الموضح أعلاه، يتبين لنا أن الصندوق الوطني للتقاعد كان يعرف فائضا لا بأس به قبل سنة 2013، نتيجة البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر جراء ارتفاع عائداتها النفطية، الا أنه ابتداء من 2013 وحتى يومنا هذا، يعرف الصندوق عجزا حادا ومستمرا حيث يتوقع أن يصل نهاية السنة الجارية 2021 إلى أزيد من 700 مليار دينار.

كما تم تسجيل تراجع في تثمين ومراجعة أداءات التقاعد منذ 2015 حيث كانت في ازدياد من 4 بالمئة بداية من 2006 حتى وصلت 12 بالمئة في سنة 2014، الا أنه انخفضت بشكل محسوس لتصل 5 بالمئة سن 2015 و2.5 بالمئة سنة 2016 بسبب انتهاج الحكومة سياسة التقشف في ظل الازمة الاقتصادية الحالية.[55] هذه الزيادات والتثمينات السنوية في ظرف العشر سنوات الاخيرة تكلف الصندوق 300 مليار دينار لسنة 2020.[56]

هذا العجز نتيجة عدة عوامل ومتغيرات اقتصادية ديموغرافية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تمويل الصندوق، نذكر منها:

أولا: تزايد حجم النفقات على حساب الايرادات

الشكل (7): تطور حجم نفقات وايرادات الصندوق الوطني للتقاعد

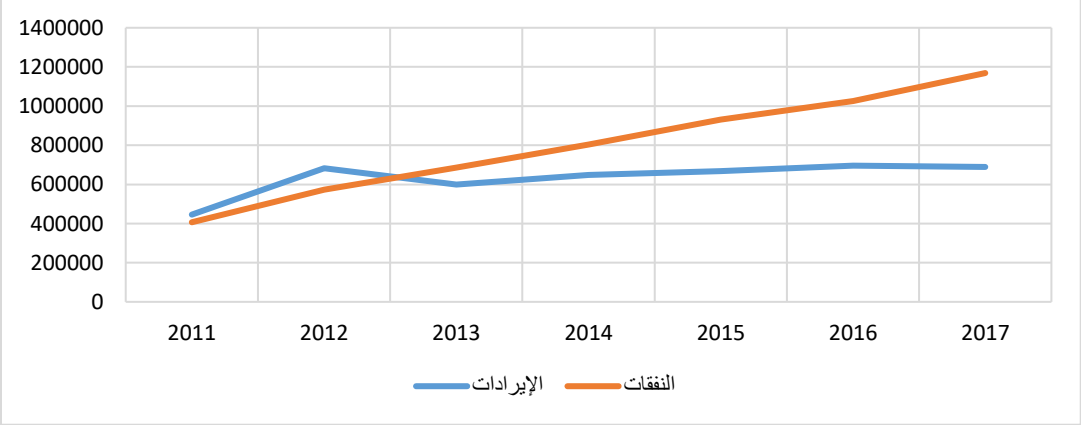

المصدر: من إعداد الطالب انطلاق من بيانات الجدول السابق

[55] كريمة قالوز, "كنتيجة تأثير الازمة الاقتصادية الراهنة مراجعة قانون التقاعد 2014 – 2016", المجلة الجزائرية للسياسات العامة, العدد 11, أكتوبر 2016.
[56] سليمان ملوكة، مدير الصندوق الوطني للتقاعد، تصريحات للإذاعة الوطن، youtube.com

منذ 2013 ارتفعت نفقات الصندوق الوطني للتقاعد على حساب تباطئ كبير في نم وإيراداته، حيث ارتفعت النفقات خمسة أضعاف بالنسبة للإيرادات، وهذا نتيجة ارتفاع أمل الحياة لدى الجزائريين وتزايد حجم المحالين إلى التقاعد، خاصة التقاعد المسبق الذي تسبب في نم والنفقات بمعدل 16.59%.

كما نلاحظ تباطئ في نم والايرادات نتيجة تدني اسعار البترول منذ 2013، الذي أثر في حجم الجباية البترولية الموجهة لتمويل الصندوق، كمأو بشكل غير مباشر أزم من وضع سوق العمل فارتفع حجم البطالة لدى الشباب، وبالتالي مشتركين أقل في الصندوق.

نسبة تغطية النفقات عن طريق المداخيل انخفضت من81 % سنة 2014 إلى 56% سنة 2018، نتيجة تزايد النفقات بنسبة سنوية تصل إلى 18%، ليتم استدراكها بتدخل الدولة بأدوات تمويل بعيدا عن الاشتراكات، وبأموال الخزينة العمومية تارة، ففي قانون المالية 2018 المادة 110 خصصت 500 مليار دينار لتمويل الصندوق وتدارك العجز و700 مليار دينار جانفي 2020، كما استفاد الصندوق من قرض من طرف الصندوق الوطني للاستثمار FNI ب600 مليار دينار.

ثانيا: تضاعف معاشات ومنح المتقاعدين وارتفاع أمل الحياة

الجدول 4: تطور عدد المستفيدين من منح ومعاشات التقاعد

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المستفيدين من منح التقاعد	2189702	2319531	2482454	2630362	2773615
السنة	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المستفيدين من منح التقاعد	2978557	3166903	3216648	3272119	3307270

المصدر: الصندوق الوطني للتقاعد، أرقام مميزة، CNR.DZ

الشكل (8): تطور عدد المستفيدين من منح ومعاشات التقاعد آخر عشر سنوات

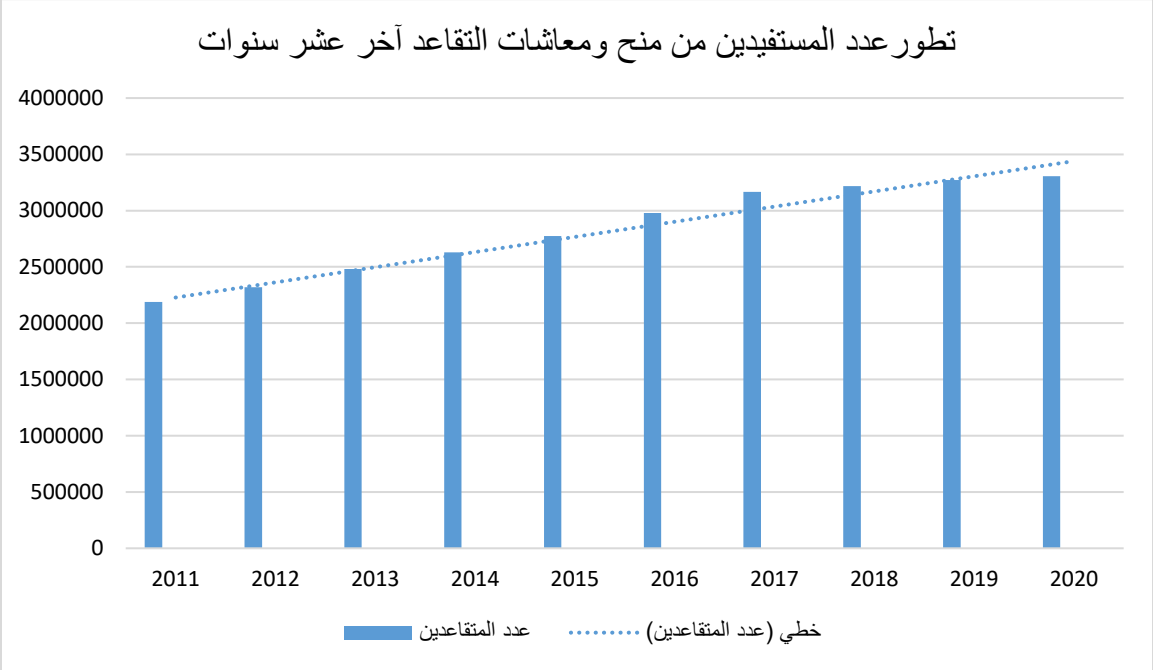

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول أعلاه

حسب الجدول وتمثيله البياني فإن عدد معاشات والمنح المقدمة للمتقاعدين في ازدياد، حيث ارتفع حجمها بالنصف خلال العشرية الاخيرة من 2.2 مليون إلى 3.3 مليون معاش ومنحة مقدمة، وشهدت السنوات 2016 – 2017 أعلى معدلات التقاعد كما انخفضت مؤخرا في السنوات 2019 –2020 بشكل طفيف نتيجة التعديلات التي اتخذتها الدولة.

حسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فإنه خلال الفترة الممتدة 1997 حتى 2016 ونتيجة لتطبيق أحكام الامر 97–13 (التقاعد النسبي والمسبق) فإنه قد استفاد حوالي 890 ألف متقاعد من تقاعد قبل استيفاء سن التقاعد العادي 60 سنة، أي بنسبة 52 بالمئة من العدد الكلي للمعاشات بتكلفة مالية سنوية تفوق 405 مليار دينار.[57]

[57] بوشعور رضية، إشكالية عجز صندوق التقاعد الوطني دراسة تحليلية، تلمسان، جامعة أبوبكر بلقايد، 2018، العدد02 ص50-75

ارتفاع أمل الحياة عند الجزائريين أدى إلى اتساع حجم الشيخوخة لدى السكان 9 بالمئة، وبالتالي عدد متقاعدين أكبر

ثالثا: تدني أسعار البترول

الشكل (9): يوضح مستويات اسعار البترول منذ 2011

المصدر:Prix du baril – Le cours officiel du pétrole ، https://prixdubaril.com/

ما يزال الاقتصاد الوطني رهينة التبعية للبترول، فيمثل النفط 93% من صادرات الجزائر حتى سن 2019، أي أن رهان الاقتصاد الوطني مرتبط كليا بمدى تغير اسعار البترول.

تشهد اسعار النفط عالميا منذ منتصف 2014 تغيرات مستمرة متدنية، فقد بلغت نصف سعرها الحقيقي من 110 دولار للبرميل جوان 2014 ليصل تحت 50 دولار فقط للبرميل سنة 2016.

يعتمد نظام التقاعد في تمويل معاشات المتقاعدين على حصيلة جباية بترولية مقدرة ب 3%، فتراجع اسعار البترول أثر بشكل سلبي على ميزانية الصندوق الوطني للتقاعد، الذي يعرف نموا بطيئا في إيراداته عكس النفقات، مما يجعله مستمر في عجزه.

رابعا: انخفاض المشتركين وتطور معدلات البطالة

ينتهج نظام التقاعد في الجزائر نظام الدفع أول بأول "التوزيع"، فمتقاعدو اليوم يتم تحصيل معاشاتهم من اسهامات المشتركين اليوم، فأي إخلال في توازن عدد المتقاعدين نسبيا بالمشتركين، يؤثر في ميزانية الصندوق.

يعرف العالم مؤخرا انخفاضا لحجم العمالة بالنسبة للسكان منذ ظهور التكنولوجيات الحديثة التي حلت محل العمال، فاختفت العديد من أنواع الاعمال والمناصب، حسب إحصائيات منظمة العمل الدولية فإن نسبة العمالة للسكان في عمر العمل (أكثر من 15 سن)، انخفضت من 62.5% سنة 1990 إلى 57.5% سنة 2019، ولتتأثر بشكل كبير بأزمة جائحة كورونا فتتناقص بشكل ملحوظ في وقت قصير جدا وتصل لأدنى مستوى 54.8%.

بالمقابل تشهد الجزائر منذ أمد مستويات عمالة دنيا بالنسبة للمعدل العالمي، وبطالة بمتوسط 10.9 بالمئة خلال العشرية الاخيرة فالجدول الاتي يوضح بعض الارقام:

الجدول 5: تطور معدلات العمالة والبطالة

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل العمالة %	36.0	37.4	39.0	36.4	37.1	37.8	36.9	36.8	37.4
معدل البطالة %	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4
معدل التأمين %	54.4	58.2	57.6	58.3	61.5	62.2	57.1	58.2	58.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، emploi et chomage، 2019، ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العمالة في الجزائر جد متواضع، فحجم العمالة بالنسبة للفئة النشطة التي من المفروض أنها في سن العمل وتمتلك القدرة عليه ضعيفة، فلا يكاد يتجاوز معدل العمالة الاربعين بالمئة، مما يخلق نقصا واضحا في عدد المشتركين بالضمان الاجتماعي وبالتالي موارد أقل لصندوق التقاعد.

بالمقابل توضح الارقام أن متوسط العمالة غير المؤمنة وغير المشتركة بالضمان الاجتماعي تفوق 41.6% وهي نسبة كبيرة، كان بالإمكان أن يقلل الصندوق الوطني للتقاعد عجزه بها. تأتي هذه النسبة نتيجة التهرب من تصريح العمال من طرف أرباب العمل وانتشار السوق الموازية.

فالعلاقة الديموغرافية بين المتقاعدين والمشتركين مهمة جدا لطبيعة نظام التقاعد بالتوزيع، والتي شهدت تدهورا ملحوظ، حيث لابد من 5 مشتركين لتمويل متقاعد واحد ولكن النسبة المتوفرة واقعا حاليا هي أقل من 3 مشتركين لكل متقاعد مما يتسبب في عجز الصندوق.

بالنسبة للبطالة فالأرقام لا تشير إلى معدلات مرتفعة جدا، ولكن واقع الارقام بالنسبة لسوق العمل والمشتركين يحكي خلاف ذلك مما يثير عدة تساؤلات واحتمالات، كما أنه وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، بلغت نسبة البطالة 14.2٪ من السكان في عام 2020، مقارنة بنسبة 11.4٪ في عام 2019، بسبب أزمة كوفيد-19. ووفقا للبنك الدولي، تبلغ البطالة أعلى مستوياتها بين الشباب والنساء والخريجين بسبب عدم تطابق المهارات في سوق العمل. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي في أبريل/نيسان 2021، فإن معدل البطالة سوف يبلغ 14.5٪ في عام 2021 و14.9٪ في عام 2022. وهناك أيضا اختلافات كبيرة بين الظروف المعيشية في المناطق الحضرية والريفية. ولا يزال عدم الاستقرار الذي تسببه الجماعات المتطرفة على حدود الجزائر يشكل عامل خطر.

خامسا: الاقتصاد غير الرسمي والتهرب من التصريح

يمثل الجدول التالي تطور حجم الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي في الجزائر في الفترة 2010 -2018

الجدول 6: تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة %	42.79	45.10	42.19	40.78	43.97	53.13	51.92	47.73	47.8

المصدر: حساين اسماء ، ساهد عبد القادر ، حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر -دراسة قياسية- خلال الفترة 1990 – 2018 مجلة أبحاث اقتصادية وادارية 430 -411 ص، 0202:السنة، 02:العــدد، 41 المجلد

الاقتصاد غير الرسمي الموازي أو اقتصاد الظل فه ولا يشمل الانشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الانشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت السلطات الضريبية عنها

في الجزائر يشكل أعقد المشاكل الاقتصادية حيث يمثل النصف حسب الاحصائيات كما ه وموضح في الجدول، وهي نسبة ضخمة ومعضلة يجب حلها حيث يؤدي هذا الاقتصاد الموازي إلى منافسة غير عادلة وعدة مشاكل أخرى ولا يشترك العامل عادة فيه بالضمان الاجتماعي مما يخلق عدم التوازن للصندوق.

المطلب الثالث: التدابير التي انتهجتها الدولة لامتصاص الخسائر وتدارك العجز

في ظل هذا العجز المستمر للصندوق الوطني للتقاعد، حاولت الدولة الجزائرية استعمال عدة طرق لامتصاص الخسائر ومحاولة إعادة الصندوق للتوازن المالي المطلوب منه، وهذا في ظل أوضاع اقتصادية متدهورة، تمثلت هذه الطرق في "إصلاحات"، « Reform » مست نظام التقاعد وقواعده في عدة مناسبات وبشكل رئيس في قانون 16-15.

ونتيجة للأسباب التي أدت لعجز الصندوق الوطني للتقاعد والتي تم ذكرها خلال الفصل السابق من تضاعف نفقات الصندوق على حساب الايرادات، تطور حجم المعاشات، انخفاض المشتركين وارتفاع معدلات البطالة، وبشكل اساسي ومنبع المشكل الاقتصادي تقلبات اسعار النفط واتخاذها قيما دنيا. كل هذه الاسباب تعرف وضعية الصندوق الحالية المتمثلة في العجز، أدت الدولة إلى اتخاذ تدابير لتدارك العجز.

أولا: إصلاحات نظام التقاعد ومضمون القانون 16-15 [58]

- الإبقاء على السن الادنى للتقاعد 60 سن للرجال و55 سنة للنساء، وتطبيق هذه السن ابتداء من أول يناير 2019.

[58] مرجع سابق, مادني عبد الباقي

- حق مواصلة العمال لنشاطهم بعد تجاوز السن الادنى للتقاعد 60 سنة في حدود خمس سنوات، للرفع من مبلغ معاشهم، بعد اعتماد سنوات إضافية بعنوان تقاعدهم، لا يمكن خلال هذه المدة للهيئة المستخدمة إحالته إلى التقاعد.
- إلغاء التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن المؤسسين بموجب المادة 2 من الامر 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997.
- استفادة العمال الذين يشغلون مناصب "جد شاقـة" من التقاعد قبل سن الستين 60 سنة، بعد قضاء فترة دنيا في هذا المنصب. يتم تحديد قائمة المناصب المعنية والأعمار المناسبة لها وكذا الفترة الدنيا الواجب قضاؤها في هذه المناصب عن طريق التنظيم. (لم يتم صدور أي قائمة لحد الساعة).
- بطلب منهم يمكن للعمال الذين يمارسون وظائف ذات التأهيل العالي والمهن ذات التأهيل النادر الاستفادة من تمديد سن تقاعدهم.

"وتحدد قائمة هذه الوظائف والمهن، وكذا شروط كيفيات تخويل الحق في تمديد سن التقاعد والقواعد الخاصة بتصفية المعاش المتعلقة بها عن طريق التنظيم"[59]

- مبدأ المصادر الاضافية لتمويل التقاعد: *"المادة 6 من قانون 16-15: يمكن رفع تمويل نفقات التقاعد المنصوص عليها في المادة 48 أعلاه بمصادر إضافية طبقا للتشريع المعمول به"*[60].
- تحديد فترة انتقالية للتقاعد دون شرط السن مدتها سنتان يمكن منح معاش التقاعد مع الانتفاع الفوري، إذا كان العامل الاجير قد أتم مدة عمل فعلي نتج عنها دفع اشتراكات تعادل اثنين وثلاثين 32 سنة على الاقل كما يلي:

ثمان وخمسون 58 سنة في2017

تسع وخمسون 59 سنة في 2018

تكون الاستفادة من معاش التقاعد بطلب من العامل الاجير دون سواه.

[59] نفس المرجع

[60] المادة 6 قانون 16-15 الجريدة الرسمية العدد 78 31ديسمبر 2016

ثانيا: إجراءات وآليات أخرى استعملتها الدولة لتدارك العجز

- رفع معدل الاشتراك للتقاعد عدة مرات

السنوات	1985	1991	1998	1999	2000	2006
نسبة الاشتراك	%7	%11	%12.5	%14	%16	%17.25

المصدر: نـوال أقاسـم، إصـلاح نظـام التقاعـد في الجزائر على ضـوء التغيـرات الاقتصـادية الحاليـة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ص 172

- إنشاء الصندوق لاحتياطات للتقاعد FNRR

تم إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد سنة 2006 والذي يتم تمويله على اساس 2% من ناتج الجباية البترولية سنويا وتم رفع هذه النسبة إلى 3% ابتداء من 2012 بموجب نص المادة 89 من قانون المالية 2012.

- التضامن بين الصناديق[61]

اللجوء إلى آلية التضامن بين الصناديق لامتصاص العجز من خلال الفوائض التي سجلتها كما حدث في سنتي 2015 – 2016 خاصة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS.

- مساهمة ميزانية الدولة

عبر قوانين المالية للجزائر الصادرة كل سنيتم تخصيص أغلفة مالي للصندوق في الآونة الاخيرة لامتصاص العجز ففي قانون المالية 2018 تم تخصيص 500 مليار دينار لتمويل الصندوق وتدارك العجز حسب المادة 110 كما خصصت قيمة 700 مليار دينار جانفي 2020.

- القرض من طرف صندوق الاستثمار الوطني[62]

[61] مرجع سابق, مادني عبد الباقي
[62] مرجع سابق, الشروق أونلاين

استفاد الصندوق من قرض من طرف الصندوق الوطني للاستثمار FNI ب 600 مليار دينار لسنة 2019 بموجب الاتفاقية الموقعة بين الطرفين.

- استحداث ضريبة على الموارد المستهلكة موجهة لتمويل الصندوق[63]

تم تحديد مساهمة تضامنية على شكل رسم جمركي على عمليات استيراد البضاعة الموجهة للاستهلاك مقدرة ب 1% سنة 2018 ليتم رفعها ل2% سنة 2020 مما يمكن الصندوق من استفادة ورفع من إيراداته بقيمة مقدرة ب 35 مليار دينار سنويا.

- آليات في قطاع التشغيل

في سياق محارب البطالة، الرفع من عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي، وتعزيز الاقتصاد الوطني تتخذ الدولة سياسات وطنية لتشجيع الشباب على العمل وأرباب العمل على الاستثمار باستحداث أمثال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، الوكالة الوطنية لدعم القروض لتسيير القرض المصغر ANGEM، وزارة منتدبة لدى الوزير الاول مكلفة بالمؤسسات المصغرة ومرافقتها، سياسات لتشجيع العمال خارج الاقتصاد الرسمي والعمال لدى أنفسهم بالتصريح والاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي...

[63]مرجع سابق, سليمان ملوكة

خاتمة الفصل

ظهرت الأنظمة الاجتماعية وأنظمة المعاشات الاولى في العالم في أوروبا وتطورت بشكل لافت خلال الثروة الصناعية، ولأن أوروبا كانت استعمارية فإن سياستها التنظيمية نقلتها لمستعمراتها، فكان للجزائر نصيب من موروث من بقايا الانظمة والتنظيمات التي كانت فرنسا تنتهجها خلال استعمارها للجزائر، من هذه الانظمة خطط معاشات كانت متنوعة ومختلفة باختلاف مجالات العمل، حتى كان من الصعب إدارتها وتقنينها على شرف الدولة الجزائرية الحديثة، فكان لزاما توحيدها تحت لواء نظام موحد. ففي سنة 1983 أنشئ أول قانون ونظام للتقاعد موحدا للمزايا والاهداف، تحت إشراف إدارة مركزية تمثلت في صندوق واحد "الصندوق الوطني للتقاعد"، تمثلت مهامه بشكل اساسي في حماية المسنين المتقاعدين من مخاطر الشيخوخة، بجانب وتحت نظام الحماية الاجتماعي التابع لهيئة الضمان الاجتماعي التي تتكفل بالتأمين لكل المخاطر الاجتماعية التي نص عليها دستور منظمة العمل الدولية، وتحت إشراف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

يرتكز نظام التقاعد في جزائر في تمويله على التوزيع، فمتقاعدو اليوم يتم توفير معاشاتهم من اشتراكات العمال لنفس الفترة، وهو إلزامي ومحدد للمزايا بقواعده إذ أن معاش المتقاعد معرف في كيفية حسابه، وحده الاقصى والادنى، ويتميز بسخاءه وتغطيته الواسعة. ويتوفر على عد أشكال من التقاعد، (العادي، المسبق، دون شرط السن، النسبي)، فبرغم من إلغاء بعض منها لأسباب اقتصادية لكنها من إرث وتجربة النظام فبالإمكان العودة لاحقا لها عندا تتسنى الظروف لذلك.

وبإسقاط ومقاربة نظام التقاعد الجزائري لنموذج البنك العالمي ومنظمة العمل الدولية المتعدد الركائز، نجد بأن نظام الجزائر يرتكز بشكل اساسي على الركيزة 1، العمومية الالزامية القائمة الاشتراكات، ولا يحتوي على الركيزة 2 الخاصة الالزامية، ولكنه يوفر تقاعدا تكميليا في صور الركيزة 3 ولو بشكل ضعيف وغير فعال في الوقت الراهن، كما أن الركيزة 0 غير القائمة على الاشتراكات والموجهة اساسا إلى الفئات الهشة، لا تنتمي إلى نفس الجهة الادارية المسؤولة على التقاعد ولكن يمكن اعتبارها ضمن نظام التقاعد لتوفيرها معاشا محددا دوريا للفئات المحددة.

تبلور وتشكل نظام التقاعد الحالي في الجزائر بالمرور على عدة تجارب وتطورات حسب الاوضاع الاقتصادية والديموغرافية، من أهمها فترة عرفت بالإصلاحات الهيكلية بإيعاز من منظمات عالمية، نتيجة أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة، تمخض عن هذه التعديلات مظاهر عديدة كتسريح الاف العمال وغلق العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية، مما وجب على الدولة إيجاد حلول في مجال الضمان الاجتماعي، تمثلت وبشكل اساسي في ظهور عدة أشكال للتقاعد، وقواعد جديدة عبر عدة مراسيم وأوامر.

يمر الصندوق الوطني للتقاعد بفترة عجز منذ 2013 متمثلة في كبر حجم نفقاته على حساب الايرادات، كما تتجلى في الضعف والتراجع عن التثمينات السنوية، وهذا نتيجة لعدة اسباب منها وبشكل اساسي في تدني اسعار النفط التي أثرت على اقتصاد البلاد ككل، فعائدات النفط تمثل جل الايرادات الدولة، مما أثرت على سوق العمل، البطالة، ونم والاقتصاد الموازي، الذين يؤثرون بشكل سلبي في تطور عدد المشتركين وبالتالي إيرادات أقل للصندوق. تحاول الدولة جاهدة لتدارك عجز الصندوق بخلق آليات جديدة لتمويله أحيانا عن طريق مساهمات الخزينة العمومية، أو استحداث رسم جمركي موجه لتمويل الصندوق، كما ألغي التقاعد دون شرط السن والتقاعد النسبي إذ يظهر أنه من اسباب عجز الصندوق، ورغم تناقص نم والنفقات لكن العجز متواصل في نموه مما يترك لدولة في مواجهة سوق العمل والاقتصاد الموازي للرفع من عدد المشتركين كحل وحيد. في هذا الصدد يقترح المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي CNESEجملة من المعايير تمثلت في[64]:

- تنظيم القطاع غير الرسمي وفرض عقوبات صارمة ضد أرباب العمل الذين لا يصرحون بعمالهم؛
- القيام بترشيد النفقات من خلال استعمال عقلاني للموارد مع تفعيل آليات جديدة للرقابة والمحاسبة؛
- تطوير الرقمنة والمعلوماتية لتحسين الخدمات وتفادي البيروقراطية وعدم النجاعة في التسيير؛
- محاولة القضاء على البطالة والرفع من نسبة التوظيف من أجل خلق موارد مالية إضافية؛
- رسم سياسة فعالة لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية بالشكل الذي يحقق أعلى منفعة اقتصادية.

[64] أ.قادم فاطمة ، "الاليات المعتمدة لإعادة الاستقرار لصندوق الوطني للتقاعد" مجلة البحوث والدراسات التجارية ، مجلد 4 ، عدد 1 مارس 2020 ، ص148 – 149 .

الفصل الثالث:

أثر الأزمة الاقتصادية الحالية في الجزائر على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمتقاعدين – دراسة حالة الأساتذة المتقاعدون–

تمهيد

كما رأينا في الفصل السابق المؤثرات والمتغيرات الاقتصادية الديموغرافية التي أدت لعجز صندوق التقاعد الوطني الجزائري، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تأثير بعض من المتغيرات الكلية الاقتصادية على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي لدى المتقاعدين بعد التوضيح النظري لمؤشرات قياس القدرة الشرائية والمستوى المعيشي وترابطها مع نظام التقاعد.

كما سنخصص جزءا مهما من هذا الفصل لدراسة ميدانية لعينة من المتقاعدين نحكم من خلالها على تأثير الوضعية والأزمة الاقتصادية الحالية في الجزائر على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي لدى المتقاعدين.

الفصل الثالث: أثر الازمة الاقتصادية الحالية في الجزائر على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمتقاعدين –دراسة حالة الأساتذة المتقاعدون–

المبحث الأول: المستوى المعيشي والقدرة الشرائية كمعيار تقييم لأنظمة التقاعد

المطلب الأول: عموميات حول المستوى المعيشي والقدرة الشرائية

أولا: تعريفات[65]

المستوى المعيشي

عرف مستوى المعيشة وفق تقرير لجنة خبراء من الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، واليونيسكو، ومنظمة الاغذية والتغذية في تقرير صدر سنة 1954 بأنه مستوى إشباع الاحتياجات المتحقق في فترة معينة كنتيجة لانسياب السلع والخدمات التي ينعم بها السكان في نفس الفترة، ويمكن وصفها بفيض الرفاهية المستلم من قبل السكان في زمن معين.

وقد توصلت اللجنة إلى أن أفضل اسلوب لقياس المستوى المعيشي دوليا من خلال قياس أوجه أو مكونات محددة منفصلة الوضع الشامل للحياة، قابلة للقياس الكمي وتعكس الاهداف الدولية، واقترحت اللجنة تسع مكونات وهي: الصحة، استهلاك التغذية، التعليم، العمالة وظروف العمل، السكن، الضمان الاجتماعي، الملبس، الترفيه والحرية الانسانية

المستوى المعيشي حالة من الرفاه الاقتصادي أو الفقر في مجتمع ما لفترة محددة ويتعلق بعدة أبعاد، فيتعلق بقدرة الفرد على الكسب والتملك، حجم الاستهلاك، كما يعني التمكن والقدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية من الصحة، التربية، التغذية، وتظهر صلابة المستوى المعيشي بالقدرة على مقاومة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في المجتمع.

[65] فتيحة مزرشي، "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة الجزائر-" أطروحة دوكتورا، علوم اقتصادية، جامعة سطيف 1، 2018.ص 62-160

القدرة الشرائية

"عرفت القدرة الشرائية في الموسوعة الاقتصادية على أنها مصطلح يعبر عن كمية من السلع والخدمات التي يسمح مبلغ محدد من المال بشرائها"

فهي قيمة العملة المعبر عنها بعدد السلع أو الخدمات التي يمكن لوحدة واحدة من المال شراؤها.

في قاموس كامبريدج يتم تعريف القدرة الشرائية بمقياس لمقدار ما يمكن أن تشتريه وحدة واحدة من عملة معينة في وقت معين.

ثانيا: محددات مستوى المعيشة[66]

تختلف مستويات معيشة السكان من بلد لآخر، ومن منطقة لأخرى، ومن فئة اجتماعية لأخرى لأسباب نظامية متعلقة بالوضعيات والسياسات المختلفة للدولة وأسباب غير نظامية متعلقة بالفرد والاسرة

1. المحددات الدولية

هي المتغيرات الدولية التي تؤثر في مستويات المعيشة لدى السكان باختلاف الدول وهي:

- التقسيم الدولي للعمل وتخصص بعض الدول بصناعات معينة وأكثر إنتاجية من غيرها؛
- برامج التصحيح الهيكلي التي تمت بإيعاز من المنظمات الدولية بهدف إصلاح الانظمة الاقتصادية للدول الي تعاني خسائر اقتصادية أدت إلى آثار سلبية على مستوى المعيشي للأفراد وتقسيم للمجتمع.

2. المحددات الوطنية

- الثروات الطبيعية التي تعتبر المورد الاساسي للكثير من الدول لتكوين رأسمال استثماري؛
- سياسات الدولة الممنهجة كسياسة الأجور وسياسات الدعم وكيفية عمل النظام والضمان الاجتماعي؛

[66] نفس المرجع

- التضخم يؤثر بشكل مباشر في القدرة الشرائية وارتفاع الاسعار والقدرة الانتاجية مما يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي؛
- الوضع الامني والعسكري: فعدم الاستقرار وانخفاض الامن يؤدي إلى تردي الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي مستوى معيشي أدنى؛
- النظام السياسي يؤثر بشكل سلبي خاصة في البلدان التي تنتهج الدكتاتورية لصالح النخبة الحاكمة مما يؤدي إلى تنافر المجتمع من الاستثمار والعمل وعدم الاستقرار.

3. المحددات فردية

- الدخل الفردي وهو المحدد الأهم والمصدر الرئيسي لإشباع حاجيات الفرد وتعزيز قدرته الشرائية وبالتالي مستوى معيشي أكبر؛
- توافر شبكات الامان الاجتماعي من جمعيات وتكتلات شعبية تقف ندا ضد الصدمات الاقتصادية والاجتماعية وتحمي الافراد من جميع أنواع المخاطر؛
- مكان الاقامة يعتبر من محددات المستوى المعيشي فتختلف مستويات المعيشة من الحضر إلى الريف ومن مدن لأخرى؛
- الخصوبة: تنخفض مستوى المعيشة كلما ارتفع عدد أفراد الاسرة وازداد معدل الاعالة فيها؛
- النظرة الفردية لمستوى المعيشة فالرضا والفقر ظاهرة فردية ذات اسباب ذاتية تختلف من شخص لآخر؛
- الثقافة الاستهلاكية: وتختلف من مجتمع لآخر ومن فرد لآخر فكسب السيارة من مظاهر البذخ لدى مجتمعات كما تعتبر وسيلة اساسية لابد منها لدى مجتمعات أخرى.

ثالثا: حدود مستوى المعيشة

عندما نتحدث عن المستوى المعيشي لدى فئة من المجتمع أو فرد ما فنميز بين الضدين من ارتفاع للمستوى المعيشي حتى حدود الرفاه والبذخ أو انخفاض المستوى المعيشي حتى حدود الفقر

1. الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية، ونتيجة لذلك لا يوجد إجماع لماهية الفقر والمستوى الحقيقي له.

فالفقر يمكن أن يكون مطلقا يفسر الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان الوصول إلى إشباع الحاجات الاساسية، أو الانفاق على مجموع السلع الغذائية وغير الغذائية. كما قد يكون الفقر نسبيا يتمثل في عدم القدرة على تحقيق مستوا معين للمعيشة الذي يمثل الحد الادنى المقبول لدى مجتمع ما في فترة معينة.

2. الرفاهية الاقتصادية

الرفاهية تمثل الرقي في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد، فهي مفهوم شامل يرتبط بالشعور بالرضا والارتياح النفسي الناجم عن إشباع الرغبات المادية والمعنوية وترتبط الرفاهية بالسعاد ورغد العيش.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس مستوى المعيشة[67]

أولا: المؤشرات الاقتصادية

1. نصيب الفرد من الدخل

يعتبر الاقتصاديون أن نصيب الفرد من الدخل مؤشرا هاما لقياس المستوى المعيشي من الفقر إلى الرفاهية للشعوب، ومعيار للتمييز بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ويدور الجدل حول الحد الفاصل من الدخل الذي يميز التقدم عن التخلف، ليتفق الاقتصاديون بأنه يتمثل في ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد الحد الادنى من ضروريات الحياة (حد الكفاف). هذا وينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة، وتزداد فجوة التخلف التي تفصل شعوب العالم الغني عن العالم الفقير، حيث تزداد الهوة بين معادل الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعا، فبعد أن كانت حصة دخل أفقر 20 % من الدول النامية تعادل 1/30 من دخل أغنى 20% من الدول المتقدمة في سنة 1960، أصبحت هذه الحصة تعادل حوالي 1/90 في سنة 2008.

[67] نفس المرجع

اقترح البنك الدولي في تقريره حول التنمية للفترة 1998-1999 تقسيما للدول حسب نصيب الفرد من الدخل القومي، وميزها في أربع مجموعات هي:

الدول ذات الدخل الضعيف (أقل من 785 دولار سنويا)؛

الدول ذات الدخل المتوسط: الشطر الادنى (بين 786 و3125 دولار سنويا)؛

الدول ذات الدخل المتوسط: الشطر الاعلى (بين 3126 و9655 دولار سنويا)؛

الدول ذات الدخل المرتفع (أكثر من 9656 دولار سنويا).

ومن المقاييس الممكنة للدخل نجد:

- الدخل الوطني " القومي": وهو عبارة عن مجموع القيم الصافية لكميات الانتاج السنوي للسكان من السلع والخدمات المتحققة من تفاعل عنصري العمل وراس المال مع عناصر الانتاج الاخرى، وينبغي استبعاد المنتجات الوسيطة التي تنتج في إحدى المراحل وتستعمل ثانية في إنتاج سلع أخرى.
- الدخل الوطني الاجمالي: ويعرف بأنه *"مجموع الناتج الاقتصادي الوطني الاجمالي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، بغرض إشباع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع"*
- الناتج المحلي الاجمالي: وهو القيمة الإسمية بالأسعار الجارية أو الحقيقية (بالأسعار الثابتة) للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد ما، والخاضعة للتبادل في الاسواق وفق التشريعات المعتمدة بغض النظر ما إذا تم هذا الناتج في الداخل أو في الخارج.

يؤثر متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي على المستوى المعيشي للأفراد تأثيرا مباشرا، فإذا ارتفع معدل دخل الفرد ارتفع معه المستوى المعيشي، ذلك أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل يساعده على اقتناء السلع الاساسية والكمالية والخدمات الضرورية والثانوية والتمتع بأوقات الفراغ والترويح، والتمتع بقسط

من الرفاهية التي تشير إلى ارتفاع مستواه المعيشي، بينما يحصل العكس إذا ما انخفض نصيب الفرد من الدخل.

2. الاستهلاك

يعرف الاستهلاك بأنه الجزء المقتطع من الدخل الكلي الذي يتم إنفاقه على السلع والخدمات لغاية إشباع الحاجات والرغبات لدى الاعوان الاقتصاديين، سواء كانوا أفراد مستهلكين نهائيين أو مؤسسات إنتاجية، أو هيئات رسمية أو شبه رسمية، ويعتبر الاستهلاك المحرك الرئيسي للعملية الانتاجية.

فللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي، وفي تحريك العجلة الاقتصادية إذ أن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

في هذا الإطار يمكن التمييز بين مؤشرات الاستهلاك التالية:

- **الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسر من جميع التكاليف الممكنة؛**
- **متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية:** مقدار ما تنفقه الاسرة من دخلها على شراء السلع والخدمات المختلفة المتاحة في المجتمع، وذلك لغرض الاستهلاك؛
- **مؤشر ميزانية الغذاء :** يقوم هذا المؤشر على اساس سلة مواد غذائية خاصة بنظام غذائي نموذجي، بحيث تتضمن سعرات حرارية ضرورية للجسم، على أن تقيم تلك السلة نقدا وبأقل تكلفة؛
- **مؤشر الحاجات الأساسية:** الذي يمكن التعبير عنه بالقدرة على تلبية الحاجات الاساسية للإنسان من الغذاء، اللباس، السكن، الخدمات الصحية والتعليمية.

3. التفاوت في توزيع الدخل والانفاق

إن التفاوت في توزيع الدخل ظاهرة ومشكلة اقتصادية اجتماعية تعاني منها جميع الدول من المتقدمة منها والنامية، حيث أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني لا يعكس الواقع الحقيقي، خصوصا مع الرأسمالية الحالية التي من مظاهرها التفاوت الصارخ بين مداخيل الافراد ومع التفاوت الواضح بين مداخيل كل الوظائف المختلفة.

توزيع الدخل يقصد به تحديد حصة كل عنصر إنتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل واسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله.

أظهرت الازمة الاقتصادية لسنة 1929 المسماة بالكساد الكبير أن نم والارباح ب 62% ما بين سنوات 1923 و1929 أسرع بكثير من نمو الاجور 26% فقط في نفس الفترة ما أدى إلى ظهور مشكلة التفاوت في توزيع الدخول في الدراسات الاقتصادية.

يرجع هذا التفاوت في الدخول إلى اختلاف طرق كسبه وعدة عوامل أخرى منها:

- العمل: اختلاف القدرات والمهارات ونوع الوظيفة وكثافة العمل فيها يحدد قيمة الدخل
- الملكية أو الثروة: الادخار، الارث والمجازفة المالية عوامل تؤثر في عدم مساواة توزيع رأس المال.
- الفرص: تختلف فرص الاشخاص باختلاف بيئته المولود فيها واختلاف عناصرها من فقر، ثقافة.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية

1. المؤشرات الاجتماعية

تساهم التنمية البشرية في تعزيز النمو والرفع من المستوى المعيشي للشعوب من خلال تحديث ومواكبة الخدمات الاجتماعية للتطور وتحسين وضعيتها من الصحة والتعليم، الرعاية والتغذية الجيدة، الحصول على الماء النقي والصرف الصحي له آثار هام في تحسين المستوى المعيشي للأفراد. نذكر من هذه المؤشرات الاجتماعية:

- التعليم

يعتبر التعليم أفضل وسيلة للأفراد من أجل تحسين مستواهم الثقافي الاجتماعي ولقياس جودة التعليم وانتشاره توجد بعض المؤشرات منها: نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، نسب التسرب المدرسي، متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس.....

- الصحة

تعتبر الصحة ركنا أساسيا لتحقيق المستوى المعيشي اللائق فهي العامل الاولي الذي يرتكز عليه النشاط الانساني، فالتمتع بالصحة الجيدة لا يعني فقط غياب المرض كما تعرفه منظمة الصحة العالمية OMS بل يتعدى ليشمل حالة كلية من الرفاه للصحة المادية، الجسمية، العقلية، النفسية والاجتماعية للأفراد. ويمكن قياس المستوى الصحي عبر عدة مؤشرات منها: توقع الحياة عند الولادة، معدل الامل في الحياة، معدل الوفيات....

- السكن والمياه المؤمنة والصرف الصحي

يمثل السكن حاجة من الحاجات الاساسية للإنسان، والظروف الحسنة للإسكان تعكس المستوى المعيشي للأفراد ويمكن قياس مستوى الاسكان عبر توفر السكن وملكيته لدى العائلات، والكثافة السكانية في مساحات معينة، توفر خدمات الماء والصرف الصحي والكهرباء.....

2. المؤشرات الديموغرافية

بالإضافة إلى المؤشرات الاجتماعية لقياس مستوى المعيشة توجد مؤشرات ديموغرافية تعكس درجة التطور الاقتصادي الاجتماعي للدول والمستوى المعيشي لدى مواطنيها منها:

- حجم السكان: نلاحظ بالنسبة للأسر الفقيرة ارتفاع عدد أفرادها؛
- نسبة العمالة والشيخوخة؛
- نسبة الاعالة العمرية: نسبة إجمالي المعالين إلى الافراد المنتجين الذين يعملون من أجل إعالتهم.

المطلب الثالث: المستوى المعيشي ونظام التقاعد[68]

الهدف الرئيسي لأي نظام تقاعد هـ وضمان مستوى كافٍ من الدخل يضمن للمتقاعدين مستوى معيشيًا أقرب إلى ذلك قبل ترك العمل. يعتبر الحفاظ على مستوى الموارد ومستوى المعيشة المعيار الرئيسي الاول لتقييم أنظمة المعاشات التقاعدية.

[68] Salhi tarek 50-54

في الواقع، يجب أن يضمن التقاعد، باعتباره راتبًا اجتماعيًا مؤجلًا، مستوى معيشيًا كافيًا. يمكن أن يكون هذا الاكتفاء:

– مطلق، يتم قياسه والحصول عليه مقابل مبلغ معين من المعاش؛

– نسبي، يُبحث عنه بالمقارنة مع فئات أخرى من السكان. إن مفهوم معدل الاستبدال ه والذي يسمح لنا بتحليل هذا المعيار.

أولا: المستوى المعيشي المطلق

إن مبلغ المعاش التقاعدي الذي يوفره نظام المعاشات التقاعدية كافٍ من حيث القيمة المطلقة إذا اعتُبر أنه كبير. وهناك مفهومان ممكنان لمنح المتقاعدين مبلغًا تقاعديًا كافيًا بالقيمة المطلقة، وهما استحقاقات المبلغ الاجمالي والمزايا التفاضلية. الاول يضمن الحد الادنى من الكفاف ويهدف إلى "تحرير الانسان من الحاجة"، من طبيعة بيفريدج، ويسمح للأفراد بتحرير أنفسهم من التهميش والتبعية. والثاني مرتبط بالمنطق المساهم، يعتمد على انتماء الفرد إلى مخطط مهني ذو طبيعة اشتراكية والذي من شأنه أن يوفر تقاعدًا إضافيًا يتجاوز هذا الحد الادنى الذي تم الحصول عليه.

من الممكن الحصول على فكرة عن مستوى معيشة المتقاعدين من مبلغ المعاش التقاعدي الذي يتلقونه، يمكن أن توفر هذه القراءة فقط مقياسا تقريبيًا لمستويات معيشة المتقاعدين. هذا هو أولا وقبل كل شيء متوسط لا يمكن أن يعكس التفاوتات في الدخل بين المتقاعدين.

مبلغ المعاش التقاعدي يجعل من الممكن الحصول على سلة معينة من السلع. هذا يعطي فكرة عن مستوى المعاشات ككل أو حسب الفئة. تظل هذه الفكرة غامضة، وعند تأسيسها إحصائيًا، فإنها ستعكس فقط وهم المتوسط ، والذي لا يمكن بأي حال من الاحوال أن يعكس التفاوت الكبير في دخل المتقاعدين. إن الفهم الافضل لما يسمى بمستوى الدخل الكافي هو أكثر مسألة تتعلق بمفهوم مستوى المعيشة النسبي.

ثانيا: المستوى المعيشي النسبي

بدلاً من مبلغ معين من المعاش التقاعدي، قد يكون الهدف من نظام المعاشات التقاعدية هـ وضمان مستوى من المعاش للمتقاعدين يتناسب مع مستوى المعيشة السابق أو فيما يتعلق بمستوى معيشة العاملين. لذلك نحن نفكر من حيث معدل الاستبدال.

في الواقع، يظل معدل الاستبدال وسيلة فعالة لقياس مستوى المعيشة النسبي. هذا المعدل، يقارن مبلغ المعاش التقاعدي المتلقي بالدخل المهني.

يرتبط معدل الاستبدال بمبلغ التقاعد المستلم من قبل المتقاعدين بالدخل المهني سواء من الاصول في نفس الفترة أو المتقاعدين عندما كانوا نشطين. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن استخدام معدلات استبدال متعددة لتقدير مبلغ استحقاق التقاعد منها:

- معدل الاستبدال الفوري

يجعل من الممكن مقارنة مستوى معيشة المتقاعدين مع مستوى معيشة العاملين لنفس الفترة. على سبيل المثال، بالنسبة للموظفين، سيكون هذا المعدل مساويًا لـ

معدل الاستبدال الفوري = متوسط معاش المتقاعدين \ متوسط أجر النشطين

- معدل الاستبدال بالنسبة للدخل السابق

يقيس هذا المعدل التغير في مستوى معيشة المؤمن عليه مقارنة براتبه الاخير أو مقارنته بمستوى حياته المهنية بالكامل، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

معدل الاستبدال بالنسبة للدخل السابق = قيمة معاش التقاعد \ متوسط أو آخر أجر قبل التقاعد

يمكننا من خلال هذه النسب السابقة الحكم على التغير في المستوى المعيشي للمتقاعدين من جهة وسخاء النظام التقاعدي من جهة أخرى ومدى صلابته واستدامته أمام الازمات المالية والاقتصادية.

المبحث الثاني: تشخيص لواقع المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في المستوى المعيشي والقدرة الشرائية في الجزائر

يتميز السياق الاقتصادي الاجتماعي الحالي للجزائر بعدم الاستقرار نتيجة انهيار وتدني اسعار البترول بوصفه المصدر الرئيسي للدخل الوطني منذ 2014 ليصل مستوياته الادنى بحلول سن 2020 نتيجة للأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم بسبب الاغلاق الكلي للاقتصاديات والكبح المتواصل لها، في سبيل التباعد الاجتماعي لمحاربة جائحة كورونا COVID-19. ونتيجة للأزمة والانغلاق السياسي التي شهدتها البلاد سن 2019، كلها اسباب أدت إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

سوف نحاول أن نشخص هذه الازمة بتناول عد مؤشرات اقتصادية وتحليل واقعها من الجزائر.

أولا: التضخم

يعرف التضخم بأنه التدني في القدرة الشرائية للوحدة النقدية مقابل ارتفاع اسعار السلع والخدمات وازدياد حجم السيولة النقدية بدون زيادة في الانتاج.

يؤدي التضخم الحقيقي إذا ما لم يتم علاجه إلى ضعف القدرة الشرائية عند المواطنين مما يؤثر على المستوى المعيشي لهم في الامد الطويل. فيؤثر بشكل مباشر على الدخل عبر معادلة الدخل الحقيقي:

الدخل الحقيقي = الدخل الاسمي (النقدي) \ المستوى العام الأسعار[69]

"قد تضطر الجزائر، التي غرقت في ركود خطير، بسبب تفاقم الازمة الصحية والانخفاض الحاد في اسعار النفط، إلى اللجوء إلى الدين الخارجي. وبلغ معدل التضخم 2.4٪ في عام 2020. ويتوقع صندوق النقد الدولي زيادة في التضخم في عام 2021 (4.9٪) و2022 (6٪)".

[69] مرجع سابق فتيحة مزارشي، ص137

الشكل 10: تطور معدلات التضخم في الجزائر

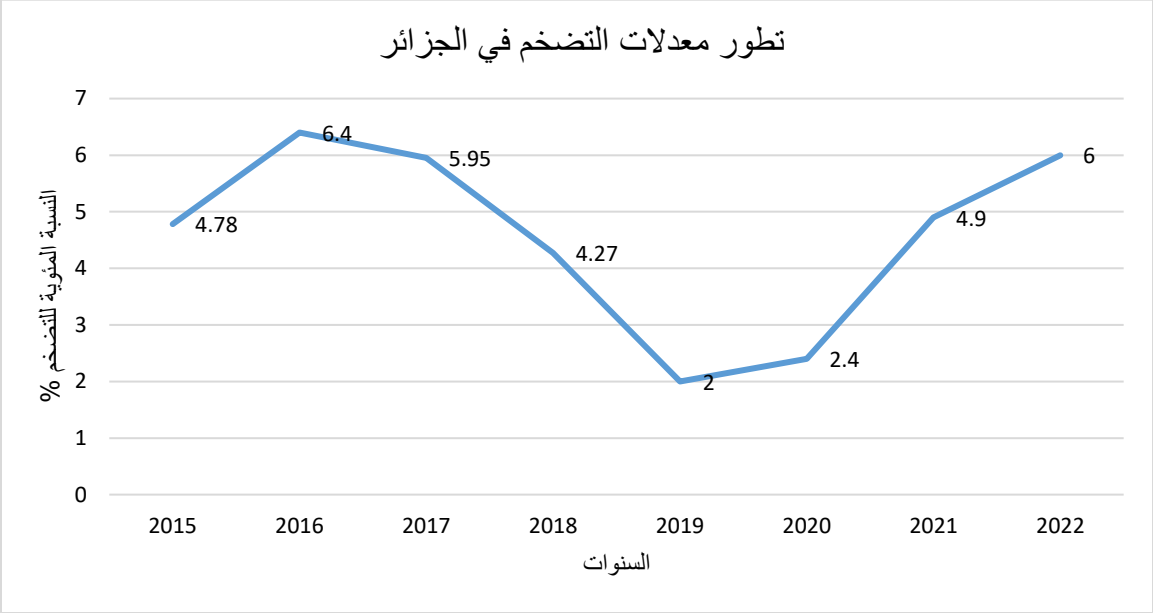

المصدر: من إعداد الطالب حسب معطيات موقع الوطني للإحصائيات ons.dz

نلاحظ معدلات تضخم مرتفعة سنويا في الجزائر ورغم تدني النسبة لسنة 2019 لكنها تبقى نسب مضرة للعملة وقيمتها، فبالتالي يشهد الواقع الجزائري ارتفاعا مستمرا لأسعار مختلف السلع والخدمات مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.

ثانيا: سعر الصرف وقيمة الدينار الجزائري

يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية، أو عدد وحدات العملة الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.

بلغ سعر صرف الدينار خلال شهر فبراير 2021، مستوى 132 ديناراً مقابل الدولار، و161 ديناراً مقابل اليورو، بحسب بيانات بنك الجزائر المركزي، فيما خسرت العملة أكثر من أربعة دنانير أمام الدولار مطلع أبريل 2020 مع بداية الازمة الصحية، إذ بلغ سعر الصرف 127.02 دينار للدولار بعدما كان عند 123،

وكذلك قفزت العملة الاوروبية "اليورو" من 135 ديناراً خلال مارس (آذار) الماضي، إلى 137 ديناراً في أبريل 2020.

تشير الاحصائيات والبيانات أن الدينار خسر قرابة 70 بالمئة من قيمته مقابل الأورو وآخر عشر سنوات حيث كان سعر الصرف 95 دينار للأور وفقط أبريل 2012، ليصل 161 دينار للأور والواحد سنة 2021.

يربط الدكتور سليمان ناصر، استاذ الاقتصاد والمالية بجامعة الجزائر، تدهور القدرة الشرائية للمواطن بالتراجع المتواصل لقيمة الدينار، على خلفية التخفيض من قيمته من قبل البنك المركزي الذي أقر تخفيضا بقيمة 5% لكل سنة بداية من 2021، على أن يتواصل إلى 2023، ما يوحي بأن الاستمرار في تراجع القدرة الشرائية سيتواصل، حيث يشير إلى أن العملة الوطنية فقدت 70% من قيمتها منذ 2010، كما أن نسبة انخفاض القدرة الشرائية تساوي نفس قيمة الانخفاض التي يسجلها الدينار بالدرجة الاولى، والتي بلغت منذ سنة 2010 حتى السنة الجارية، ما بين 60 إلى 70% في المنحني السلبي.

الشكل (11): تطور سعر صرف الدينار بالأور خلال العشر سنوات الاخيرة

المصدر: Xe, historical currency exchange rates charts, EUR to DZD , 26-06-2021

حيث يوضح المنحنى مدى الانخفاض الشديد لقيمة الدينار خصوصا خلال سنة 2021 مما يعكس ارتفاعا ملحوظا للأسعار التي مست أيضا اسعار المواد الاساسية والغذائية.

ثالثا: الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه

انخفض نمو الاستهلاك الخاص بأكثر من النصف بين عامي 2012 و2019 حيث تأثر بشدة بتقلب اسعار النفط، مما أدى إلى تباطؤ الواردات وعدم اليقين السياسي. وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي المحدثة في أبريل 2021، بسبب تفشي فيروس كورونا، انخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى −6٪ في عام 2020، ولكن من المتوقع أن يتعافى إلى 2.9٪ في عام 2021 وأن ينخفض. الانتعاش الاقتصادي العالمي بعد الوباء.

قُدِّر عجز الحساب الجاري بـ 10.5٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020. وتمول الجزائر عجز ميزانيتها من خلال تدابير "غير تقليدية" ومحاولة لاستنزاف الاموال من القطاع غير الرسمي (40٪ من الناتج المحلي الاجمالي). وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، انخفضت الايرادات الضريبية بنسبة 21٪ في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وقدر الدين العام بنسبة 53.1٪ لعام 2020، لكن من المتوقع أن يرتفع بسبب الازمة الناجمة عن جائحة كورونا−19، 63.3٪ في عام 2021 و73.9. ٪ في عام 2022. وقد تضطر الجزائر، التي دخلت في ركود خطير، بسبب تفاقم الازمة الصحية والانخفاض الحاد في اسعار النفط، إلى اللجوء إلى الديون الخارجية.[70]

[70] Agence de développement économique de la région Occitanie ; Algérie contexte politico-économique. 06-2021 "agence-adocc.com" 01-07-2021

الشكل (12): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، بالأسعار الجارية (تعادل القوة الشرائية؛ نصيب الفرد)

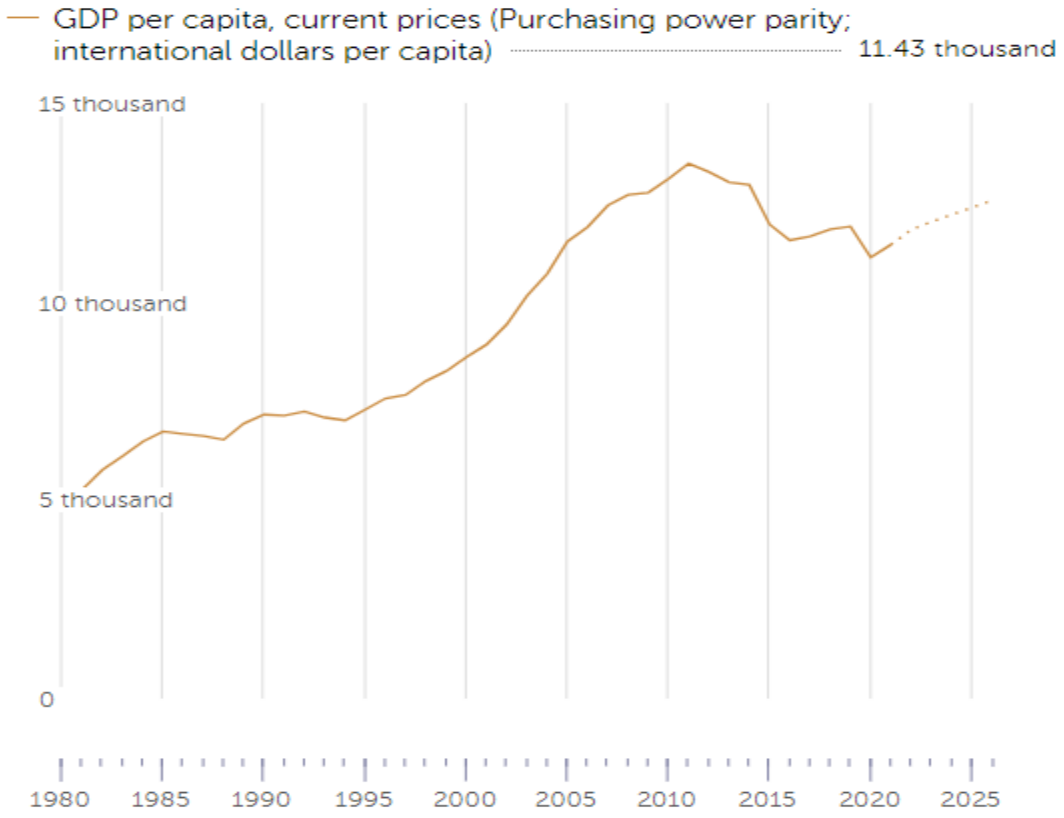

المصدر: صندوق النقد الدولي، International monetary fund, dataset, Algeria GDP per capita current prices, "imf.org"; 01-07-2021

من خلال المنحنى نلاحظ تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة تراجع هذا الاخير بسبب تدني اسعار البترول، واعتماد الجزائر الخطير على النفط كمورد اساسي لها، مما يتسبب في تراجع القدرة الشرائية عند المواطن الجزائري وبالتالي تدني مستويات المعيشة والاتجاه نح والفقر للفئات الدنيا.

رابعا: التفاوت في توزيع الدخل[71]

البيانات الأخيرة للجزائر حول عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة تكاد تكون معدومة، فقد فشل الجهاز الاحصائي في تقديم أحدث البيانات الاحصائية إلى طاولة المناقشة العامة، فنادرا ما تجري الحكومة مسوحات الأسر على المستوى الوطني لتقدير الدخل الفردي والثروة.

حتى الدراسات الاستقصائية التي أجراها باحثون مستقلون غالبًا ما تكون غير مكتملة، وفي النهاية تقلل من شأن الثروة وعدم المساواة، أقل من قيمتها الفعلية. يؤدي الافتقار إلى الاحصائيات وانعدام الشفافية حتماً إلى اتساع رقعة الفراغ الديمقراطي، لكن الاهم من ذلك أن أي عدم مساواة في الجزائر يتعارض مع الحقائق.

تُظهر إحصاءات البنك الدولي حول توزيع دخل الاسرة أن درجة عدم المساواة في توزيع الدخل في الجزائر منخفضة نسبيًا. انخفض مؤشر جيني (المؤشر الاكثر استخدامًا لقياس عدالة توزيع الدخل) من 35.3 في عام 1995 إلى 27.6 في عام 2011، وانخفضت نسبة أفقر 20٪ (الخُمس الادنى في جدول توزيع الدخل) من عام 1995 انخفضت حصة أغنى 20٪ (الخُمس الاعلى على مخطط توزيع الدخل) من 7٪ في عام 2011 إلى 9.4٪ في عام 2021.

انخفضت حصة أغنى 20٪ (خُمس السكان ذوي أعلى توزيع للدخل) من 42.6٪ في عام 1995 إلى 37.2٪ في عام 2011، بينما أغنى 10٪ (خُمس أعلى توزيع للدخل) سكان واحد) من 26.9٪ إلى 22.9٪ خلال نفس الفترة.

ومع ذلك، فإن الفجوة بين توزيع الثروة والدخل لا تزال قائمة وبارزة، والدليل أن أغنى 20٪ مثلوا 37.2٪ من الدخل، بينما أفقر 20٪ في الجزائر استحوذوا على 9.4٪، وهذا يؤكد الفجوة بين الافقر والاغنى. في المجتمع، والفجوة ما زالت تتسع.

[71] مرجع سابق، فتيحة مزرشي ص116

وفقًا لبيانات البنك الدولي في عام 2011، تشير التقديرات إلى أن 0.5٪ من السكان يعيشون في فقر مدقع، حيث تقل نفقات المعيشة عن 1.90 دولارًا أمريكيًا للفرد في اليوم، ويقدر أن 3.9٪ من السكان يعيشون على نفقات أقل. من 3.20 دولارًا أمريكيًا للفرد في اليوم.

في عام 2011، قُدرت نسبة السكان من الطبقة المتوسطة العليا الذين لا يزيد استهلاكهم اليومي عن 5.50 دولارات أمريكية للفرد بـ 29.2٪. وبالنظر إلى إجمالي السكان الدائمين، تُعد هذه نسبة كبيرة خاصة عند مقارنتها بالقدرة المتوفرة في البلد؛ بالإضافة إلى ذلك، مختلفة هناك اختلافات إقليمية واضحة بين المناطق الرئيسية.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الأزمة الاقتصادية على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمتقاعدين من الأساتذة

قبل التطرق لتحليل ومناقشة البيانات سنتقدم بعرض ملخص ل**منهجية الدراسة والعينة**، ففي هذا المبحث الاخير اهتممنا بالتفصيل في الدراسة الميدانية واستطلاع الرأي، الذي تمحور حول القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمتقاعدين، من فئة الاساتذة، حيث تم مقابلة 19 متقاعد استاذ من أساتذة التربية والتعليم من شتى الاطوار (ابتدائي، متوسط، ثانوي)، قمنا بطرح اسئلة شخصية عليهم ذات طبيعة اقتصادية اجتماعية، مختلفة بين اسئلة مفتوحة ومغلقة، تمت المقابلات بشكل شخصي وسري لنوعية المعلومات المستخرجة.

تم اختيار فئة أساتذة التربية والتعليم لحجمهم الكبير في التقاعد بالنسبة لكل المتقاعدين في الجزائر حيث وصل حجم المتقاعدين من أساتذة التعليم والتربية 10 آلاف متقاعد للسنة الواحدة.

تعتبر **المقابلة** أحد أهم وسائل جمع المعلومات في البحث العلمي حيث تتم على عدة أشكال. بالنسبة لمقابلتنا اخترنا أن تكون مقابلة مركبة وغير مركبة في نفس الوقت حيث تقدمنا بأسئلة مباشرة مغلقة وأخرى مفتوحة تتيح للمقابل الحرية في التعبير.

كما اخترنا طريقة **العينة الطبقية** لتباين الدخل الذي يتمثل في معاش التقاعد بين طبقات المجتمع المتباينة فيما بينها والمتجانسة داخليا من أستاذ متقاعد ابتدائي، متوسط وثانوي. حرصاً منا على أن تُمَثَّل جميع الطبقات في العينة المُختارة.

تمت المقابلة على مجموعة عشوائية من أساتذة التعليم والتربية المتقاعدين **حديثا** ما بين سنة 2013 – 2017 بمدينة **غرداية**.

استعملنا الطريقة النوعية بتحليل ووصف ما تحصلنا عليه من إجابات في المقابلة بالتمييز ما بين مختلف الإجابات وتكرارها، للوصول الى النتيجة.

المطلب الأول: تحليل ومناقشة البيانات

قبل التطرق لتحليل ومناقشة البيانات الخاصة بالدراسة سنقدم

وفقا للمقابلات التي أجريناها تمكنا من جمع المعلومات الشخصية المباشرة المتمثلة في الجدول التالي:

أستاذ	متوسط المعاش دج	متوسط عدد المكفولين	متوسط الامراض المزمنة
ابتدائي	45000	4	1
متوسط	60000	4	1
ثانوي	70000	3	1

المصدر: من إعداد الطالب

أولا: المعلومات الشخصية المباشرة

1. السن وسنة التقاعد

من المعلومات المهمة والمؤثرة في الدراسة التي استخرجناها عبر مقابلة واستطلاع رأي الاساتذة المتقاعدون مبلغهم من العمر، فقد تتأثر نتائج الدراسة من التفاوت الكبير في السن ما بين أعضاء العينة، لأن معاشهم يختلف بشكل ملحوظ كلما تباعد العمر نتيجة التطور الملحوظ في الاجور. فقد بلغ أكبر استاذ متقاعد قابلناه 80 سنة فيما بلغ الاصغر منهم 58 سنة، ولكن معظمهم متقارب إلى المعدل الذي بلغ 64 سنة فقط ويعتبرون متقاعدين جدد، بالمتوسط ما بين 2013–2016، ومن المهم اعتبار هذه المعلومة لتأثيرها في النتائج بشكل مباشر باعتبار قيمة المعاش.

2. نوع التقاعد

اختلف نوع التقاعد ما بين الاساتذة المتقاعدون بشكل متقارب ما بين "تقاعد مسبق"، و"تقاعد دون شرط السن أي استيفاء 32 سنة عمل أو أكثر"، وهذا راجع إلى نوعية التوظيف المباشر التي كان ويتحصلون عليها في قطاع التربية، ودخولهم في سن صغيرة مما جعل معظمهم يستفيدون 32 سنة عمل قبل بلوغ سن التقاعد العدي 60 سنة، أما التقاعد المسبق، كان بحد قولهم، نتيجة صعوبة التعليم وتأثيرها عقليا ونفسيا وجسديا على الأستاذ.

3. عدد الافراد تحت الكفالة

نلاحظ معدل الافراد تحت الكفالة متواضع وبمتوسط 4 أفراد فقط، وهذا راجع إلى حقيقة أن معظم أبناء المتقاعدين خرج ومن تحت الكفالة لكبر سنهم، كما نشير إلى أن المعني (المتقاعد) وزوجته مدرجين وأخذناهم في عين الاعتبار في عدد المكفولين.

يؤثر عدد المكفولين في نتيجة الدراسة فتوفير المأكل والملبس لخمسة أشخاص أصعب من توفيرها لإثنين أي أن القدرة الشرائية مختلفة وبالتالي المستوى المعيشي، فيعتبر متغير مؤثر في الدراسة.

4. عدد الامراض المزمنة المكفولة

معظم الاساتذة المتقاعدون أو على الاقل أحد أفراد عائلتهم الذين تحت الكفالة يعانون من أمراض مزمنة بمعدل واحد إلى إثنين، بتكرار كبير لمرض السكري وضغط الدم نتيجة لضغط العمل في قطاع التربية حسب ما أجاب المتقاعدون.

فبالرغم من أن التعويض من طرف الضمان الاجتماعي على مصاريف الامراض المزمنة كامل 100% فإنه يعتبر كمؤشر "صحي" للمستوى المعيشي، بالإضافة إلى إمكانية تأثيره على القدرة الشرائية عبر توفير الجو والآليات المسهلة لراحة المريض.

5. معاش التقاعد

كما في الجدول تتباين قيمة معاش التقاعد بين طبقات العينة، فتختلف من استاذ الابتدائي إلى المتوسط والثانوي، كما تختلف بين المتقاعدين الجدد إلى القدامى، نتيجة لاختلاف أجورهم حسب سياسة الاجور الوطنية، وسلم الرواتب.

بلغ متوسط معاش تقاعد اساتذة الابتدائي 4 مليون سنتيم، فيما يتباين ما بين 3 مليون ونصف للمتقاعدين القدامى الذين تتجاوز أعمارهم 70 سنة إلى 4.5 ملايين سنتيم بالنسبة للمتقاعدين الجدد، كما اختلف معاش تقاعد اساتذة المتوسط بشكل متباين جدا ما بين 5 ملايين سنتيم إلى 7 ملايين بمتوسط 6 ملايين سنتيم، أما بالنسبة للثانوي فالأساتذة المتقاعدون يتقاضون معاشا مهما بمتوسط 6.5 ملايين سنتيم بتباين واضح ما بين 5 ملايين سنتيم إلى 7.5 ملايين سنتيم.

يعتبر معاش التقاعد المتغير الرئيسي في دراستنا والمعرف للقدرة الشرائية للمتقاعدين حينما نقارنه مع واقع الاسعار.

6. توفر مداخيل أخرى، مدخرات استثمارات شخصية

بنسبة 70 في المئة يلجئ المتقاعدون إلى اعتماد مداخيل أخرى والاستثمار والعمل ما بعد التقاعد لتعزيز قدرتهم الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى فيتعلق الادخار والعمل ما بعد التقاعد بالثقافة المحلية للمجتمع حسب تصريحات المتقاعدين فإن الادخار و"العمل حتى الموت" كما عبر عنها بعضهم حتى ول وبأجر زهيد، هي ثقافة وعقيدة راسخة من أجل خدمة المجتمع وبالتالي مدخول إضافي للعائلة.

مؤشر الادخار والمدخول الاضافي متغير مؤثر في القدرة الشرائية والمستوى المعيشي لدى المتقاعدين، لكونه مصدر تعزيز للقدرة الشرائية، ويعكس تدني المستوى المعيشي للمتقاعد.

ثانيا: القدرة الشرائية

1. كفاية المعاش لتوفير المواد الاساسية الغذائية ودفع الفواتير "الماء، الغاز والكهرباء"

يكفي معاش الاساتذة المتقاعدين من كل الطبقات "الابتدائي، المتوسط والثانوي"، ويعتبرون أنه من السهل توفير الغذاء بشكل طبيعي لكل الافراد تحت الكفالة ودفع الفواتير، وإنما تقلبات اسعار المواد الغذائية المستمر، يؤثر في الاختيارات وحجم الاستهلاك، إذ يلاحظ الجميع هذه التقلبات في الاسعار.

وبالمقابل يصرح المتقاعدون أنه من الجيد الاقتصاد، والاستعمال الجيد للموارد من اجل تقليص المصاريف من الفواتير وغيرها لتوفير مبالغ مدخرة قد يلجؤون إليها مستقبلا.

2. كفاية المعاش لتوفير المواد الانتقائية من الملبس وغيره

يستطيع الأساتذة المتقاعدون بالمتوسط توفير المواد الانتقائية بجودة متوسطة وبشكل متوسط إلى واسع عن طريق معاشهم، فتباينت الاجابات ما بين المتوسط النسبي للمتقاعدين من الطور الابتدائي والمتوسط، كما أكد المتقاعدون من الثانوي قدرتهم على توفير المواد الانتقائية بشكل واسع وبجودة متوسطة إلى عالية.

ولكن مع التزايد المستمر للأسعار يتوقع أن يصعب توفير هذه المواد الانتقائية بالنسبة للجميع.

3. كفاية المعاش لتوفير المواد والسلع الخاصة والرفاهية

بالنسبة للسلع الخاصة فالقدرة على توفيرها صعبة بالنسبة للمتقاعدين من الطور الثانوي، ولابد من الادخار للتوفير لها، وعموما تتوفر عندهم بشكل بسيط عند الحاجة الملحة، كما يستطيع المتقاعدون من الطور المتوسط والثانوي توفير مواد الرفاهية بشكل متوسط إلى صعب خصوصا مع التهاب الاسعار الحالي.

4. تأثر القدرة الشرائية بشكل سلبي خلال السنوات الاخيرة

لاحظ الجميع بشكل أو بآخر تأثير الازمة الاقتصادية الحالية في شكل ارتفاع اسعار جميع أنواع السلع والخدمات، إذ يرجعون سبب ذلك إلى تدني قيمة الدينار وارتفاع الاسعار، فيلاحظ الجميع أن القيمة النقدية التي كانت تلبي قسطا معينا من حاجياتهم من السلع والخدمات، أصبحت توفر حجما أقل من نفس النوع من السلع والخدمات.

هذا التأثير الملحوظ لم يؤثر بشكل سلبي كبير بالنسبة للمتقاعدين من اساتذة الطور المتوسط والثانوي خصوصا بالنسبة للمواد الاساسية، لكن بالنسبة للطور الابتدائي فيعتقد الاساتذة المتقاعدون أن قدرتهم الشرائية انخفضت بشكل سلبي متوسط.

ثالثا: شروط المستوى المعيشي

لم يتأثر المستوى المعيشي بشكل سلبي وملحوظ بعد التقاعد للمتقاعدين من الاساتذة حسب رأيهم، ولكن من المتوقع جدا في المستقبل البعيد، وبعد التآكل المستمر لقدرتهم الشرائية، واستقرار معاشهم في خطوط متوسطة، مما سيؤثر بشكل مباشر على مستواهم المعيشي.

1. ملكية المنزل

تنطوي شيخوخة الانسان على مخاطر أكبر لعدم القدرة على الحركة أو تلبية الاحتياجات اليومية. لذا فإن البيئة المعيشية المناسبة هي جزء حيوي من حياة كبار السن. نوعية السكن، وتوافر المساحات، والمرافق يمكن أن تجعل الحياة أسهل لكبار السن، الذين يقضون معظم وقتهم في منازلهم. إذا لم يتم استيفاء هذه العوامل، التي تعتبر ضرورية، فإن هذا لن يؤدي الا إلى زيادة تعقيد حياة كبار السن.

يمتلك كل أعضاء العينة من الأساتذة المتقاعدين من كل الأطوار، منزلا بشكل ملك شخصي وفي أواسط سكنية قريبة من المدينة والخدمات الاجتماعية، وهذا مؤشر جيد لمستواهم المعيشي.

2. ملكية السيارة

تعتبر السيارة أحد أهم وسائل الرفاهية مما تقدمه من خدمة التنقل في ظل كبر المدن الجزائرية، فيمتلك أكثر من نصف الاساتذة المتقاعدون الذين تمت مقابلتهم على وسيلة السيارة كأداة حيوية ولابد منها في وقتنا الحالي.

3. ملكية الوسائل

موقد وثلاجة وتلفاز وسخان وغسالة، ووسائل أخرى كلها أدوات منزلية، منها اساسية وضرورية ومنها رفاهية، فيصرح الاساتذة المتقاعدون من الطور الابتدائي بأن كسبهم وتوفيرهم لهذه الوسائل يأتي بشكل متوسط إلى ضعيف مؤخرا بسبب الزيادات في الاسعار، كما تختلف الحالة مع المتقاعدون من الطور المتوسط والثانوي فكسبهم لهذه الوسائل يأتي بشكل متوسط إلى واسع.

رابعا: مقارنة تطور معاشات

1. الدخل لكل وحدة استهلاك

نستطيع حساب متوسط "**الدخل لكل وحدة استهلاك**" بالنسبة للمتقاعدين والذي يعبر عن القدرة الشرائية الحقيقية علما أن وحدة الاستهلاك تحسب كالاتي:[72]

- 1 وحدة استهلاك لأول بالغ؛
- 0.5 وحدة استهلاك لكل بالغ يفوق 14 سنة؛
- 0.3 وحدة استهلاك لكل شخص أقل من 14 سنة.

بالنسبة لنا فإن متوسط عدد المكفولين 4 إذن وحدة الاستهلاك هي: 1+0.5+0.5+0.5 = 2.5

من معطيات الجدول السابق نجد أن الدخل لكل وحدة استهلاك بالنسبة ل:

- متقاعد الطور الابتدائي هي 18000؛
- متقاعد الطور المتوسط هي 24000؛
- متقاعد الطور الثانوي هي 28000.

نلاحظ تدني القدرة الشرائية لمعاش التقاعد عند قسمته على عدد المكفولين، فكبر حجم العائلة والافراد الذين يتم صرف معاش المتقاعد عليهم كلما زادت التكلفة وقلت القدرة الشرائية.

2. مقارنة تطور نسبة تثمين المعاشات مع التضخم وتطور سعر الصرف

تطرقنا في الفصل الثاني من هذه المذكرة إلى نظام التقاعد الجزائري وقواعده، فنعلم أن معاش التقاعد يحسب على اساس أجر خمس سنوات العمل الاخيرة للمتقاعد، فنستطيع أن نقول إن تطور الأجور وتطور الأجر الأدنى المضمون، يتناسب بشكل عام مع تطور المعاشات.

[72] Institut national de la statistique et des études économiques; unité de consommation; définition; 19-01-2021 ; consulter 01-07-2021 « https://www.insee.fr/ »

بالمقابل من جهة أخرى يتم تصحيح وتثمين معاشات المتقاعدين شهر ماي من كل سنة، وهذا التثمين يأتي ليعزز من القدرة الشرائية للمتقاعدين نظير تطور التضخم وعدة مؤشرات أخرى.

الشكل (13): تطور معدلات التضخم بالنسبة لتطور تثمين المعاشات السنوية

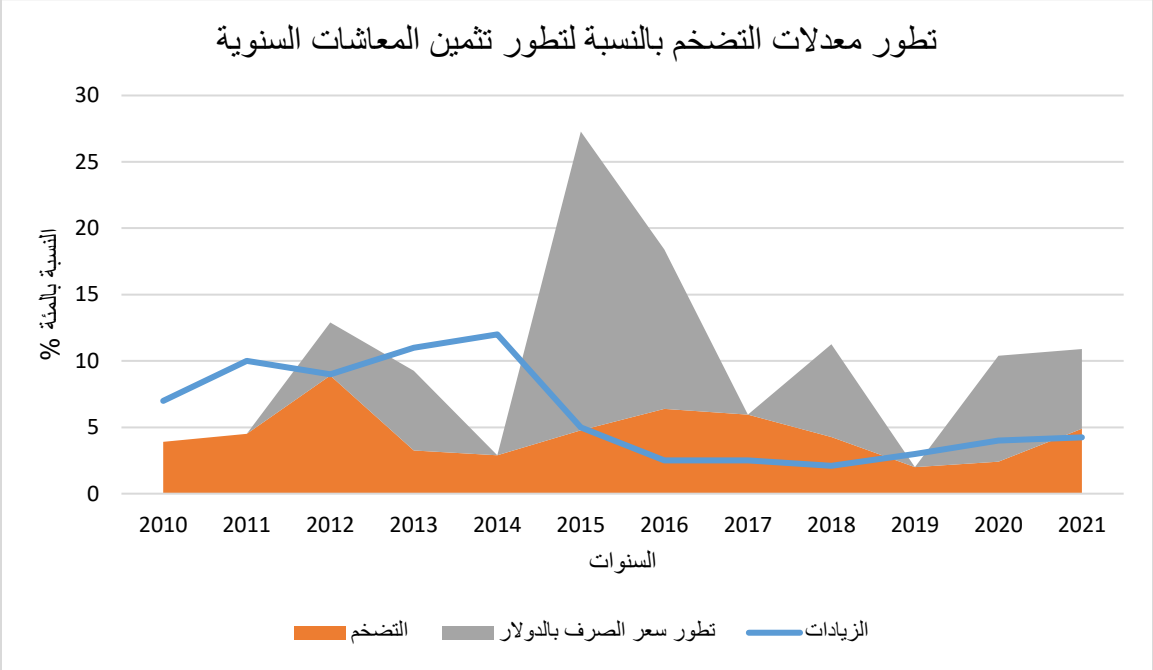

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال بيانات من الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الشكل نلاحظ أن الزيادة في معاشات المتقاعدين التي تتم كل سنة لتصحيح وتعزيز القدرة الشرائية لدى المتقاعدين، التي قد تتأثر بفعل العوامل الاقتصادية حولها، فنجد أن الزيادات قبل سنة 2015 قد ثمنت وعززت بالفعل معاشات التقاعد بنسب أعلى من التضخم، وأعلى من نسب خسارة العملة لقيمتها.

بالمقابل منذ سنة 2015 ونتيجة للصدمة النفطية 2014، حيث شهدت اسعار النفط تدهورا شديدا بلغ النصف (50%)، وبصفته المورد الاساسي للجزائر أثرت تدهور اسعاره على الخزينة العمومية، مما ظهرت نتائجه على العديد من المستويات منها، الصندوق الوطني للتقاعد وهو الممون الوحيد لمعاشات المتقاعدين. بالمقابل رأينا في الفصل الثاني اعتماد الصندوق في تمويله على الجباية البترولية التي تراجعت بفعل تدني الاسعار مما أدخل الصندوق في عجز متواصل حتى اليوم، والذي يظهر في عدم مقدرته تثمين وتعزيز

معاشات المتقاعدين على قدر التضخم وتراجع قيمة الدينار، فكل الالوان فوق خط التثمين الأزرق في الشكل يمثل التآكل السنوي للقدر الشرائية للمتقاعدين ككل.

رغم استقرار سعر الصرف نهاية سنة 2018 وبداية سنة 2019 وتراجع تطور نسبة التضخم، وهذا نتيجة لتعافي اسعار البترول الا أنه لم يدم طويلا حتى دخلت الجزائر في أزمة وانغلاق سياسي، ثم شهد العالم بعدها أزمة جائحة كورونا، والتي كانت لها أثار اقتصادية سيئة على العالم كله والجزائر خاصة، أدت إلى انهيار آخر لأسعار النفط، مما جعل القدرة الشرائية للمواطن عام والمتقاعد خاصة تتآكل، ويظهر جليا تطور مخيف لسعر الصرف وتراجع قيمة الدينار المستمر مما يجعل المتقاعد في وضعية صعبة.

3. مقارنة بين المعاش ومؤشر اسعار الاستهلاك

بينما كنا نقارن بين التضخم وتطور سعر الصرف مع تطور تثمين المعاشات بشكل سنوي، يمكن أن نقارن بشكل شهري بين تطور مؤشر اسعار الاستهلاك مقابل استقرار للمعاش في قيمة معينة.

تمت اختيار بعض من المواد الغذائية الاساسية التي تشهد تقلبات أسعار مستمر وارتفاع حاد خصوصا مع اقتراب المناسبات الاجتماعية كرمضان والدخول الاجتماعي للمقارنة بين تطور أسعارها والمعاش.

يبين الجدول الاتي السعر الادنى، السعر المتوسط في الاوقات العادية من قبل "جانفي– فيفري" والسعر الاعلى، ونسبة الارتفاع لبعض من الخضر الموسمية واسعة الاستهلاك بين السعر المتوسط العادي والسعر الأعلى خلال الارتفاعات التي شهدتها رمضان 2021.

الجدول 7: مختلف أسعار بعض من المواد الغذائية واسعة الاستهلاك

السلع	السعر الادنى	السعر الاعلى	السعر المتوسط	النسبة س.م\س.أ
بطاطا	40	100	65.10	%34.9
بصل	25	65	40.50	%37.7
طماطم	50	160	86.25	%46

المصدر: من إعداد الطالب

زيادات لأسعار مواد استهلاكية أساسية ضرورية واسعة الاستهلاك بمتوسط معدل يقارب 40 بالمئة، مقارنة بمعاش سنوي ثابت القيمة بمعدل إحلال 80 بالمئة بالنسبة لمتوسط الاجر الذي كان يتقاضاه المتقاعد آخر 5 سنوات من عمله، حسب ما تنص به قواعد نظام التقاعد في التقاعد العادي، قد يؤثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمتقاعدين.

المطلب الثاني: نتائج ومناقشة

بحسب الدراسة التي تم إجراؤها مع ثلة من الأساتذة المتقاعدين من خلال مقابلتنا، وفيما يتعلق بالموضوع المختار "تأثير الازمة الاقتصادية على القدرة الشرائية للمتقاعدين "، يمكننا أن نستنتج مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- حسب الفرضية الاولى التي تقضي بأن القدرة الشرائية تتأثر سلبا بتقلبات الاسعار حسب السياق الاقتصادي الحالي ومن خلال تحليل أجوبة المتقاعدين والمقارنة بين استقرار معاشهم ومؤشرات التغير السلبي للاقتصاد من خلال التضخم، مؤشر اسعار الاستهلاك وتطور سعر الصرف ونتيجة لعدة عوامل نستطيع أن نؤكد ما جاءت به الفرضية الاول فإن القدرة الشرائية تتآكل بالنسبة للجميع نتيجة لتدني قيمة العملة وه وما يظهر في نقص ملاحظ في حجم الكميات من السلع والخدمات التي يمكن أن تشتريها وحدة نقدية ثابتة ومعينة من الدينار الجزائري، وهو ما أثبته المتقاعدون في المقابلة من خلال السؤال الرابع في الجزء الثاني المتعلق بالقدرة الشرائية وتأثرها سلبا خلال السنوات الاخيرة، وهذا في شكل تقلبات اسعار الكثير من السلع أبسطها المواد الغذائية واسعة الاستهلاك التي تعرف ارتفاعات جنونية الأسعار والكثير من السلع الاخرى بأنواعها.
- حسب الفرضية الثانية التي تقضي بتأثر المستوى المعيشي للعامل بعد التقاعد فإن ما يؤكده المتقاعدون أن المستوى المعيشي لا يتغير بعد التقاعد على الاقل في هذه الظروف، ولكن إن استمرت الوضعية الاقتصادية في التأزم ومن خلال ما أثبتته الفرضية الاولى من تآكل للقدرة الشرائية باستمرار، وفي حالة عدم إيجاد حلول آنية للنهوض بالاقتصاد خصوصا خارج إطار المحروقات، فإنه من المحتمل جدا أن يعرف المستوى المعيشي للجميع تدني أو تقهقر أو خصوصا المتقاعدين، في ظل التثمين والتعزيز لقدرتهم الشرائية المنخفض مقارنة بتطور معدلات التضخم وتطورات سعر الصرف ومؤشر المواد الاستهلاكية.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل رأينا المعنى الحقيقي للقدرة الشرائية والمستوى المعيشي، ومختلف العوامل المؤثرة فيهما، كما تطرقنا للمؤشرات القياسية لها بالتفصيل وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وربط القدرة الشرائية والمستوى المعيشي مع نظام التقاعد كمؤشرات تقييم له ولنجاعته، وصموده أمام الأزمات.

تشير كل المؤشرات من التضخم، مؤشر أسعار الاستهلاك وتطور سعر الصرف إلى واقع الأزمة الاقتصادية في الجزائر، والتي من شأنها أن تؤثر سلبا في القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمتقاعدين، وهو ما تأكده الدراسة الميدانية، والتي استنتجنا من خلالها، بعض عرض النتائج ومناقشتها أن القدر الشرائية والمستوى المعيشي للمتقاعدين يتأثرون سلبا، نتيجة تقلب الأسعار على الأمد القريب والبعيد بالتبع.

خاتمة عامة

يعد نظام التقاعد جزءا مهما من أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي الرامية إلى الحماية من كل المخاطر الاجتماعية المحتملة لكل المواطنين، فيشكل نظام التقاعد مظهرا من مظاهر الرفاهية الاجتماعية عند تلبيته للمعايير الدولية وأكثر، مع ضمان الاستمرارية والديمومة أمام الأزمات الاقتصادية.

في بحثنا هذا وفي إطار العجز المالي المستمر للصندوق الوطني الجزائري الذي يمثل الهيئة الخدماتية الوحيدة لنظام التقاعد، نبحث في الأسباب الموضوعية التي أدت وتؤدي إلى هذا العجز ، رغم كل محاولات الدولة الإصلاحية التي مست قواعد نظام التقاعد منذ نشأته وخصوصا ، الإصلاحات الأخيرة لسنة 2015 بعد دخول الصندوق في العجز، والتي أتت لتحل مشكل التطور العددي الهائل في حجم المتقاعدين، فألغت كل أنواع التقاعد غير العادي، في إطار البحث عن تقليص مصاريف الصندوق السنوية، لكن هذه الإصلاحات لم تكن فعالة فما إن بقي الصندوق إلا في استمرار تطور عجزه، رغم مرور عديد السنوات على الإصلاحات مما يثير عدة تساؤلات، ويضعنا في مواجهة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على كل الظواهر الاقتصادية من كل المستويات، لتأتي إشكالية بحثنا في سبيل تقييم نظام التقاعد بالتساؤل " ما أثر الأزمة الاقتصادية الحالية على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي لدى المتقاعدين؟.

توصلنا من خلال تحليل هذه البيانات أن مشكلة العجز المستمر لصندوق التقاعد، يتعلق بشكل أساسي بكبر السوق الموازية والتهرب من التصريح التي تمثل 50 بالمئة من الاقتصاد الجزائري، انخفاض العمالة وارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب، وهذا نتيجة للحالة المزمنة للمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر بشكل مباشر على الصندوق الوطني للتقاعد، كما تؤثر في القدرة الشرائية للمتقاعدين والمستوى المعيشي لهم على النحو البعيد.

فبعد مقابلة 19 أستاذ متقاعد وقياس العديد من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية مع مستوى معاش تقاعدهم نجد أن القدرة الشرائية لديهم تتآكل باستمرار وبشكل خطير جراء ارتفاع معدلات التضخم التي من المتوقع أن تصل 6 بالمئة سنة 2022، وارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك التي تتغير شهريا لتسجل أعلى المعدلات خلال المناسبات الاجتماعية بحوالي 40 بالمئة في المواد الغذائية الأساسية واسعة الاستهلاك،

وانخفاض عملة الدينار الجزائري مقابل تطورات لسعر الصرف منذ 2014 لتخسر العملة 70 بالمئة من قيمتها آخر 10 سنوات، نتيجة لأولى الأسباب المتمثلة في تدني أسعار البترول بكونه المورد الأساسي للجزائر، أمام تثمينات وزيادات متواضعة لقيم معاشات التقاعد.

لذلك نوصي من أجل تغيير إجابي في هذه الوضعية يجب على الدولة أن تجد حلولا كلية شاملة، وبشكل مستعجل للخروج من التبعية النفطية، والاستثمار خارج المحروقات، لخلق مناصب شغل، وتطوير الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وتعزيز الصادرات لاقتصاد منتج فعال، والذي بدوره سيحل مشكلة تدني قيمة الدينار، ارتفاع معدلات التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك، وبالتالي تعافي وارتفاع القدرة الشرائية عند المواطنين وبشكل أساسي المتقاعدين.

المراجع

- المادة 66 من الفقرة 8 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل المؤرخ في 21-04-1990 والمعدل والمتمم بالقانون 91-29 والمؤرخ في 21-12-1991 ثم الامر 96-12 المؤرخ في9-07-1996 . ج.ر.ج.ج العدد 68.
- سليمان أحمية، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري علاقة العمل الفردية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1998 ، ص 340.
- زيان مريم، أنظمة التقاعد في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دوكتورا (القانون الاجتماعي والمؤسسة)، مستغانم، جامعة عبدالحميد بن باديس، 2018
- حسين جعيجع عوايدي، "النظام القانوني للتقاعد في الجزائر"، مذكرة تخرج ماجيستير(قانون)، الجزائر العاصمة، كلية الحقوق، 2003.
- موقع الصندوق الوطني للتقاعد ، نظرة تاريخية ، (https://dz.cnr.dz/)
- الزيادات في معاشات المتقاعدين: وزارة العمل تصدر توضيحا؛ موقع الشروق أونلاين ، 10-05-2021 ، (https://www.echoroukonline.com/)
- مادني عبد الباقي , "نظام التقاعد في الجزائر بين ضروريات الاصلاح وضغوطات الوضعية الاجتماعية والاقتصادية" , مذكرة ماستر , الجلفة , قسم العلوم السياسية , 2017.
- أ.زوين إيمان + د.بوشلاغم عميروش ، ركائز تمويل نظام التقاعد في الجزائر: مقاربة نظرية للنموذج متعدد الركائز للبنك الدولي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, المجلد 16 / العدد 22 , 2020
- مراد بودية سكينة, نجاعة مخصصات وصناديق الحماية الاجتماعية, أطروحة دوكتوراه, تلمسان, كلية العلوم الاقتصادية, 2020.
- المنحة الجزافية للتضامن، برامج المساعدة والتمية الاجتماعية، وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، الموقع الالكتروني (https://msnfcf.gov.dz/)
- الديوان الوطني للتقاعد, ons.dz
- كريمة قالوز, "كنتيجة تأثير الازمة الاقتصادية الراهنة مراجعة قانون التقاعد 2014 – 2016", المجلة الجزائرية للسياسات العامة, العدد 11, أكتوبر 2016.
- سليمان ملوكة، مدير الصندوق الوطني للتقاعد، تصريحات للإذاعة الوطن، youtube.com
- بوشعور رضية، إشكالية عجز صندوق التقاعد الوطني، تلمسان، جامعة أبوبكر بلقايد، 2018، العدد02
- حساين اسماء ، ساهد عبد القادر ، حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر –دراسة قياسية– خلال الفترة 1990 – 2018 مجلة أبحاث اقتصادية وادارية 430 –411 ص، 2020 ،العدد2، المجلد41.
- المادة 6 قانون 16-15 الجريدة الرسمية العدد 78 / 31 ديسمبر 2016.
- نـوال أقاسـم، إصـلاح نظـام التقاعـد في الجـزائر على ضـوء التغيـرات الاقتصـادية الحاليـة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

- أ.قادم فاطمة ، "الاليات المعتمدة لإعادة الاستقرار لصندوق الوطني للتقاعد" مجلة البحوث والدراسات التجارية ، مجلد 4 ، عدد 1 مارس 2020.
- فتيحة مزرشي، "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة –دراسة حالة الجزائر–" أطروحة دوكتورا، علوم اقتصادية، جامعة سطيف 1، 2018.
- Observatoire des retraites en France et à l'étranger. «les craquement du monde .. Le développement des retraites et l'émergence de modèles de retraite». [En ligne]. Disponible sur internet: [https://www.observatoire-retraites.org/]
- KARA TERKI ASSIA , La régulation de l'offre dans le nouveau système de soin public (thèse doctorat) , Tlemcen , faculté des sciences économiques 2010.
- The American Political Science Review , Feb., 1909, Vol. 3, No. 1 (Feb., 1909), pp. 68 URL(https://www.jstor.org/stable/1945920) – 28/04/2021
- Bruno Dumons / Gillet Pollet , La naissance d'une politique sociale : les retraites en France (1900-1914), Revue française de science politique , Année 1991 41-5 pp. 627-648 , URL (https://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1991_num_41_5_394588) (28-04-2021)
- SALHI Tarik ; « Les voies de réforme du système de retraite en Algérie : vers la distinction entre les attributions de l'Etat et de la sécurité sociale » ; thèse doctorat ; sciences commerciales ; université Oran 2 ; 2015
- Nicholas Barr, Peter Diamond, The Economics of Pensions, *Oxford Review of Economic Policy*, Vol22, Issue 1, Spring, https://doi.org/10.1093/oxrep/grj002
- MEHDI YAHIAOUI ; « la sécurité sociale on Algérie : Quel impact peut avoir le chômage sur le système de retraite » ; école supérieur de management ; Tlemcen ; 2019
- Cambridge dictionary URL (https://dictionary.cambridge.org/us/)
- International labor organization ; "The ILO Multi-Pillar pension model: Building equitable and sustainable pension systems" ; https://www.ilo.org
- Claiming Human Rights " The Universal Declaration of Human Rights" ; Article 22 (claiminghumanrights.org)
- OECD (2017), *Pensions at a Glance 2017: OECD and G20 Indicators,* OECD Publishing, Paris. (*http://dx.doi.org/10.1787/pension_glance-2017-en)*
- Nicholas Crafts and Gianni Toniolo 'Les Trente Glorieuses': From the Marshall Plan to the Oil Crisis The Oxford Handbook of Postwar European History Edited by Dan Stone Sep 2012 URL(https://www.oxfordhandbooks.com/)
- ILO. « *Convention (n° 102) concernant la sécurité sociale (norme minimum)»*. [En ligne]. 1952. URL: [http://www.ilo.org].
- Le portail de l'assurance en Algérie ; conseil nationale d'assurance ; L'Assurance Retraite et Prévoyance ; site web:(www.cna.dz)
- Les cotisations en Algérie ; cotisations au 1er janvier 2020 ; https://www.cleiss.fr/
- Agence de développement économique de la région occitanie; Algerie context politico-économique. 06-2021 "agence-adocc.com"
- Xe, historical currency exchange rates charts, EUR to DZD , 26-06-2021
- International monetary fund, dataset, Algeria GDP per capita , "imf.org".
- Institut national de la statistique et des études économiques; unité de consommation; définition .

الملاحق

الملحق1: أسئلة المقابلة

المدرسة العليا لإدارة الأعمال – تلمسان

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص المستوى المعيشي والقدرة الشرائية عند الأساتذة المتقاعدين في ظل الوضعية الاقتصادية الصعبة التي تشهدها الجزائر آخر السنوات.

أسئلة شخصية

- السن : .....
- مستوى التدريس: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐
- سنة التقاعد: .....
- نوع التقاعد:

تقاعد عادي 60 سنة ☐ تقاعد دون شرط السن "32 سنة عمل" ☐ تقاعد مسبق ☐ تقاعد نسبي ☐

- عدد الأفراد تحت الكفالة: .....
- عدد الأمراض المزمنة المكفولة : .....
- قيمة المعاش (بالسنتيم) : .....

أقل من 3 مليون ☐ من 3 إلى 4 مليون ☐ من 4 إلى 5 مليون ☐ من 5 إلى 6 مليون ☐ من 6 إلى 7 مليون ☐ أكثر من 7 مليون ☐

القدرة الشرائية

- هل تأثرت القدرة الشرائية لديكم بشكل سلبي خلال السنوات الأخيرة ؟
- هل يكفي معاش التقاعد الذي تحصلون عليه لتوفير المواد الأساسية؟
- هل لديكم مداخيل أخرى ، مدخرات استثمرات شخصية ؟
- هل تلاحظون تغير لأسعار المواد الأساسية مؤخرا؟
- هل تأثر حجم مشترياتكم من المواد الغذائية نتيجة لارتفاع الأسعار؟
- قدرة شراء السلع الأساسية (المواد الغذائية) في ظل إرتفاع الأسعار
- قدرة شراء السلع الإنتقائية (مثلا الألبسة)
- القدرة وتوفير السلع الخاصة (جودة عالية وسعر مرتفع)

المستوى المعيشي

- تغير المستوى المعيشي بشكل سلبي بعد التقاعد
- ملكية الأدوات الكهرومنزلية
- ملكية المنزل
- ملكية السيارة

شكرا لكم للمساهة في هذه الدراسة

الملحق2: تطور سعر صرف الدينار بالأورو

الملحق3: توازن الصندوق الوطني للتقاعد

Equilibre financier du système de sécurité sociale de 2014 à 2017

Unité: million de DA

		2014	2015	2016	2017
Caisse Nationale des Assurances Sociales	Recettes	459 757	474 944	482 065	492 340
	Dépenses	374 060	395 395	400 553	435 227
- CNAS -	**Solde**	**+ 85 696**	**+ 79 549**	**+81 512**	**+57 113**
Caisse Nationale des Retraités	Recettes	648,0[1]	668,5[1]	695,8[1]	689,6
	Dépenses	803,1[1]	931,6[1]	1 032,6[1]	1 168,7
- CNR -	**Solde**	**-155,1[1]**	**- 263,1[1]**	**-336,8[1]**	**-479,1**
Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non Salariés	Recettes	38 572	43 709	71 780	63 895
	Dépenses	38 196	41 256	45 349	49 073
- CASNOS -	**Solde**	**+ 376**	**+ 2 453**	**+26 431**	**+14 822**
Caisse Nationale d'Assurance Chômage	Recettes	40 113	126 484	85 766	29 303
	Dépenses	25 852	103 486[1]	64 989	89 541
- CNAC -	**Solde**	**+ 14 262**	**+ 22 998[1]**	**+20 777**	**-60 238**
Caisse Nationale des congés et du Chômage des intem-péries pour le Bâtiment, les travaux publics et l'hydraulique	Recettes	26 563	29 558	32 526	30 093
	Dépenses	23 693	26 414	28 906	28 665
CACOBATH	**Solde**	**+ 2 870**	**+ 3 143**	**+3 619**	**+1 428**

الملحق4: الناتج الوطني حسبا لفرد

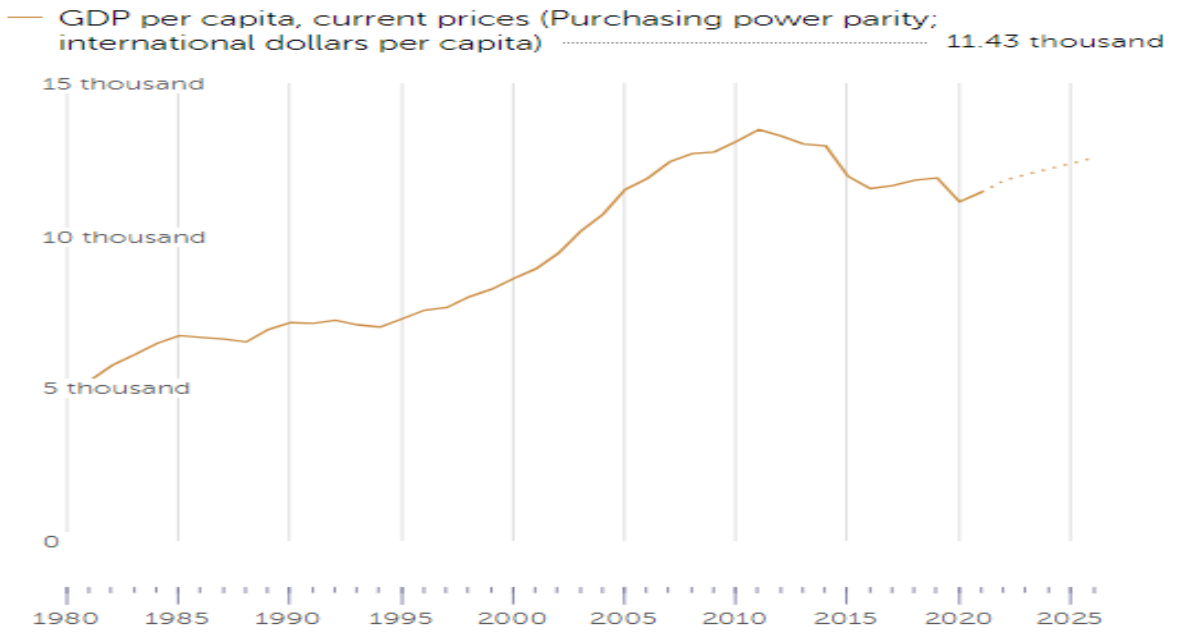

الملحق5: تطور التضخم في الجزائر

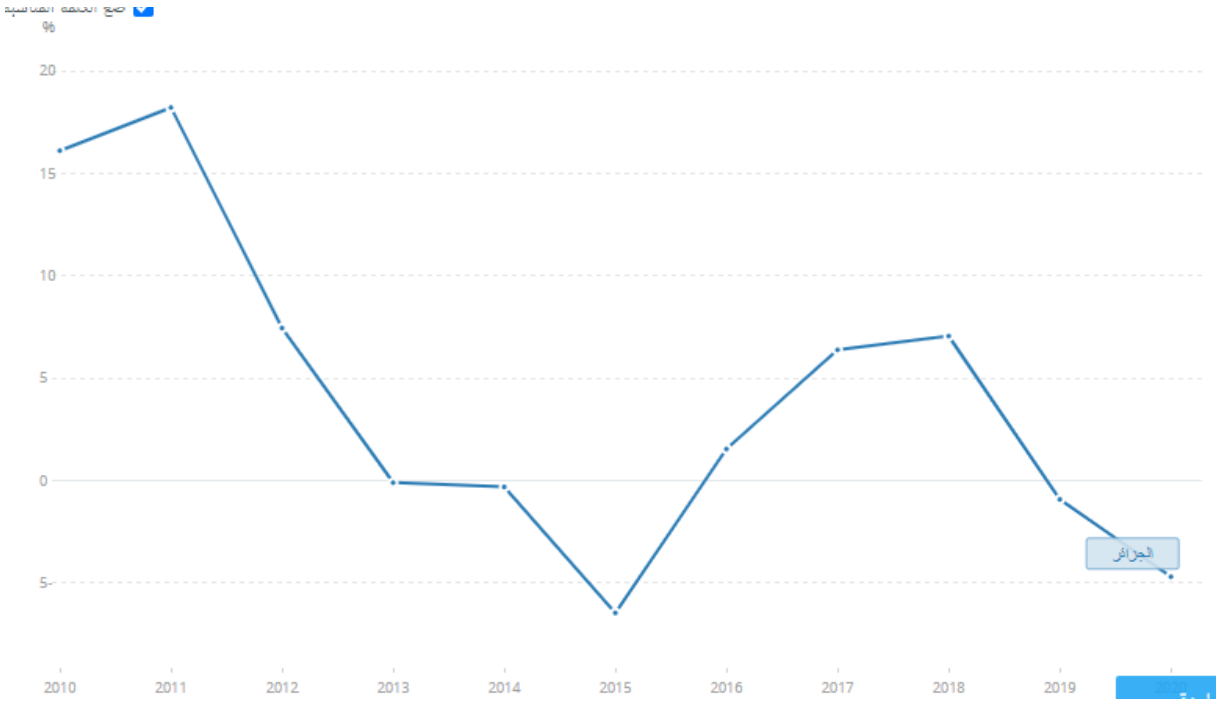

فهرس المحتويات

شكر وعرفان ..... أ

إهداء .....ب

خطة البحث ..... ج

فهرس الجداول .....د

فهرس الاشكال ..... هـ

قائمة الاختصارات .....و

مقدمة 2

تمهيد 10

الفصل الأول: أنظمة التقاعد في العالم.....11

المبحث الأول: عموميات حول التقاعد 11

المطلب الأول: تعاريف وأهداف.....11

أولا: التقاعد 11

ثانيا: المعاش 12

ثالثا: نظام التقاعد 12

رابعا: أهداف أنظمة التقاعد 12

المطلب الثاني: نشأة أنظمة التقاعد في العالم.....13

أولا: ظهور الثروة الصناعية والمخاطر الاجتماعية.....14

ثانيا: نموذج بسمارك 15

ثالثا: قانون معاشات الشيخوخة البريطاني الفرنسي 1908 – 1910 16

رابعا: نموذج بيفريدج 18

المبحث الثاني: هندسة أنظمة التقاعد وطرق تمويلها 19

المطلب الأول: طرق تمويل أنظمة التقاعد 19

أولا: نظام الدفع أول بأول "التوزيع" 19

ثانيا: نظام التمويل الكامل بالرسملة 22

المطلب الثاني: تصميم أنظمة التقاعد في العالم 24
أولا: مبادئ منظمة العمل الدولية ILO لتصميم وإصلاح أنظمة المعاشات التقاعدية 25
ثانيا: نموذج المعاشات التقاعدية متعدد الركائز 26
المبحث الثالث: تطور أنظمة التقاعد في العالم 29
المطلب الاول: الثلاثون المجيدة للدولة الاجتماعية وانتشار أنظمة التقاعد.....29
أولا: من الليبيرالية إلى الثلاثون المجيدة للدولة الاجتماعية 29
ثانيا: انتشار أنظمة التقاعد في العالم.....31
ثالثا: تصنيف نظم دولة الرفاهية 32
المطلب الثاني: عقلنة الأنظمة الاجتماعية واصلاحها.....37
أولا: أزمة الدولة الاجتماعية 37
ثانيا: التحول وإصلاح الانظمة.....39
خاتمة الفصل.....43
تمهيد 45
الفصل الثاني: نظام التقاعد في الجزائر 46
المبحث الأول: نشأة الحماية الاجتماعية ونظام التقاعد في الجزائر 46
المطلب الأول: غداة الاستقلال 47
المطلب الثاني: توحيد مخططات وأنظمة المعاشات 1983 48
المطلب الثالث: الأزمة الاقتصادية والتعديل الهيكلي 50
المبحث الثاني: عمل نظام التقاعد في الجزائر:.....54
المطلب الأول: الصندوق الوطني للتقاعد ومهامه.....54
أولا: تعريف وهيكلة الصندوق الوطني للتقاعد.....54
ثانيا: مهام الصندوق الوطني للتقاعد 55
المطلب الثاني: قواعد ومبادئ نظام التقاعد الجزائري:.....56
المطلب الثالث: أنواع التقاعد 59
أولا: التقاعد العادي أو التقاعد عند بلوغ ال60.....59
ثانيا: التقاعد المسبق 59
ثالثا: التقاعد دون شرط السن 60

رابعا: التقاعد النسبي 61
خامسا: التقاعد التكميلي 61
المطلب الرابع: تمويل نظام التقاعد وركائزه 64
أولا: تمويل نظام التقاعد 64
ثانيا: ركائز نظام التقاعد في الجزائر مقارنة بالنموذج الدولي المتعدد الركائز 67
ثالثا: مميزات نظام التقاعد وعيوبه.....69
المبحث الثالث: تطور نظام التقاعد مع التحولات الاقتصادية.....70
المطلب الاول: إصلاحات نظام التقاعد خلال مرحلة التعديل الهيكلي.....71
أولا: صدور المرسوم التشريعي رقم 94 – 10 المؤرخ في 26 ماي 1994 71
ثانيا: صدور الامر رقم 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997 72
ثالثا: صدور الامر 96-18 المؤرخ في 6 جويلية 1996 72
المطلب الثاني: الأزمة المالية الحالية للصندوق واسبابها 74
أولا: تزايد حجم النفقات على حساب الايرادات 75
ثانيا: تضاعف معاشات ومنح المتقاعدين وارتفاع أمل الحياة 76
ثالثا: تدني أسعار البترول.....78
رابعا: انخفاض المشتركين وتطور معدلات البطالة 79
خامسا: الاقتصاد غير الرسمي والتهرب من التصريح 80
المطلب الثالث: التدابير التي انتهجتها الدولة لامتصاص الخسائر وتدارك العجز 81
أولا: إصلاحات نظام التقاعد ومضمون القانون 16-15 81
ثانيا: إجراءات وآليات أخرى استعملتها الدولة لتدارك العجز.....83
خاتمة الفصل.....85
تمهيد 88
الفصل الثالث: أثر الازمة الاقتصادية الحالية في الجزائر على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمتقاعدين –دراسة حالة الأساتذة المتقاعدون– 89
المبحث الأول: المستوى المعيشي والقدرة الشرائية كمعيار تقييم لأنظمة التقاعد.....89
المطلب الأول: عموميات حول المستوى المعيشي والقدرة الشرائية.....89
أولا: تعريفات.....89

ثانيا: محددات مستوى المعيشة.....90
ثالثا: حدود مستوى المعيشة.....91
المطلب الثاني: مؤشرات قياس مستوى المعيشة.....92
أولا: المؤشرات الاقتصادية 92
ثانيا: المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية 95
المطلب الثالث: المستوى المعيشي ونظام التقاعد 96
أولا: المستوى المعيشي المطلق.....97
ثانيا: المستوى المعيشي النسبي 98
المبحث الثاني: تشخيص لواقع المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في المستوى المعيشي والقدرة الشرائية في الجزائر 99
أولا: التضخم 99
ثانيا: سعر الصرف وقيمة الدينار الجزائري 100
ثالثا: الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه 102
رابعا: التفاوت في توزيع الدخل 104
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الأزمة الاقتصادية على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمتقاعدين من الأساتذة 105
المطلب الأول: تحليل ومناقشة البيانات 106
أولا: المعلومات الشخصية المباشرة 106
ثانيا: القدرة الشرائية.....108
ثالثا: شروط المستوى المعيشي.....110
رابعا: مقارنة تطور معاشات 111
المطلب الثاني: نتائج ومناقشة 114
خاتمة الفصل.....115
خاتمة عامة 116
المراجع 118
الملاحق.....120
فهرس المحتويات 123
ملخص 127

ملخص

يعد نظام التقاعد أحد وسائل الضمان والحماية الاجتماعية. حيث يعمل نظام التقاعد بغايته الاجتماعية وفي سبيل تحقيق العدالة، في توفير دخل بديل للمتقاعدين، في هذا البحث. عالجنا مشكلة من مشاكل نظام التقاعد الجزائري، فقمنا بطرح الإشكالية التالية "ما أثر الأزمة الاقتصادية الحالية على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي لدى المتقاعدين؟". إن في صلب بحثنا استيعاب كيفية عمل الأنظمة التقاعدية في العالم والجزائر وتأثير الأزمات الاقتصادية عليه. فمن أجل دراسة أثر الأزمة الاقتصادية على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي لدى المتقاعدين وبصفتها مؤشرات تقييم لنظام التقاعد، خاصة مع وضعية المتغيرات الاقتصادية الكلية، من التضخم، مؤشر أسعار الاستهلاك وتطور أسعار الصرف، وتأثيرهما مقابل الزيادات التثمينية لمعاشات التقاعد سنويا. فتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي في الجزء النظري، أما بالنسبة للجزء التطبيقي تم الاستعانة بتحليل الإحصاء الوصفي، بالإضافة إلى أداة المقابلة المباشرة التي أجريت مع عينة من الأساتذة المتقاعدين من كل الأطوار. يمكن عرض نتائج البحث كما يلي: تتأثر القدرة الشرائية لمعاش المتقاعدين في الأمد القصير، جراء تقلبات أسعار المواد الاستهلاكية، كما قد تأثر في المستوى المعيشي لديهم آجلا. وهذا نتيجة لانخفاض قيمة الدينار الجزائري، وتراجع أسعر النفط بشكل رئيس.

الكلمات المفتاحية: الضمان الاجتماعي، الحماية الاجتماعية، نظام التقاعد، القدرة الشرائية، المستوى المعيشي، معاش التقاعد، الأزمة الاقتصادية.

ABSTRACT

The pension system is a means of social security and protection. The retirement system, with its social purpose and in the interests of social justice, provides an alternative income to retirees in this research. Addressing a problem of the Algerian pension system, we posed the following problem: "What's the impact of the current economic crisis on the purchasing power and the standard of living of retirees?" At the heart of our research is the understanding of how the pension systems in the world and Algeria works, and the impact of economic crises on it. In order to examine the impact of the economic crisis on the purchasing power and standard of living of retirees and as assessment indicators of the pension system, especially with regard to the position of macroeconomic variables, from inflation, the consumer price index and exchange rate evolution, and their impact against annual pension valuation increases. The descriptive analytical approach was used in the theoretical part. For the applied part, the descriptive statistics analysis was used, in addition to the direct interview tool performed with a sample of retired professors from all stages. The results of the research can be presented as follows: The purchasing power of pensioners' pension is affected in the short term by fluctuations in consumer prices, as well as at their living level. This is a result of the depreciation of the Algerian dinar and the major decline in oil prices.

Keywords: social security, social protection, pension system, purchasing power, standard of living, pension, economic crisis.